قضايا الفاعل في النحو العربي

إعداد

محمد شحادة يوسف عطوي

المشرف

الدكتور جعفر نايف عبابنة

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في

اللغة العربية وآدابها

كلية الدراسات العليا

الجامعة الأردنية

نيسان ٢٠١٠

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع.....التاريخ.....

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة (قضايا الفاعل في النحو العربي) وأجيزت بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٤

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
الدكتور جعفر عبابنة ،مشرفاً أستاذ النحو العربي	.....
الأستاذ الدكتور محمد حسن عواد،عضواً أستاذ النحو العربي	.....
الدكتور محمود جفال الحديد،عضواً أستاذ فقه اللغة العربية	.....
الدكتور عطا محمد موسى،عضواً أستاذ النحو العربي (جامعة أربد الأهلية)	.....

تعتمد كلية الدراسات العليا
هذه النسخة من الرسالة
التوقيع ..... التاريخ ٢٠١٠/٤/٢٩

الإهـــــــداء

إلى اللغة العربيّة التي أفخر بها وإلى

كل من تعلمها وعلمها ومن نطق بها

وإلى أمي الغالية وأبي الحبيب

وإلى زوجتي التي وقفت إلى جانبي

وإلى كل من أحببت

شكر وتقدير

بعد الشكر الخالص لله على ما وفقني إليه وشكر الله حمده وطاعته، أتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور جعفر عبابنة الذي أفادني ووجهني وقدم لي كل العون فمن زرع المعروف حصد الشُّكر .

كما أتقدم بالشكر لأعضاء لجنة المناقشة الكرام لدورهم في إغناء هذا العمل

وإلى كل من ساعدني في إتمامه

فهرس المحتويات

الموضوع

قرار لجنة المناقشة .....ب
الإهداء ..... ج
الشكر والتقدير ..... د
فهرس المحتويات ..... هـ
الملخص ..... ز
المقدمة ١
التمهيد ٢
الفصل الأول : باب الفاعل في كتب النحو وما يندرج تحته من قضايا
حكم الفاعل من حيث الرفع والجر ٦
الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي..... ٩
علاقة الفعل بالفاعل ١١
الفاعل "جملة أم مفرد" ١٣
رتبة الفاعل ١٦
تقديم الفاعل وتأخيره ١٨
تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره عنه ٢٣
فاعل التنازع ٢٥
علاقة المبتدأ بالفاعل ٢٨
الفاعل لا يتعدد ٣٠
حذف الفاعل ٣٢
النيابة عن الفاعل ٣٦
ما يصح أن يكون فاعلا ٣٨
تأنيث الفعل مع الفاعل ٤٠
الفصل الثاني : فـــــاعل شـــبه الفعل
فاعل اسم الفاعل ٤٣

فاعل المصدر ٤٦
فاعل صيغة المبالغة ٥٠
فاعل الصفة المشبّهة ٥٢
فاعل اسم الفعل ٥٤
فاعل اسم التفضيل ٥٧
الفصل الثالث : فاعل ما حمل على الفعل
الرفع بالظرف والجار والمجرور..... ٦٢
الفاعل بعد مُذْ ، ومنْذُ ٦٤
الفاعل بعد إذا و إنْ ولولا ٦٧
فاعل كان وما حمل عليها بالعمل ٧٠
فاعل الوصف المستند الذي يسد مسد الخبر ٧٧
حكم تطابق الوصف مع فاعله المغني عن الخبر ٧٩
فاعل نِعْمَ وبِئْسَ وحبذا ٨١
فاعل خَلاَ وعَدَا وحَاشَا ٨٧
النتائج والتوصيات ٨٩
المصادر والمراجع ٩٢

قضايا الفاعل في النحو العربي

إعداد

محمد شحادة يوسف عطوي

المشرف

الدكتور جعفر نايف عبابنة

الملخـــص

تهدف هذه الرسالة إلى معالجة موضوع من أهم موضوعات النحو العربي ،وركن من أركان الجملة العربية هو الفاعل ، وذلك بذكر كل ما يتعلق به من قضايا وجمع شتات ما تفـرق مـن مسائله في كتب النحو .

انتهج الباحث في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي التحليلي ، وعرض مسائل الفاعل في ثلاثـة فصول : أمّا الفصل الأول فقد وقفت فيه على باب الفاعل عند النحاة فذكرت تعريفـه عنـدهم وقواعده وشروطه المتصلة بموقعه في الجملة والظواهر التي تعتريه كالتقديم والتأخير والخلاف في ذلك بين الكوفيين والبصريين ، وناقش هذا الفصل الفاعل من حيث رفعه وحذفـه ومجيئـه جملة وما اتصل بذلك من مسائل.

وأما الفصل الثاني فتناولت فيه فاعل المشتقات التي تعمل عمل الفعل فترفع هذا الفاعل، وأما الفصل الثالث فعرضت فيه ما حمل على الفعل فعمل عمله .

حاول الباحث درس الفاعل بتعرف كل أحواله وقضاياه وحصرها فـي بـاب واحـد يجمـع الإشارات المتفرقة في أبواب نحوية كثيرة، وقد لاحظ الباحث في هذه الدراسة أن الفاعل موزع في أبواب متفرقة من كتب النحو؛ فتفاصيله المتصلة به لا نجدها كلها في الباب المعـقود له في

هذه الكتب بل نجدها متناثرة في أبواب أخرى كثيرة ،وأن هناك ضرورة لجمع مسائله المتفرقة فيها في مبـــحث واحد يحوي كل ما يتعلق بالفاعل في التراث اللغوي القديم ،كي نقـــدم قـــراءة معرفية ومنهجية تتناول كل أحكامه ،وقواعده.

المـــقدمـــة

الحمد لله الذي علم الإنسان ما لم يعلم ،والصلاة والسلام على نبينا الأكرم خير من تعلم وعلم والحمد لله الذي شرف نوع الإنسان بالأصغرين: القلب واللسان .

لقد عرض هذا البحث قضايا الفاعل المتفرقة في أبواب النحو العربي هادفا إلى خدمة الدرس النحوي العربي بعرض صورة كاملة لما ينبغي أن يكون عليه باب الفاعل في الكتب التعليمية .

ولقد وقفت فيه على الفاعل من ثلاثة جوانب بنيت عليها فصولا ثلاثة:أولها فاعل الفعل التـــام وثانيها فاعل شبه الفعل الذي يعمل عمل الفعل ، وثالثها فاعل ما حمل على الفعل ، وفيه خلاف يذكر.

وقد انتهجت فيه المنهج الاستقرائي التحليلي باستخلاص قواعد الفاعل من نـــصوص النحـــو ووزعتها على الفصول الثلاثة ،فجاء فـــي الفـــصل الأول الحـــديث عـــن الفاعـــل ،وتقديمـــه وتأخيره،والفرق بين فاعل الحقيقة وفاعل المجاز، واختصاصه بالرفع، وعلاقته بالفعل والمبتـــدأ وتقديمه على المفعول وحذفه، وفكرة النيابة عن الفاعل ومدى صحتها ،وما صح أن يكون فاعلا وتذكيره وتأنيثه مع فعله .

أمّا الفصل الثاني فجعلته للحديث عن فاعل شبه الفعل ، الذي يعمل عمل فعله ،فعرضنا فاعل اسم الفاعل ،وفاعل المصدر،وفاعل صيغة المبالغة ،وفاعل الصفة المشبهة ،وفاعل اسم الفعـــل، وفاعل اسم التفضيل .

وأفردت الفصل الثالث للحديث عن فاعل ما حمل على الفعل ،وأوردت وجه الخـــلاف بـــين النحويين البصريين والكـــوفيين فيـــه ،فبـــدأت بـــذكر الفاعـــل المرفـــوع بـــالظرف والجـــار والمجرور،وفاعل مذ ومنذ ،وعرضت الفاعل بعد اسم الشرط إذا ،وحرفي الـــشرط إنْ ولـــولا وفاعل كان وما حمل عليها في العمل ،وفاعل الوصف الذي يسد مسد الخبـــر ،وحكـــم تطـــابق الوصف مع فاعله، وفاعل نعم ،وبئس، وحبذا ، وفاعل خلا، وعدا، وحاشا .

وقد اتبعت الفصل الثالث بعرض لأهم النتائج والتوصيات .

التمهـــيد

تعدد تعريف الفاعل عند العلماء ،وأغلب هذه التعريفات تلتقي في مفهوم واحـــد مـــن حيـــث الاسمية والإسناد إلى الفعل ،والقيام بالفعل أو الاتصاف به، مع وجود بعض الاختلافـــات التـــي سيأتي ذكرها لاحقا .

ومن التعريفات الواردة للفاعل عند العلماء أنَّه: " اسم أو ما في تأويله ،أسند إليه فعلٌ أو ما في تأويله مقدَّمٌ ،أصلي المحل والصيغة؛ فالاسم نحو تبارك الله ،والمؤول به نحو: { أولم يكفهم أنَّـــا أنزلنا }٥١العنكبوت ،والفعل كما مثلنا ومنه أتى زيدٌ،ونعم الفتى، ولا فرق بين المتصرف والجامـــد والمؤول بالفعل نحو {مختلفٌ ألوانُه}٦٩النحل/فاطر٢٨ ".(١)

وقيل فيه أيضا: "الفاعل وهو ما قدّم الفعل أو شبهه عليه وأسند إليه على جهة قيامـــه بـــه أو وقوعه منه كـــعَلِم زيد ، ومات بكرٌ، وضَرب عمرو ،ومختلفٌ ألوانُه ".(٢)

ويشرح ابن هشام تعريفيه السابقين ،بقوله: "الفاعل عبارة عن اسم صريح ، أو مؤول به ،أســـند إليه فعلٌ أو مؤول به ،مقدمٌ عليه بالأصالة واقعاً منه ،أو قائماً بـــه .مثـــال ذلـــك زيـــدٌ مـــن قولك :ضرب زيدٌ عَمراً ،وعلم زيد؛ فالأول اسم أسند إليه فعل واقع منه ؛فإن الضرب واقع من زيد والثاني اسم أسند إليه فعل قائم به؛فإن العلم قائم بزيد وقولي أولاً أو مؤول به يـــدخل فيـــه نحو:{أن تخشع} في قولـــه تعالى :{ألم يأن للذين آمنوا أن تخشع قلوبهم}١٦الحديد؛ فإنه فاعل مـــع أنه ليس باســـم ولكـــنه في تأويل الاسم وهو الخشوع،وقوله تعالى:{مختلفٌ ألوانُه}٦٩النحل/فاطر٢٨؛ فألوانه فاعلٌ ولم يسند إليه فعلٌ،ولكن أسند إليه مؤول بالفعل وهو مختلفٌ؛ فإنـــه فـــي تأويـــل يختلف.وخرج بقولي مقدم عليه نحو زيدٌ من قولك زيدٌ قام فليس بفاعل لأن الفعل المسند إليه ليس مقدماً عليه ، بل مؤخراً عنه إنَّما هو المبتدأ، والفعل خبر. وخرج بقولي بالأصالة نحو زيدٌ من قولك: قائمٌ زيدٌ؛ فإنه وإن أسند إليه شيءٌ مؤول بالفعل وهو مقدمٌ عليه، لكن تقديمـــه لـــيس بالأصالة ؛لأنه خبر ؛فهو في نية التأخير، وخرج بقولي واقعاً منه نحو: زيدٌ من قولك: ضُـــرب زيدٌ، فإن الفعل المسند إليه واقعٌ عليه ،وليس واقعاً منه ولا قائماً به وإنَّما مثلت الفاعل بقام زيدٌ ومات عمرو؛ ليُعلم أنَّه ليس معنى كون الاسم فاعلاً أن مسماه أحدث شيئاً بل كونه مســـنداً إليه

---

(١).ابن هشام ،أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،دار الجيل ،بيروت ،ج٢ ،١٩٧٩م ،ص٨٣.

(٢).ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، تحقيق عبد الغني الدقر،الشركة المتحدة للتوزيع ، دمـــشق، ط١، ١٩٨٤م ص٢٠٤ .

على الوجه المذكور ،ألا ترى أن عمراً لم يحدث الموت ،ومع ذلك يسمى فاعلاً".(١) وعلى ذلك فالفاعل عند ابن هشام في الجملة نفسه في الواقع.

أمَّا الزمخشري فربط الفاعل بالإسناد بقوله :" الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شبهه مقدماً عليه أبداً كقولك ضَرب زيد، وزيد ضارب غلامه ، وحسنٌ وجهه ،وحقه الرفع ورافعه ما أسند إليه، والأصل فيه أن يلي الفعل؛ لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخراً ومن ثمَّ جاز ضرب غلامَه زيدٌ ".(٢)

هذا غيض من فيض.وما لم يذكر هنا من تعريف الفاعل يشبه ما ذكر، ويتضح لنا ممّا سبق أنَّ الفاعل اسم صريح ، أو ما في تأويله مسند للفعل أو شبهه، ونرى بعض القول في تعريف الفاعل بأنه هو الذي يقوم بالفعل وأظن ذلك من باب التغليب؛ لأننا عندما نقول: مات عمر لا يمكن أن يكون الفاعل هنا من قام بالفعل وإنَّما اعتبر فاعلا لأنه مسند للفعل والعامل في الفاعل الفعل أو الاسم الشبيه بالفعل كما في اسم الفاعل ، فالفاعل مرفوع بما أسند إليه نحو: قام زيد " فإذا سئلنا عن عِلّة رفعه قلنا ارتفع بفعله".(٣)

ويدلل على ذلك العكبري بقوله: "والعامل في الفاعل الفعلُ المسند إليه وهذا أسدُّ من قولهم العامل إسناد الفعل إليه؛ لأنَّ الإسناد معنى والعامل هنا لفظيّ والذي ذكرته هو الذي أرادوه؛ لأنَّ الفعل لا يعمل إلا إذا كان له نسبة إلى الاسم فلمّا كان من شروط عمل الفعل الإسنادُ والنسبة تجوَّزوا بما قالوا والحقيقة ما قلت ".(٤)

ويعمل في الفاعل أيضا شبه الفعل كما مرّ بنا في التعريفات السابقة. ويجوز في الفاعل أن يكون نكرة نحو: جاء رجل ، أو أن يكون معرفة نحو: جاء محمد، والأصل في الفاعل أن يكون معرفة؛ لأنه المحكوم عليه ، والأصل في الإخبار عنه أن يكون معرفة؛ فالنكرة لا توصل الفائدة كما في المعرفة،ويقول القزويني في أحوال المسند إليه: "وأما تعريفه فلتكون الفائدة أتم؛ لأن

---

(١).ابن هشام، قطر الندى وبل الصّدى ، المكتبة العصرية ،٢٠٠٤م،ص١٩٧-١٩٩.

(٢).الزمخشري،أبو القاسم محمود،المفصل في صنعة الإعراب،تحقيق علي بو ملحم،دار مكتبة الهلال،بيروت ط١، ١٩٩٣م ص٣٨.

(٣).ابن جني، الخصائص، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت،ج١، ص١٧٣.

(٤).العكبري ،أبو البقاء ، اللباب في علل البناء الإعراب ، تحقيق غازي مختار طليمات، دار الفكر ، دمشق ج١،ط١ ،١٩٩٥م ،ص١٥١.

احتمال تحقق الحكم متى كان أبعد كانت الفائدة في الإعلام به أقوى، ومتى كان أقرب كانت أضعف،وبُعْدُه بحسب تخصيص المسند إليه،والمسند كلّما ازداد تخصيصا ازداد الحكم بُعدا،وكلما ازداد عموما ازداد الحكم قربا".(١)

وعارض القزويني في الإيضاح ما جاء عند الأنباري من أن الأصل في الفاعل أن يأتي معرفة،يقول الأنباري: "إن قال قائل هل المعرفة أصل أو النكرة قيل لا بل النكرة هي الأصل؛ لأن التعريف طارئ على التنكير".(٢)

أمّا الفرق بين المعرفة والنكرة " فالمعرفة ما دل على شيء بعينه وهو على خمسة أضرب: العلم الخاص، والمضمر، والمبهم ،وهو شيئان: أسماء الإشارة، والموصولات، والداخل عليه حرف التعريف ، والمضاف إلى أحد هؤلاء إضافة حقيقية، وأعرفها المضمر ثم العلم ثم المبهم ثم الداخل عليه حرف التعريف؛ وأمّا المضاف فيعتبره أمره بما يضاف إليه وأعرف أنواع المضمر ضمير المتكلم ثم المخاطب ثم الغائب . والنكرة ما شاع في أمته كقولك: جاءني رجل، وركبت فرسا".(٣)

---

(١).القزويني ، جلال الدين،الإيضاح في علوم البلاغة ، دار إحياء العلوم، بيروت، ط٤ ، ١٩٩٨م ،ص ٣٩.

(٢).الأنباري ،أبو البركات ، أسرار العربية ، تحقيق فخر قدارة ، دار الجيل، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٥م ص٢٩٨.

(٣).الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب ،ص٢٤٥ .

الفصل الأول

باب الفاعل في كتب النحو وما يندرج تحته من قضايا

حكم الفاعل من حيث الرفع والجر

تعددت الآراء في علة رفع الفاعل الذي يتصدر باب المرفوعات ، ومن ذلك ما جاء عند عبد القاهر الجرجاني في مسألة رفع الفاعل،يقول:"اعلم أن الفاعل رفع،والمفعول نصب ، والمضاف جر .وإنّما خص الفاعل بالرفع دون النصب ،لأجل أن الرفع أثقل من النصب والفاعل أقل من المفعول .ألا ترى أن فعلا واحدا يكون له عدة مفعولات ،ولايكون له إلا فاعل واحد".(١)

ومعنى ذلك أن الفاعل اختص بالرفع؛ لأنّه الأثقل كي تكون قلة الفاعل موازية لثقل الرفع وذهب سيبويه إلى أن: "رافع الفاعل هو الفعل وعلة رفعه إسناد الفعل إليه".(٢) ومن هذه الآراء يذكر السيوطي،بقوله: " وزعم هشام :رافعه الإسناد .وقوم : شبهه للمبتدأ .وخَلَفٌ معنى الفاعلية وقوم: إحداثه الفعل . والكسائي : كونه داخلا في الوصف ".(٣)

ويرفع الفاعل بعلامات،يقول الصنهاجي أبو عبد الله: " للرفع أربع علامات : الضمة ،والواو والألف ،والنون؛فأما الضمة فتكون علامة للرفع في أربعة مواضع :في الاسم المفرد ،وجمع التكسير، وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذي لم يتصل بآخره شيء. وأمّا الواو فتكون علامة للرفع في موضعين: في جمع المذكر السالم ،وفي الأسماء الخمسة،وهي :أبوك ،وأخوك وحموك ،وفوك ،وذو مال .وأما الألف فتكون علامة للرفع في تثنية الأسماء خاصة . وأمّا النون فتكون علامة للرفع في الفعل المضارع ،إذا اتصل به ضمير تثنية ،أو ضمير جمع ،أو ضمير المؤنثة المخاطبة ".(٤) وعلة رفع الفاعل هي المسند إليه فما أسند إليه يرفعه ، وقد حدد العكبري مسوغات الرفع للفاعل بأربعة أوجه: " أحدها: أنَّ الغرض الفرق بين الفاعل والمفعول فبأيٍّ شيء حصل جاز والثاني: أنَّ الفاعل أقلُّ من المفعول والضمُّ أثقل من الفتح،فجعل الأثقل للأقلِّ والأخف للأكثر تعديلا،والثالث: أنَّ الفاعل أقوى من المفعول إذا كان لازماً لا يسوغ حذفه،و الضَّمة أقوى الحركات فجعل له ما يناسبه. والرابع: أنَّ الفاعل قبل المفعول

---

(١).الجرجاني،عبد القاهر،المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم المرجان،دار الرشيد ،بغداد، ص٣٢٦.

(٢).سيبويه،الكتاب ، تحقيق عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي،القاهرة،١٩٨٨م ،ج٣،ص٥٠٤.

(٣).السيوطي ، جلال الدين ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع ،تحقيق أحمد شمس الدين ،دار الكتب العلمية بيروت، ج١، ط١ ،١٩٩٨م ،ص٥١٠ .

(٤).الصنهاجي ،أبو عبدالله بن داود، شرح الآجروميّة، تحقيق محمد بن صالح عثيمين ،مكتبة الرحاب، القاهرة ط١، ٢٠٠٧م ،ص٤١ .

لفظاً ومعنى؛ لأنَّ الفعل يصدر منه قبل وصوله إلى المفعول فجعل له أوَّل الحركات وهو الضَّمّة".(١) ومع أن الحكم العام للفاعل الرفع، إلا أنه يجر في حالات، يقول الغلاييني:"يجر لفظاً بإضافته إلى المصدر نحو: إكرام المرء أباه فرض عليه ،أو إلى اسم المصدر ،نحو :سلم على الفقير سلامك على الغني".(٢) فالمرء فاعل جر لفظا لإضافته إلى المصدر، والكاف في الأصل فاعل إلا أن اسم المصدر أضيف إليها فالتقدير سلم محمد على الغني كما يسلم على الفقير.

ويجر الفاعل لفظا بحروف الجر الزائدة،يقول عباس حسن: "ويغلب أن يكون حرف الجر الزائد هو :من ،أو الباء أو اللام نحو: ما بقي من أنصار للظالمين، كفى بالحق ناصراً ومعيناً هيهات لتحقيق الأمل بغير الجهد الصادق ".(٣)

وقد جر الفاعل فيما سبق بحروف جر زائدة؛ فعند قولنا: ما بقي من أنصار التقدير ما بقي أنصار، فهي مجرورة لفظا مرفوعة محلاً على أنها فاعل ، ومثلها بالحق ، ولتحقيق.

وحروف الجر التي تجر الفاعل لفظا تستثنى من حروف الجر؛ لأنها غير متعلقة،يقول خالد الأزهري: "وإنَّما لم يتعلق الزائد بشيء لأن التعلق هو الارتباط المعنوي، والزائد لا معنى له يرتبط بمعنى مدخوله وإنما يؤتى به في الكلام تقوية وتوكيدا ".(٤)

وقد يجر الفاعل وجوبا كما في صيغة التعجب،يقول الأفغاني:" يجر الفاعل لفظا على الوجوب في موضع واحد هو صيغة التعجب".(٥)وهي صيغة أفعل به مع أن البعض أجاز في إعراب فاعل هذه الصيغة الاستتار، ولكن الأغلب أن نقول عند إعراب أجمل بالسماء: فعل ماض جاء على صيغة الأمر ،والسماء فاعل مرفوع بالضمة المقدرة لاشتغال المحل بحركة الكسرة الناتجة عن حرف الجر الزائد وجوبا، مع هذه الصيغة يجوز في الجار والمجرور إذا وقع في موضع

---

(١).العكبري ،أبو البقاء ، اللباب في علل البناء الإعراب ط١ ،ج١ ،ص١٥٢.

(٢).الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس ،ص٣٥٣-٣٥٤.

(٣).حسن ،عباس ، النحو الوافي،دار المعارف،ط٦،ج٢،ص٦٨.

(٤).الأزهري، خالد بن عبدالله ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ، مؤسسة الرسالة ، بيروت، تحقيق عبد الكريم مجاهد،ج١،ط١، ١٩٩٦م ، ص٧٧ .

(٥).الأفغاني ،سعيد ، الموجز في قواعد اللغة العربية ،دار الفكر،بيروت،١٩٧٠م ،ص ٢١٧ .

الحال أو الصفة أو الخبر أو الصلة أو وقع بعد النفي أو الاستفهام أن يعرب ما بعده فاعلا وذلك كما يقول خالد الأزهري: " لاعتماده على ذلك تقول مررت برجل في الدار أبوه فلك في أبوه وجهان: أحدهما أن تقدره فاعلا بالجار والمجرور، وهو في الدار لنيابته عن استقر أو مستقر محذوفا وهذا الوجه هو الراجح عند الحذاق من النحويين كابن مالك ،وحجته أن الأصل عدم التقدير والتأخير. والوجه الثاني أن تقدره ؛ أي أبوه، مبتدأ مؤخرا وتقدر الجار و المجرور، وهو في الدار خبرا مقدما والجملة من المبتدأ والخبر صفة لرجل ، الرابط بينهما الهاء من أبوه ".(١)

وهناك بعض الكلمات تعرب فاعلا مبنيا على الكسر في محل رفع، وهي ما جاءت على وزن فَعَالِ ويأخذ هذا الوزن من فعل ثلاثي تام ، نحو : نزل نَزَالِ ومثل ذلك قطامِ، ودراكِ وحذامِ، وبدادِ، ورقاشِ،وقد عبر ابن هشام عن ذلك بقوله: " وهذه الأسماء ونحوها للعرب فيها ثلاث لُغات: إحداها لأهل الحجاز وهي البناء على الكسر مطلقا ، وعلى ذلك قول الشاعر:

إذا قالتْ حَذَامِ فصدِّقوهَا فإنَّ القول ما قالتْ حَذَامِ

والثانية لبعض بني تميم وهي إعرابُهُ إعْرَابَ ما لا ينصرف مطلقا، والثالثة لجمهورهم وهي التفضيل بين أن يكون مختوماً بالراء فيبنى على الكسر أو غَيْرَ مختومٍ بها فَيُمْنَعُ الصرفَ ومثالُ المختوم بالراء سَفَارِ بالسين".(٢)

---

(١).الأزهري، خالد بن عبدالله ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب، ،ج١، ص٨٣ .

(٢).ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ص١٢٣ .

الفاعل الحقيقي والفاعل المجازي

الفاعل الحقيقي من يقوم بالفعل على وجه الحقيقة المطابقة للواقع ،أما الفاعل المجازي فهو الفاعل المسند إلى الفعل، ولا يحمل معنى من قام بالفعل على وجه الحقيقة .

وقد عرف القزويني معنى الحقيقة، إذ قال: " أمّا الحقيقة ؛ فهي إسناد الفعل أو معناه إلى ما هو له عند المتكلم في الظاهر... وقولنا في الظاهر ليشمل ما لا يطابق اعتقاده مما يطابق الواقع وما لا يطابقه؛ فهي أربعة أضرب :أحدها ما يطابق الواقع واعتقاده كقول المؤمن :أنبت الله البقل وشفى الله المريض، والثاني: ما يطابق الواقع دون اعتقاده كقول المعتزلي لمن لا يعرف حاله وهو يخفيها منه: خالق الأفعال كلها الله تعالى ،والثالث: ما يطابق اعتقاده دون الواقع كقول الجاهل شفى الطبيب المريض معتقدا شفاء المريض من الطبيب،والرابع:ما لا يطابق شيئا منهما كالأقوال الكاذبة التي يكون القائم عالما بحالها دون المخاطب ."(١)

وعرفها ابن جني بقوله :" الحقيقة : ما أقر في الاستعمال على أصل وضعه في اللغة والمجاز ما كان بضد ذلك".(٢)

وبين العكبري ذلك في تعريفه للفاعل،إذ يقول: " الفاعل عند النحويَّين الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه مقدَّما عليه سواء وجد منه حقيقة أو لم يوجد".(٣)

وهو هنا لا يَشْتَرِطُ في الفاعل أن يكون قائما بالفعل على وجه الحقيقة الفعلية المطابقة المتعلقة بقدرة الفاعل على تحقيق الفعل بل يتعداه إلى الفاعل غير الحقيقي والذي لا يملك أمر القيام بالفعل؛ لأن معنى كون الاسم فاعلا أنه مسند إليه لا أنه أحدث أمرا، أمّا الفاعل الحقيقي فنحو: قطع الرجل الشجرة؛ فالفاعل هنا الرجل قادر متمكن من الفعل قائم به على وجه الحقيقة .

أمّا عند قولنا:تحركت الأشجار، فالأشجار لا تملك أمر القيام بالفعل، وإنما هبوب الريح هو من قام بفعل التحريك للأشجار؛ فالأشجار فاعل في النحو لا في الحقيقة .

وقال بعض النحاة في تعريف الفاعل: إنه من قام بالفعل،وهذا يكون بثبات القيام بالفعل لا بنفيه؛ لأننا إذا ما قلنا :لم يلعب الولد، فالفاعل لم يقم بالفعل وإنما امتنع عن القيام به إلا أنَّه

---

(١).القزويني ، جلال الدين ، الإيضاح في علوم البلاغة، ص٢٧ .

(٢).ابن جني ، الخصائص ، ج٢ ،ص ٤٤٢ .

(٣).العكبري ، أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب، ص١٤٨.

يعرب فاعلا؛ لأنَّ الممتنع للقيام بالفعل هو فاعل الامتناع، يقول الجرجاني :" وينبغي أن تعلم أنَّ وصف الفاعل عند النحويين أن يسند الفعل إليه مقدما عليه نحو : خرج زيد وطاب الخبر .وليس الشَّريطة أن يكون أحدث شيئا؛ ألا ترى أنَّك تقول طاب الخبرُ،وليس للخبر فعل كما يكون لزيد في قولك :قام زيد .وكذا تقول لم يقم زيد ،فترفعه وقد نفيت عنه الفعل كما ترفع إذا قلت :يقوم زيد .فلو كان الفاعل من شرطه أن يكون أحدث شيئا لما جاز رفعُ زيد في قولك لم يقم زيد؛ لأنك قد نفيت عنه الفعل "(١)

ويعلق العكبري على من قال إن الفاعل من وجد منه الفعل بقوله :" أنَّه إذا كان فاعلاً لصدور الفعل لم يجز بقاء هذا الاسم عليه مع نفيه؛ لأنَّ المعلول لا يثبت بدون علَّة ".(٢)

وقد أسند العرب في كلامهم الفعل إلى ما ليس فاعلا في الحقيقة " ومن سنن العرب إضافةُ الفعل إلى ما ليس فاعلاً في الحقيقة ، يقولون : أراد الحائطُ أن يقعَ إذا مال ،وفلان يريد أن يموت إذا كان مُحْتضرا ".(٣)

وأرجع محمد بن عبد الله الوراق إحلال الفاعل المجازي مع أنه لم يقم بالفعل محل الفاعل الحقيقي إلى " أن الفعل لا يخلو من فاعل ، فلما حذف فاعله على الحقيقة استقبح أن يخلو من لفظ الفاعل ، فلهذا وجب أن يقيم مقام اسم الفاعل اسما مرفوعا ، ألا ترى أنّهم قالوا : مات زيد وسقط الحائط فرفعوا هذه الأسماء وإن لم تكن فاعلة في الحقيقة ".(٤)

---

(١).الجرجاني ،عبد القاهر ، المقتصد في شرح الإيضاح ،ج١، ص٣٢٧ .

(٢).العكبري ،أبو البقاء، اللباب في علل البناء والإعراب ،ج١،ص ١٤٨.

(٣).السيوطي ، جلال الدين عبد الرحمن ، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تحقيق فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م ،ج١ ،ص٢٦٢.

(٤).الوراق ، أبو الحسن محمد بن عبد الله ، علل النحو ،تحقيق محمود نصار ،دار الكتب العلمية ، بيروت ص ٣٨٥.

علاقة الفعل بالفاعل

تبين لنا مما سبق أن العلاقة بين الفعل والفاعل لا تقتصر على قيام الفاعل بالفعل من عدمه وإنما علاقة المسند، بالمسند إليه في الجملة الفعلية ، وهو ما ذهب إليه سيبويه في قوله: " وهما ما لا يغني واحدٌ منهما عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدّا ،فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه وهو قولك: عبد الله أخوك ،وهذا أخوك ،ومثل ذلك يذهب عبد الله ".(١)

وهذا القول يبين العلاقة بين الفعل والفاعل؛ فالفعل مسند والفاعل مسند إليه ، ويعتبرهما النحاة عماداً للجملة العربية؛ لأنهما عمدة في الجملة لا فضلة،يقول الرضي:" وعناصر الإسناد مرفوعة في أصل استعمالها ولا تنصب إلا إذا دخلت عليها النواسخ...فالمرفوع عمدة الكلام كالفاعل والمبتدأ والخبر، والبواقي محمولة عليها والمنصوب في الأصل فضلة لكن يشبه بعض العمد كاسم إنّ، وخبر كان وأخواتها، وخبر ما ولا".(٢)

اعتمد النحاة في تصنيف الجمل على فكرة الإسناد ،وبناء على ذلك فالجمل عندهم إما فعلية أو اسمية ،فمن خلال وضع المسند في الجملة تحدد إن كانت فعلية أو اسمية ، فإن كان المسند متأخراً عن المسند إليه فالجملة لا بدَّ أن تكون اسمية، أيّا كان نوع المسند ،وإذا تقدم المسند وكان فعلا أسند إلى فاعل كانت الجملة فعلية .

ويرتبط الفعل والفاعل في الجملة الفعلية بعلاقة الإسناد الفعلية ، ويعرفها ابن هشام بقوله: " هي التي صدرها فعل كقام زيد، وضرب اللص ،وكان زيد قائما، و ظننته قائما،ويقوم زيد ".(٣)

وذهب الكوفيون إلى " أنّ الفعل والفاعل بمنزلة الشيء الواحد والدليل على ذلك من سبعة أوجه، الأول:أن إعراب الفعل في الخمسة أمثلة يقع بعده نحو: يفعلان وتفعلان ويفعلون وتفعلون وتفعلين"(٤). وقد أنزل الفعل والفاعل بمنزلة واحدة أيضا؛ لأن الفعل إذا ما اتصل به ضمير الفاعل يسكن الفعل لأجل الفاعل، و كذلك أن الفعل يؤنث إذا ما كان الفاعل مؤنثا ،واحتجوا لذلك

---

(١).سيبويه، الكتاب ،تحقيق عبد السلام محمد هارون ،ج١ ، ص٢٣.

(٢).الرضي ، شرح الكافية ،ج١،ص٧.

(٣).ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر بيروت ، ط٦ ، ١٩٨٥م ، ص٤٩٢ .

(٤).الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، دار الفكر ، دمشق ،ج١ ،ص٧٩.

أيضا بكلمة حبذا فقالوا: إن حبذا فعل وقد دخل عليه اسم الإشارة فصارا بمنزلة الشيء الواحد،وكذلك إن التاء مع الفعل تثبت عند النسب واحتجوا بغير ذلك .

أمّا البصريون فقالوا: " إن الفعل له تأثير في العمل أمّا الفاعل فلا تأثير له في العمل؛ لأنه اسم والأصل في الأسماء أن لا تعمل ".(١)

وقد سبق القول بأن الفعل والفاعل كجزأي كلمة ولذلك لا يستغني الفعل عن الفاعل ولم يجز أن يقدم الفاعل على الفعل .

وأكد جمال الدين الشافعي الارتباط بين الفعل والفاعل ،بقوله: " ودلت العرب على كونهما كشيء واحد بوصل علامة تأنيث الفاعل بالفعل نحو : ما قامت هند ،وبجعل علامة رفع الفعل بعد الفاعل في نحو :تفعلان وتفعلون ".(٢)

والمعلوم أن الفعل المتقدم يلتزم صيغة الإفراد مع الفاعل ،وإن كان مثنى أو جمعا،يقول الحريري: "اعلم أن فعل الفاعل يوحد إن كان الفاعل مثنى أو مجموعا ،فتقول : جاء الزيدان وجاء القوم ،ولا يجوز أن تقول جاءا الزيدان ، ولا جاؤوا القوم ، وقد قيل في لغة ضعيفة : أكلوني البراغيث " .(٣) فإذا أسند الفعل إلى الفاعل الظاهر يجرد من علامة التثنية والجمع .

---

(١).الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج١،ص٨٠.

(٢).الشافعي ،أبو عبدالله جمال الدين محمد ، شرح الكافية الشافية ،تحقيق علي معوض وعادل أحمد ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج١ ، ص٢٦٠_٢٦١ .

(٣). الحريري ،أبو محمد القاسم بن علي ، شرح ملحة الإعراب ،تحقيق أحمد محمد قاسم ، دار الكلم الطيب ، دمشق ، ط١، ٢٠٠٥م ، ص ١٥٧ .

الفاعل جملة أم مفرد

أغلب القول وأرجحه أن الفاعل لا يأتي إلا مفرداً ،إلا أن هناك آراء أجازت مجيء الفاعل جملة.

وممن قال بمنع كون الفاعل جملة العكبري مفسرا ذلك بقوله: " وإنَّما لم يجز أن تكون الجملة فاعلاً لثلاثة أوجه أحدها: أنَّ الفاعل كجزء من الفعل ولا يمكن جعل الجملة كالجزء لاستقلالها والثاني: أنَّ الفاعل قد يكون مضمراً ومعرفة بالألف واللام ،وإضمار الجملة لا يصحُّ والألف واللام لا تدخل عليها ، والثالث: أنَّ الجملة قد عمل بعضُها في بعض فلا يصحُّ أنْ يعمل فيها الفعل لا في جملتها ولا في أبعاضها؛ إذ لا يمكن تقديرها بالمفرد هنا ".(١)

ويتفق الفاعل ونائبه بأنهما لا يكونان جملة ،وهذا ما عبر عنه ابن هشام في قوله: "الحكم الثالث أنهما لا يكونان جملة هذا هو المذهب الصحيح، وزعم قوم أن ذلك جائز واستدلوا بقوله تعالى:{ ثُمَّ بَدَا لهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ}يوسف٣٥ ".(٢)

وقد أجاز البعض أن يأتي الفاعل جملة وحجتهم في ذلك قوله تعالى: { ثُمَّ بَدَا لهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأوُا الآيَاتِ لَيَسْجُنُنَّهُ}يوسف٣٥ فجعلوا جملة يسجننّه في محل رفع فاعل للفعل بدا ،واحتجوا أيضا بقوله تعالى: {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بهمْ }ابراهيم ٤٥ فجعلوا جملة كيف فعلنا بهم في محل رفع فاعل للفعل تبين واحتجوا بقوله تعالى: {وإذا قِيلَ لَهُمْ لاَ تُفْسِدُوا في الأَرْض} البقرة ١١ فجعلوا جملة لا تفسدوا في الأرض في محل رفع فاعل .

وقد رد ابن هشام ذلك فقال:" ولا حجة لهم في ذلك أما الآية الأولى فالفاعل فيها ضمير مستتر عائد إمَّا على مَصْدَرِ الفعلِ والتقدير ثم بدا لهم بَدَاءٌ كما تقول بَدَالي رَأيٌ، ويؤيد ذلك أن إسناد بَدَالى البَدَاءِ قد جاء مُصَرَّحاً به في قول الشاعر:

لَعَلَّكَ وَالمَوْعُودُ حَقٌّ لِقَاؤُهُ بَدَا لكَ في تِلْكَ القَلُوص بَدَاءُ

وكذلك القولُ في الآية الثانية؛أي وتبين هو؛ أي التبيُّنُ وجملة الاستفهام مُفَسِّرة ،وأما الآية الثالثة فليس الإسناد فيها من الإسناد المعنوي الذي هو محلُّ الخلاف وإنما هو من الإسناد اللفظي؛أي وإذا قيل لهم هذا اللفظُ،والإسنادُ اللفظي جائزٌ في جميع الألفاظ كقول العرب: زَعَمُوا مَطِيَّةُ الْكذِبِ

---

(١).العكبري، أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١،ص١٥٢-١٥٣.

(٢).ابن هشام ،شرح شذور الذهب ص٢١٧.

وفي الحديثِ لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إلا باللهِ كَنْزٌ مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّة ".(١) ويتفق عباس حسن في هذا المنع مرة ،ويجيزه أخرى بشرط، فيقول :"إن الراجح الذي يلزمنا اتباعه اليوم يرفض أن تقع الجملة الفعلية أو الاسمية فاعلا ".(٢)

وقد أجاز عباس حسن كون الجملة فاعلا ، إذ يقول " نعم إن كانت الجملة مقصودا لفظها وحكايتها بحروفها وضبطها جاز وقوعها فاعلا؛ لأنها بسبب قصد لفظها تعتبر بمنزلة الفرد؛ كأن تسمع صوتا يقول: رأيت البشير،فتقول : سرني "رأيت البشيرَ"؛ فتكون الجملة كلها باعتبارها كتلة واحدة متماسكة ،فاعلا مرفوعا بضمة مقدرة على آخره ، منع من ظهورها حركة الحكاية ".(٣)

وهذا يتفق مع رأي النحاة بوجود نوعين من الإسناد ،أولهما الإسناد المعنوي وهو ما تكون جملته هي المقصودة ،والآخر هو الإسناد اللفظي ، وتمثله الجملة التي يراد بها لفظها كله على سبيل الحكاية . والجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات.

وقد رفض الراجحي كون الفاعل جملة بقوله : " وهو لا يكون جملة ، بل لابدّ أن يكون كلمة واحدة ،وهذه الكلمة إمّا أن تكون اسما صريحا أو مصدر مؤولا".(٤)

وأجاز الراجحي إعراب الجملة فاعلا " باعتبارها كلمة واحدة تعرب على الحكاية كما في قولنا: لا إله إلا الله .(٥)

أمّا ابن هشام فقد أكد المنع إذ قال : "واختلف في الفاعل ونائبه هل يكونان جملة أم لا فالمشهور المنع مطلقا، وأجازه هشام وثعلب مطلقا نحو يعجبني قام زيد وفصل الفراء وجماعة ونسبوه لسيبويه فقالوا: إن كان الفعل قلبيا ووجد مُعَلِّق- نفي،استفهام،لام الابتداء- عن العمل نحو ظهر لي أقام زيد، صح وإلا فلا ".(٦)

---

(١).ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،ص ٢١٧-٢١٩.

(٢).حسن ،عباس ،النحو الوافي ، ج٢، ص٦٦.

(٣).المصدر نفسه،ص٦٧.

(٤).الراجحي ،عبده ، التطبيق النحوي ،دار النهضة ،بيروت ،ص١٧٩.

(٥).المصدر نفسه ، ص١٨١.

(٦).ابن هشام،المغني اللبيب،ص٥٥٩.

مع تعدد الآراء حول جواز كون الفاعل جملة ومنع ذلك ،يظهر لي أن المنـــع أغلـــب وهـــو الأصح، كما يقول السيوطي؛ لذا فإن أغلب النصوص التي ورد فيها الفاعل جملة تم تأويلها من قبل النحاة وهذا من باب الحفاظ على القاعدة التي نصت على كون الفاعل مفردا لا جملة ؛ لأن " الفاعل يكون اسما صريحا سواء أكان ظاهرا أم مضمرا ".(١)

---

(١).عيد ، محمد ، النحو المصفى ،مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٩٢م ،ص ٣٩٧ .

رتبة الفاعل

بين النحاة موقع الفاعل في الجملة من خلال تعريفهم للفاعل، حيث أقروا أن الفاعل: هو الاسم الذي يلي الفعل ، وأغلب الآراء تتفق على أن الحق أن يأتي الفاعل بعد ذكر الفعل وهذا ما عبر عنه الأفغاني،بقوله: " الأصل في الترتيب أن يأتي الفاعل بعد الفعل ثمّ يأتي المفعول به "(١)

ويرى محمد عيد أن الفاعل لا يجب أن يأتي إلا بعد عامله، وفي ذلك يقول :"من أحكام الفاعل أن يأتي بعد عامله، ولا يتقدم عليه، فإن تقدم على العامل ترك وظيفة الفاعل إلى وظيفة أخرى هي المبتدأ ".(٢)

وورد في شرح ملحة الإعراب " ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل ،فتقول زيد خرج لأنه ينتقل من باب الفاعل إلى باب المبتدأ ويقع اللبس في الكلام ".(٣)

أكد الغلاييني ضرورة تقدم الفعل على الفاعل فهو يرى " وجوب وقوعه بعد المسند،فإن تقدم ما هو فاعل في المعنى كان الفاعل ضميرا مستترا يعود إليه نحو علي قام ".(٤)

وبين الراجحي رتبة الفاعل في قوله: " من أحكام الفاعل مع فعله وجوب التزام الترتيب بينهما فلا بد من تقدم الفعل على الفاعل؛ لأنّه لو تقدم الفاعل على الفعل لصار مبتدأ والجملة الفعلية خبره ".(٥)

وذهب سيبويه إلى منع تقديم الفاعل على الفعل ،وجاء بشاهد تقدم فيه الفاعل على الفعل،قال سيبويه: " ويحتملون قُبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه؛لأنّه مستقيم ليس فيه نقص ،فمن ذلك قوله:

صَدَدْتِ فأطْوَلْتِ الصُّدودَ وقلّما وصالٌ على طُول الصُّدودِ يَدُومُ

وإنّما الكلام :وقلّ ما يدوم وصالٌ ".(٦) فقد قبحه وقال: إن الكلام موضوع في غير موضعه فالكلام : وقل ما يدوم وصالٌ ، فوصال رفعت بفعل مضمر قدره بأنه يدوم.

---

(١).الأفغاني، سعيد ،الموجز في قواعد اللغة العربية ، ص٢١٨.

(٢).عيد ، محمد ، النحو المصفى ،ص٤٠٦ .

(٣).الحريري ،أبو محمد القاسم ، شرح ملحة الإعراب ،تحقيق أحمد محمد ،دار الكلم الطيب، دمشق ص١٥٦.

(٤).الغلاييني ،مصطفى ،جامع الدروس العربية،ص٣٥٤.

(٥).الراجحي ،عبده ،التطبيق النحوي ،ص١٨٦ .

(٦).سيبويه ، الكتاب، ج١، ص٣١ .

وجاء في شرح الكافية تأكيد على أن الفاعل لا يأتي إلا بعد ذكر الفعل ، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل ،فيقول الشافعي : " الفعل والفاعل كجزأي كلمة ،فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل مع بقاء فاعليته، كما لا يجوز تقدم عجز الكلمة على صدرها ".(١)

وذهب الزمخشري في مسألة رتبة الفاعل إلى أن "الأصل فيه أن يلي الفعل؛ لأنه كالجزء منه فإذا قدم عليه غيره كان في النية مؤخرا ومن ثمّ جاز ضرب غلامَه زيدٌ وامتنع ضرب غلامه زيداً ".(٢)

وقد شرط العكبري أن يتقدَّم الفعل على الفاعل لأربعة أوجه " أحدُها: أنَّ الفاعل كجزء من الفعل لما نذكره من بعدُ ومحالٌ تقدُّم جزء الشيء عليه،والثاني: أنَّ كونه فاعلاً لا يتصوَّر حقيقة إلاَّ بعد صدور الفعل منه ككونه كاتباً وبانياً فجعل في اللفظ كذلك ، والثالث: أنّ الاسم إذا تقدم على الفعل جاز أن يسند إلى غيره كقولك: زيدٌ قام أبوه ،وليس كذلك إذا تقدَّم عليه والرابع: أنّ الفاعل لو جاز أن يتقدم على الفعل لم يحتج إلى ضمير تثنية ولا جمع، والضميرُ لازم له كقولك: الزيدان قاما، والزيدون قاموا، وليس كذلك إذا تقدَّم .(٣)

وأورد ابن هشام عند ذكر أحكام الفاعل بيانا لرتبته إذ يقول: " وإذا عرفت الفاعل فاعلم أن له أحكاما أحدها أن لا يتأخر عامله عنه فلا يجوز في نحو: قام أخواك أن تقول أخواك قام ".(٤)

وأكد المخزومي أن الفاعل يأتي بعد ذكر الفعل وذلك في قوله: " وللفاعل في الجملة الفعلية موضع لغوي مألوف وهو أن يلي الفعل مباشرة".(٥)

أجمع النحاة في مسألة موقع الفاعل في الجملة الفعلية على أنه يذكر بعد ذكر الفعل، وإذا جاء قبل الفعل يفقد فاعليته ،فترتيب الجملة في النحو العربي يبدأ بالفعل ثم الفاعل ثم المفعول به أو ما سد مسده ، ويجوز أن يأتي المفعول به قبل الفاعل ،ولكن لا يجوز للفاعل أن يأتي قبل الفعل

---

(١).الشافعي ،أبو عبدالله جمال الدين ، شرح الكافية ،ج١، ص٢٥٨.

(٢).الزمخشري ،المفصل ،ص٣٨.

(٣).العكبري ،أبو البقاء ، اللباب في علل البناء الإعراب ،ج١،ص١٤٩.

(٤).ابن هشام ، قطر الندى وبل الصدى ،ص١٩٩.

(٥).المخزومي ، مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق،تحقيق مصطفى الحلبي ،ط٢، ١٩٨٦م ،ص٨٨ .

تقديم الفاعل وتأخيره

اختلف النحاة في تقديم الفاعل وتأخيره على رافعه ،وأشهر الخلاف على ذلك بين المدرسة البصرية و المدرسة الكوفية.

كانت مدرسة البصرة تعتمد بشواهدها وأحكامها اللغوية على الاستماع لأهل اللغة ، والقياس على ما اطّرد من كلام العرب ،فقد ساروا على الشائع الكثير وعدّوا ما خالفهم لغات .

وقد خالف أهل البصرة أهل الكوفة ،وحملوا عليهم أخذهم علوم اللغة من أهل المدر ،والابتعاد عن أهل الوبر ،ومما يدلل على ذلك ما كان من قول البصريين لأهل الكوفة : " نحن نأخذ اللغة من أهلها من حَرَشَة الضِّباب ،وأكلة اليرابيع، وأنتم تأخذونها عن أكلة الشَّواريز وباعة الكواميخ"(١).

أمّا المدرسة الكوفية فقد اعتمدت في دراساتها النحوية على القراءات القرآنية ،وعلى القياس الأمر الذي دفعهم إلى الاهتمام بالشواذ ووضعها تحت أبواب، ودليل ذلك قول السيوطي:"لو سمعوا بيتا واحدا فيه جواز شيء مخالف للأصول جعلوه أصلا وبَوَّبوا عليه ".(٢)

منع النحاة البصريون تقدم الفاعل على الفعل، واعتبروه مبتدأ إذا تقدم ودليل ذلك ما جاء عند أعلام البصرة ،فنجد في الخصائص قول ابن جني: " وكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فكذلك لا يجوز تقديم ما أقيم مقام الفاعل كضُرب زيدٌ ،وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه ".(٣)

وقد رأى سيبويه أن الفاعل يجب أن يتبع الفعل، وهذا معنى قوله: " يذهب عبد الله فلا بدّ للفعل من الاسم ".(٤)

وأكد البصريون أنّ الفاعل في حال تقدمه على الفعل يفقد وظيفة الفاعلية ليعرب مبتدأ خبره

---

(١).السيوطي ،جلال الدين عبد الرحمن،الاقتراح في علم أصول النحو،تحقيق أحمد الحمصي ومحمد أحمد ،ط١ ١٩٩٨م ، ص١٢٩.(الضباب جمع ضب ،الضباب جمع ضب ،حرشته صيادوه ،اليربوع حيوان على هيئة الجرذ، الكواميخ :جمع كامَخ تعريب كامَهِ وهو الرديء من المُرّيْ).

(٢).المصدر نفسه ،ص١٢٩.

(٣).ابن جني ، الخصائص ،ج٢،ص٣٨٦ .

(٤). سيبويه ، الكتاب ،ج١،ص٢٣ .

الجملة الفعلية ،وضمير الفعل يعرب فاعلا له،يقول المبرد: " فإذا قلت عبد الله قام ،فعبد الله رفع بالابتداء وقام في موضع الخبر وضميره الذي في قام فاعل ".(١)

وأكد ابن السراج عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل في قوله:"واعلم أن الفاعل لا يجوز أن يقدم على الفعل إلا على شروط الابتداء خاصة ".(٢)

وجاء في المقتصد قول الجرجاني في مسألة تقديم الفاعل " واعلم أن الفاعل كالجزء من الفعل ولذلك لم يجز تقديمه عليه ،نحو أن تقول : الزيدان ضرب ".(٣)

وذهب ابن الأنباري إلى عدم جواز تقديم الفاعل على الفعل، وبين سبب ذلك بقوله:" فإن قيل فلم لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل قيل؛ لأنّ الفاعل تنزل منزلة الجزء من الفعل ".(٤)

وأمّا الإشبيلي أيضا فلا يجيز تقدم الفاعل على الفعل ،فيقول: " وقولنا :قدم عليه ،تحرز مما أخر عنه ما أسند إليه ،خلافا لأهل الكوفة فإنهم يجيزون تقدم الفاعل على الفعل في سعة الكلام نحو :زيد قام ،تقديره :قام زيد ".(٥)

وجاء عن ابن عقيل قوله في هذه المسألة : "حكم الفاعل التأخر عن رافعه وهو الفعل أو شبهه نحو : قام الزيدان، وزيد قائم غلاماه، وقام زيد، ولا يجوز تقديمه على رافعه فلا تقول الزيدان قام ولا زيد غلاماه قائم ،ولا زيد قام على أن يكون زيد فاعلا مقدما، بل على أن يكون مبتدأ والفعل بعده رافع لضمير مستتر والتقدير زيد قام هو، وهذا مذهب البصريين، وأمّا الكوفيون فأجازوا التقديم في ذلك كله."(٦)

وجاء عن ابن مالك قوله: "وتقييد الفعل بالتقديم إعلام بأن المتقدم عليه لا يرتفع به، ولا يكون

---

(١).المبرد ،المقتضب ، تحقيق محمد عضيمة، لجنة أحياء التراث الإسلامي، القاهرة،ج٤،١٩٦٧م،ص١٢٨.

(٢).ابن السراج،الأصول في النحو،تحقيق عبد الحسين الفتلي،مؤسسةالرسالة،بيروت،ط٣،ج١،١٩٨٨م،ص١٧٤.

(٣). الجرجاني ،عبد القاهر ،المقتصد في شرح الإيضاح ،ج١،ص٣٢٧ .

(٤).الأنباري، أبو البركات ،أسرار العربية ،تحقيق فخر قدارة، دار الجيل ،بيروت ،ط١،ص٨٩.

(٥).الإشبيلي ،ابن عصفور ،شرح جمل الزجاجي،تحقيق فواز الشعار،دار الكتب العلمية،بيروت ج ١،١٩٩٨م ،ص٩٦ .

(٦).ابن عقيل ،بهاء الدين عبدالله ،شرح ابن عقيل ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق ط٢،ج٢، ١٩٨٥م ، ص٧٧.

فاعلا ،ولا نائبا عن الفاعل وإنما يرتفع به ما بعده ظاهرا أو مضمرا " (١) هــذه آراء بعــض النحاة البصريين في مسألة تقديم الفاعل على فعله، وهي في جُلّها تمنع تقدم الفاعل على الفعــل بعكس ما جاء عند أهل الكوفة من إجازة تقديم الفاعل على الفعل .وقد احتج الكوفيون على جواز تقديم الفاعل على فعله بقول الزَّبَّاء:

ما لِلجمالِ مَشْيُها وئيدا أجَنْدلاً يَحْمِلْنَ أم حديدا

فقد رفضوا أن يكون مشيها مبتدأ لعدم وجود خبر له ،ولأن وئيداً منصوب على الحال فأوجبوا أن يكون فاعلا لــ (وئيدا) مقدما عليه ، أما البصريون فَرَأوْا أنّ يكون مبتدأ لخبر محذوف سدت الحال مسده .

يقول الغلاييني ردا على رأي الكوفيين واستشهادهم بقول الزَّبَّاء:" نرى أن الاستــشهاد بــه لا يجوز؛ لأنّ الزَّبَّاء هذه مشكوك في كثير من أخبارها ،ثم إنَّها لم تنشأ في بيئة يصح الاستــشهاد بكلام أهلها ".(٢)

وأمّا قول امريء القيس : "_فظل لنا يومٌ لذيذٌ بنعمةٍ_ فقِلْ في مَقِيلٍ نحسُهُ متغيــب. فنحــسه مرفوع بمقيل، ومقيل مصدر وضع موضع اسم الفاعل ،كأنه قال : قائل نَحسُه ، ويكون معنــاه ومعنى متغيب واحد ".(٣)

وقد وقف سعيد الأفغاني من هذه القضية موقف المدرسة البصرية منكرا ما جاء عن المدرسة الكوفية من جواز تقديم الفاعل ،وذلك؛ لأنّه يرى أنّ " ما أحدٌ قال، ولا يقول اليوم :الرجال قــام وإن قال المذهب الكوفي بتقديم الفاعل على الفعل ".(٤)

وذهب عباس حسن أيضا مذهب البصريين، إذ يقول :" وقد يوجد في بعض الأساليب الفصحى ما يوهم أن الفاعل متقدم والواقع أنه ليس بفاعل في الرأي الأرجح ؛ففي مثــل الخيــر زاد لا تعرب كلمة الخير فاعلا مقدما،وإنما هي مبتدأ وفاعل الفعل بعده ضمير مستتر تقديره هو" .(٥)

ومع أن أغلب الآراء تتفق مع المدرسة البــصرية فيما ذكر إلا أن هــناك بعــض الآراء التي

---

(١).ابن مالك ،شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ،تحقيق عبد المنعم أحمد هريري،ط١،١٩٧٥م،ص ٨٥ .

(٢).الغلاييني، مصطفى ،ص٣٥٥.

(٣).الإشبيلي ،ابن عصفور، ،شرح جمل الزجاجي،تحقيق فواز الشعار،دار الكتب العلمية،بيروت،ج١،ص٩٨ .

(٤).الأفغاني، سعيد, في أصول النحو، مطبعة جامعة دمشق، ط٣ ،١٩٦٤م،ص٢٠٩.

(٥).حسن ،عباس ،النحو الوافي,ج٢،ص٧٣ .

وافقت الرأي الكوفي بجواز تقديم الفاعل وتأخيره ،ونرى ذلك عند إبراهيم أنيس في قوله :"لا شك أن تحديد موضع المسند إليه في جملة من الجمل يترتب عليه أن يتحدد موضع المسند فتقدم أحدهما يستلزم تأخر الثاني ، والعكس بالعكس."(١)

ومعنى ذلك أن الفاعل يبقى فاعلا سواء قدم أو أخر عن الفعل وهذا ما ذهب إليه مازن الوعر حين قال :"إن البنية العميقة تسمح بنقل بعض العناصر اللغوية إلى يمين الفعل أو يساره وذلك بشكل تحويلي منتظم دقيق ".(٢)

وقد عدّ خليل عمايرة التقديم لفائدة بلاغية بقصد التوكيد إذ يقول:" فالمورفيم المتقدم وحقه التأخير في الجملة يعني أنه تقدم للعناية والتوكيد".(٣)

وذهب المخزومي إلى جواز تقديم الفاعل ،بقوله: " ومن المسند إليه ما سمي بالفاعل ،وهو المسند إليه في الجملة الفعلية ،وللفاعل في الجملة الفعلية موضع لغوي مألوف وهو أن يلي الفعل مباشرة فإذا طرأ عليه ما يقتضي تقديمه قدم ،ولم يخرجه تقديمه عن كونه فاعلا ".(٤)ومما يقتضي التأخير عنده أن يكون الفاعل موضع اهتمام أو اسم شرط ،أو اسم استفهام .

إن الرجوع إلى العلاقة الإسنادية في اللغة العربية هو الإطار التركيبي الذي يتحدد به الفاعل فالإسناد هو البنية العميقة لحركة الفعل والفاعل ،والمبتدأ والخبر .

وقد أجاز أهل البلاغة التقديم والتأخير ،وقد عرفه الجرجاني بقوله: " هو بابٌ كثيرُ الفوائد جَمُّ المحاسن واسعُ التصرُّف بعيدُ الغاية . لا يزالُ يفتَرُّ لك عن بديعةٍ ويُفضي بكَ إلى لطيفةٍ و لا تزالُ ترى شِعراً يروقُك مسمَعُه ويَلْطُف لديك موقعُه ثم تنظرُ فتجدُ سببَ أنْ راقك ولَطُفَ عندك أن قُدّم فيه شيءٌ وحُوّل اللفظُ عن مكانٍ إلى مكان ".(٥)

وقد بين الجرجاني أنّ التقديم والتأخير على وجهين:" تقديم يقالُ إنه على نيَّةِ التأخير وذلك في

---

(١).أنيس ، إبراهيم ، من أسرار العربية ،مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٤م ص٣٠٦.

(٢).الوعر،مازن ،دراسات لسانية تطبيقية ،دار طلاس ،ط١ ،١٩٨٩م،ص٥٦ .

(٣).عمايرة ،خليل، في التحليل اللغوي ،مكتبة المنارة ،الزرقاء ،الأردن ط١، ١٩٧٨م ،ص٨٨.

(٤).المخزومي ،مهدي ، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث،ص٨٨ .

(٥).الجرجاني ،عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ، تحقيق محمد التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط١ ١٩٩٥م ، ص٩٦ .

كلّ شيءٍ أقررْتَه معَ التقديم على حُكمهِ الذي كان عليه وفي جنسهِ الذي كانَ فيه كخبرِ المبتدأ إذا قدَّمْتَه على المبتدأ، والمفعولِ إذا قدمتَه على الفاعل... وتقديم لا على نيَّةِ التأخيرِ ولكن على أن تنقل الشيءَ عن حُكمٍ إلى حكمٍ وتجعلَ له باباً غيرَ بابهِ وإعراباً غيرَ إعرابهِ ".(١)

فالفاعل إذا قدم على الفعل تغير حكمه فخرج بذلك من باب الفاعل إلى باب المبتدأ، وكذلك المبتدأ والخبر نحو: المجتهد زيد، وزيد المجتهد فيخرج المبتدأ إلى الخبر ويخرج الخبر إلى المبتدأ .

ولا نغفل دور الحركة الإعرابية في التقديم والتأخير لعناصر الجملة ؛ لأن الحركة الإعرابية تزيل اللبس في فهم المعنى .

---

(١).الجرجاني ،عبد القاهر ، دلائل الإعجاز،ص٩٦_٩٧.

تقديم الفاعل على المفعول وتأخيره عنه

الأصل في ترتيب الجملة الفعلية أن يتقدم الفاعل على المفعول به ،وفي ذلك يقول ابن عقيل :" الأصل أن يلي الفاعل الفعل من غير أن يفصل بينه وبين الفعل فاصل لأنه كالجزء منه ... والأصل في المفعول أن ينفصل من الفعل بأن يتأخر عن الفاعل ويجوز تقديمه على الفاعل إن خلا مما سيذكره فتقول ضرب زيدا عمرو وهذا معنى قوله: وقد يجاء بخلاف الأصل".(١)

يقول سيبويه: "فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ،وذلك قولك ضرب زيدا عبد الله ؛لأنك إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ،ولم ترد أن تشغل الفعل بأوّل منه وإن كان مؤخرا في اللفظ ".(٢)

وذهب إلى ذلك الوراق بقوله : " وجب الابتداء بالفاعل على المفعول؛ لأنّ الفعل منه يحدث فصار أحق بالتقديم من المفعول ،فوجب لهذه العلة أن يرتب قبله ، وأيضا فإن الفاعل يستغني بالفعل عن المفعول ،نحو: قام زيد ،فصار المفعول فضلة يذكر بعد الفاعل ،فلهذا وجب تقديم الفاعل عليه ".(٣)

والمعلوم أن المفعول به قد يتقدم على الفعل والفاعل وجوبا في حال كونه من الأسماء التي لها الصدارة مثل اسم شرط نحو: أيّاً تشرب أشرب ،أو اسم استفهام نحو: أيّ كتاب قرأت؟ ،أو ضميرا منفصلا نحو: إياك نعبد ، أو "أن يقع عاملُه بعد الفاء وليس له منصوب غيره مقدم عليها نحو: { وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ } ونحو: { فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلاَ تَقْهَرْ } بخلاف ". (٤) ويجوز في مثل ضرب زيد عمرا أن يتقدم المفعول على الفعل ،وكذلك إن كان المفعول به كم الخبرية نحو:كم موقع أثري شاهدت، وكم الاستفهامية نحو:كم كتابا قرأت؟ ، ويتقدم المفعول به على الفعل والفاعل إذا كان يفصل بين أمَّا الشرطية والفاء المتصلة بجوابها نحو:فأمَّا الكبيرَ فأكرمْ وأمَّا الصغيرَ فارحمْ .

أمَّا الفاعل فيتقدم على المفعول وجوبا في حالات أولها: خوفا من وقوع الالتباس خصوصا إنْ

---

(١).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل، ج٢، ص٩٦.

(٢).سيبويه، الكتاب ،ج١،ص٣٤ .

(٣).الوراق ،أبو الحسن محمد ، علل النحو ،ص٣٧٧.

(٤).ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ج٢،ص١٣٣.

كانت حركات الإعراب مقدرة ،وفقدت القرينة على نحو: ضرب موسى عيسى فنعــرب الأول فاعلا ،والثاني مفعولا .وهذا مذهب الجمهور ،أما إذا وجدت قرينة جاز تقديم المفعول وتــأخيره نحو أكل موسى العنب ،وأكل العنب موسى .

ويجب تقديم الفاعل على المفعول إذا حصر الفعل في المفعول نحــو:مــا كتــب الطالــب إلا سطرين.

وإذا كان الفاعل والمفعول ضميرين ولا حصر في أحدهما وجب تقديم الفاعل كضربْتُه، ويتقدم الفاعل على المفعول إذا كان الفاعل ضميرا متصلا غير محصور والمفعول به اسم ظاهر نحو أكلت الطعام ،فإن كان الضمير محصورا وجب تأخيره نحو: ما جاء إلا أنــا ،ويتقــدم الفاعــل وجوبا إذا كان الفاعل والمفعول به ضميرين متصلين نحو :أنزلناه.

ويتأخر الفاعل ويكون تأخره وجوبا إذا اتصل بضمير يعود على المفعول نحو: هجر الــديارَ أهلُها، ويجب أنْ يتأخر الفاعل أيضا إذا كان الفاعل اسما ظاهرا والمفعول ضميرا نحو: ضربني أبوك وكذلك أيضا أن يحصر الفعل في الفاعل نحو: ما أكل الطعام إلا الجائع .

وجاء عن ابن عقيل قوله: " إذا انحصر الفاعل أو المفعول بإلا أو بإنّما وجب تــأخيره، وقــد يتقدم المحصور من الفاعل أو المفعول على غير المحصور إذا ظهر المحصور من غيره وذلك كما إذا كان الحصر بإلا فأمّا إذا كان الحصر بإنّما فإنه لا يجوز تقديم المحصور؛ إذ لا يظهــر كونه محصورا إلا بتأخيره بخلاف المحصور بإلا فإنه يعرف بكونه واقعا بعد إلا فلا فرق بــين أن يتقدم أو يتأخر".(١)

---

(١).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج٢، ص١٠٢.

فاعل التنازع

ويعني التنازع " أن يتقدم عاملان أو أكثر ويتأخر معمول أو أكثر ويكون كل من المتقدم طالبا لذلك المتأخر ".(١)

وما نحن بصدد الحديث عنه هو تنازع الفعل مع الفاعل ، فعندما نقول : أكل وشرب الرجل نجد فعلين لابدَّ لكل منهما من فاعل، ولا يوجد في هذا الكلام إلا اسم واحد ظاهر يصح أن يكون فاعلا فيكون إذا لأيّ فعل ؟.

الأفعال قد تتعدد ،وتعددها يفرض وجود معمول لكل فعل، فإن لم يوجد في سياق الكلام بعض المعمولات الظاهرة تكفي بعض الأفعال، والأخرى لم تجد لها عاملا ، كان عند ذلك تنازع الأفعال على المعمول .

ومعنى التنازع أيضا " ما يشتمل على فعلين متصرفين مذكورين أو على اسمين يشبهانهما في العمل ،أو على فعل واسم يشبهه في العمل ، وبعد الفعلين وما يشبههما معمول مطلوب لكل من الاثنين السابقين".(٢)

ولا يجوز أن يكون الحرف من عوامل التنازع ،ولا العامل الذي توسط المعمول بينه وبين العامل الآخر نحو: اشتريت المجلة وقرأت ،ولا العامل المتأخر نحو: أيّ الرجال قابلت وصافحت ولا العامل الجامد.

مثال تنازع العاملين معمولا واحدا قولنا : أكلوني البراغيث ، وقد سماها ابن مالك لغة يتعاقبون فيكم ملائكة، وهي قليلة الاستخدام، وقد وصفها بعض النحاة بالرداءة لخروجها على ما نطق به الجمهور،وقد فسرها النحاة على اتجاهين،يقول الأفغاني: " وقد أراد قوم أن يخرّجوا هذه اللغة التي نسبت إلى بعض طيء وبعض أزد شنوءة فذهبوا في ذلك مذهبين : منهم من جعل الضمير فاعلا والاسم المرفوع بعده بدلا منه ، ومنهم من جعله حرفا دالا على التثنية أو الجمع لا ضميرا ،والفاعل الاسم المرفوع بعده".(٣)

وذهب النحاة إلى منع أكلوني البراغيث؛ لأنّه لا يصح لكل فعل إلا فاعل واحد ومعنى ذلك أنه إذا جاء الفعل وبعده فاعل فالأصل أن يفرد ذلك الفعل .

---

(١).ابن هشام ،قطر الندى وبل الصدى ، ص٢١٦

(٢).حسن،عباس ،النحو الوافي،ج٢ ،ص١٨٧.

(٣).الأفغاني ، سعيد ، الموجز في قواعد اللغة العربية ، ص٢١٧ .

وعلى ذلك فالقول الصحيح أكلتني البراغيث ،وهذا ما أشار إليه ابن عقيل بقوله: " مذهب جمهور العرب أنه إذا أسند الفعل إلى ظاهر مثنى أو مجموع وجب تجريده من علامة تدل على التثنية أو الجمع فيكون كحاله إذا أسند إلى مفرد فتقول قام الزيدان وقام الزيدون وقامت الهندات كما تقول قام زيد، ولا تقول على مذهب هؤلاء قاما الزيدان ".(١)

وقد حمل على هذه اللغة قوله تعالى{وأسروا النجوى الذين ظلموا }. أما القول في إعراب الذين ظلموا فقد جاء عن ابن هشام قوله: " وقد جوز في{ الذين ظلموا } أن يكون بدلا من الواو في وأسروا، أو مبتدأ خبره إمّا وأسروا أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام ؛ أي يقولون هل هذا، وأنْ يكون خبرا لمحذوف؛ أي هم الذين، أو فاعلا بأسروا والواو علامة ".(٢)

ولا مزية لعامل على الآخر في إعماله ،فيمكن اختيار أيّ عامل للعمل ،فيجوز اختيار الأول أو الأخير لذلك يقول ابن هشام في التنازع: " إذا تنازع العاملان جاز إعمال أيهما شئتَ باتفاق واختار الكوفيون الأولَ لسَبْقِهِ، والبصريون الأخير لقربه ،فإن أعملنا الأول في المتنازع فيه أعملنا الأخيرَ في ضميره نحو : قام وقعدا ،وضربتُهما أو ومررت بهما أخوَاك... وإن أعملنا الثاني فإن احتاج الأول لمرفوع فالبصريون يضمرونه لامتناع حذف العمدة ."(٣)

أما الفراء، فيقول :" إن استوى العاملان في طلب المرفوع فالعمل لهما نحو : قام وقعد أخواك وإن اختلفا أضمرته مؤخّراً كضربَنِي وضربتُ زيداً هو ".(٤)

وذهب الكسائي ومن تابعه إلى أنّه: " إذا أعملت الثاني في الظاهر ،لم تضمر الفاعل في الأول بل يكون فاعله محذوفا لدلالة ما بعده عليه؛ فإذا قلت أكرمني فسرني زهيرٌ ،فإن جعلت زهيرا فاعلا لسرّ،كان فاعل أكرم على رأي سيبويه والجمهور ضميرا مستترا يعود إليه .وعلى رأي الكسائي ومن وافقه يكون فاعل أكرم محذوفا لدلالة ما بعده عليه ."(٥)

---

(١).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ،ج٢ ، ص ٧٩ .

(٢).ابن هشام ، المغني اللبيب ،ص٤٧٩.

(٣).ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ج ٢، ص ١٩٨-١٩٩.

(٤).المصدر نفسه ،ج٢،ص٢٠٢.

(٥).الغلاييني ،مصطفى ،جامع الدروس العربية ،ص٤٤٨.

وقد يضمر الفاعل؛ لأنّ المفعول يفسره وذلك عند وجود فعلين تلاهما اسم ظاهر، وقد بين الجرجاني ذلك بقوله: " وتقول : أكرمني وأكرمتُ عبد الله ،وأكرمت وأكرمني عبد الله .فتحمل الاسم المذكور بعد الفعلين على الفعل الآخر ولا تحمله على الأول؛ لأنّ الثاني من الفعلين أقرب إليه؛ فقولك: أكرمني في المسألة الأولى :فعل فاعله مضمر على شريطة التفسير ،المعنى أكرمني عبد الله ،وأكرمت عبد الله ،ألا أن الفاعل أضمر قبل الذكر؛ لأنّ المفعول يفسره ويدل عليه ".(١)

---

(١).الجرجاني ،عبد القاهر،المقتصد في شرح الإيضاح ،ج١،ص٣٣٦.

علاقة المبتدأ بالفاعل

ذكر النحاة أن ما يميز المبتدأ عن الفاعل أن المبتدأ " كل اسم عريته من العوامل اللفظية لفظا أو تقديرا فقولنا اللفظية احترازا؛ لأنّ العوامل تنقسم إلى قسمين: إلى عامل لفظي و إلى عامل معنوي؛ فأمّا اللفظي فنحو: كان وأخواتها، وإن وأخواتها وظنَّ وأخواتها وقولنا: تقديرا احترازا من تقدير الفعل في نحو قوله تعالى :{إذا السماء انشقت}الانشقاق١ وما أشبه ذلك، وأمّا المعنوي فلم يأت إلا في موضعين عند سيبويه وأكثر البصريين هذا أحدهما، وهو الابتداء، والثاني: وقوع الفعل المضارع موقع الاسم في نحو مررت برجل يكتب فارتفع يكتب لوقوعه موقع كاتب ".(١)

ويشترك الفاعل والمبتدأ في حركة الإعراب الرفع، إلا أنّ عامل الرفع في المبتدأ الابتداء وعامل الرفع في الفاعل الفعل ،وهما في الجملة عمدة، يقول ابن جني : " وإنما نقول في رفع المبتدأ إنه إنما وجب ذلك له من حيث كان مسنَداً إليه، عاريا من العوامل اللفظية قبله فيه وليس كذلك الفاعل ؛ لأنه وإن كان مسنَدا إليه فإن قبله عاملا لفِظياً قد عمل فيه وهو الفعل وليس كذلك قولنا: زيد قام؛ لأنّ هذا لم يرتفع لإسناد الفعل إليه حَسْبُ دون أن انضم إلى ذلك تعرّيه من العوامل اللفظية من قبله؛ فلهذا قلنا ارتفع الفاعل بإسناد الفعل إليه ".(٢)

وقد اختص الابتداء بالرفع لسببين أحدهما: قوته بأوليته، والثاني: أنّ المبتدأ يشبه الفاعل في أنّه لا يكون إلا اسما مخبرا عنه، سابقا في الوجود على الخبر؛ فالمبتدأ مخبر عنه كالفاعل والفاعل يشبه المبتدأ في كون الفاعل يشكل هو والفعل جملة، كما يكون المبتدأ مع الخبر جملة .

ويشترك الفاعل مع المبتدأ في الإعراب ،فتأخر الفاعل على الفعل يجعل منه مبتدأ، وتقدم المبتدأ على خبر الجملة الفعلية يجعل منه فاعلا كأن نقول: الطفل بكى ،بكى الطفل، و يشتركان في كون كلّ واحد منهما مسنَدا إليه.

وجاء عند الزمخشري : "الرفع علم الفاعلية والفاعل واحد ليس إلا ،وأمّا المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها، ولا التي لنفي الجنس، واسم كان وأخواتها، واسم ما ولا المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه".(٣)

وذهب الراجحي إلى أن " الفعل هو العامل في الفاعل ،فعامله إذن عامل لفظي على عكس

---

(١).الأنباري ،أبو البركات ، أسرار العربية ، ص٧٨ .

(٢).ابن جني ، الخصائص ،ج١ ، ص١٩٦.

(٣).الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب،ص٣٧.

المبتدأ فعامله عامل معنوي أو غير لفظي ".(١) ويقول ابن جني في الفرق بين الفاعل والمبتدأ: "فإنْ قال قائل:فما بال الفاعل خالف المبتدأ في وجوب كونه اسما محضا، وجواز كون المبتدأ غير اسم محض وكلاهما محدث عنه ومسند إليه؟فالجواب أن الفرق بينهما ظاهر لمتأمله وذلك أن الجمل إنّما تتركب من جزأين جزأين إما اسم واسم نحو: المبتدأ وخبره، وإمّا فعل واسم نحو: الفعل والفاعل وما أقيم من المفعولين مقام الفاعل ولا بدّ في كل واحدة من هاتين الجملتين إذا عقدت من اسم يسند إليه ".(٢)

والمبتدأ يتقدم الفاعل،ويفسر العكبري ذلك بقوله: "وإنَّما بدأ من بدأ بالمبتدأ قبل الفاعل لوجهين أحدُهما: أنَّه اسم تُصَدَّرُ الجملةُ به والفاعل يتأخر عن الصدر، والثاني: أنَّ المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخيره، والفاعل إذا تقدم على الفعل صار مبتدأ لا غير ".(٣) المبتدأ معرفة؛ لأنّ الفائدة لا تحصل إلا بالإخبار عن المعرفة ، وقد يأتي نكرة لإفادة التخصيص ،والفاعل كذلك؛ فالأصل فيه أن يكون معرفة؛ لأنّ الإخبار عن النكرة لا تحصل به الفائدة، ولكنه قد يأتي نكرة لأغراض بلاغية منها التخصيص. ويتفق الفاعل والمبتدأ في علامات إعراب الفاعل؛ فهي ذاتها علامات إعراب المبتدأ والخبر في حالات الإفراد والتثنية والجمع .

وقد رفض بعض النحاة أن يكون عامل الرفع في المبتدأ الابتداء ، وجعلوا العامل الخبر يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان وذلك نحو: زيد أخوك، وعمرو غلامك ،وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه فذهب قوم إلى أنّه يرتفع بالابتداء وحده، وذهب آخرون إلى أنّه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معا، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ والمبتدأ يرتفع بالابتداء ".(٤)

ويتفق المبتدأ مع الفاعل بمنع مجيئه جملة " المبتدأ لا يكون جملة ،فهو كلمة واحدة دائما وإذا رأيت مبتدأ على هيئة جملة ، فهي ليست مبتدأ باعتبارها جملة بل باعتبارها كلمة واحدة ،أو كما يقول النحاة باعتبارها جملة محكية ".(٥)وعلى ذلك فالمبتدأ لا إله إلا الله في قولنا: لا إله إلا الله خير ما يقول المؤمن ليس باعتبارها جملة بل باعتبارها كلمة واحدة .

---

(١).الراجحي ،عبده ، التطبيق النحوي ،ص١٨٤.

(٢). ابن جني ، سر صناعة الإعراب ، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، ط١ ، ١٩٨٥م ج١،ص٢٨٨.

(٣).العكبري ، أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب،ج١ ،ص١٢٤.

(٤).الأنباري ،أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ، ص٤٤.

(٥).الراجحي ،عبده ، التطبيق النحوي ، ص٨٠ .

الفاعل لا يتعدد

أجمع أغلب النحاة على أن الفاعل لا يتعدد؛ فلا يجوز أن يكون هناك فاعلان لفعل واحد إلا على سبيل المشاركة ؛ أي الاشتراك في الفعل لذا يوضع حرف العطف الواو لإفادة الجمع والمشاركة في حدوث الفعل ؛أي يعتبر الفاعل في الإعراب اللفظي واحدا، وهو ما جاء بعد الفعل ويعتبر ما بعده اسما معطوفا ،ومثال ذلك قولنا :اتفق الرجل وابنه ،فلا يجوز أن نعرب المعطوف فاعلا كما نعرب مبتدأ ثانيا في الجملة الاسمية .

وقد بين ابن السراج عدم جواز تعدد الفاعل بقوله: "لا يجوز أن يكون لفعل واحد فاعلان مختلفان يرتفعان به بغير حرف عطف".(١)

وذهب ابن هشام إلى أن الفاعل لا يتعدد وذلك :" لأنه لا يكون للشيء فاعلان".(٢) وذهب الأنباري إلى عدم إجازة تعدد الفاعل بقوله:" أن الفعل لا يكون له إلا فاعل واحد ويكون له مفعولات كثيرة ".(٣)

وذهب عباس حسن إلى عدم جواز تعدد الفاعل، وذلك بقوله :" فلا يصح أن يكون للفعل وشبهه إلا فاعل واحد، أما مثل :تصافح على وأمين ...فإن الفاعل هو الأول ،وما بعده معطوفا عليه ".(٤)

وجاء عن الراجحي قوله: "وإذا كان الخبر يتعدد على ما بيناه فإن الفاعل لا يتعدد ، فإن قلت قام زيد وعمر وعلي ومحمد كان زيد فاعلا وكانت الأسماء الأخرى معطوفة عليه".(٥)

وعلل بعض النحاة اختصاص الفاعل بالرفع كونه لا يتعدد،يقول الحريري: "وإنّما اختير للفاعل الرفع والمفعول به النصب؛ لأنّ الضمة ثقيلة ،والفتحة خفيفة ،والفعل لا يرفع به إلا فاعل

---

(١).ابن السراج ،الأصول في النحو،ج١،ص٢٨٣.

(٢).ابن هشام، قطر الندى،ص٣٠٥.

(٣).الأنباري ،أبو البركات ، أسرار العربية ،ص٨٧.

(٤).حسن ،عباس ،النحو الوافي،ج٢، ص٩٤.

(٥).الراجحي ،عبده ، التطبيق النحوي ،ص١٨٤.

واحد ،وينصب به عدة مفاعيل ،كالمصدر والظرفين ،والحال والمفعول له ".(١) إن لكل فعل فاعلا واحدا، وإذا جاء في المعنى أكثر من فاعل كان الرابط بينها وبين الفاعل الذي يلي الفعل حرف العطف، فنعرب الأول فاعلا؛ أمّا البقية فيتبع بالحكم والمشاركة بحرف العطف ،ويعرب اسما معطوفا لا فاعلا .

---

(١).الحريري ،أبو محمد القاسم بن علي ، شرح ملحة الإعراب ، ص١٥٦.

حذف الفاعل

تعددت الآراء في مسألة حذف الفاعل فمن النحاة من أجاز ذلك ،ومنهم من رفضه وعدّ الفاعل مستترا مفسرا بدليل لا محذوفا.

والأولى أنْ لا نقول إنّ الفاعل محذوف؛ لأنه عمدة لا تتم الجملة إلا بوجوده، فما من فعل إلا وله من قام به ،يقول الأفغاني: " الفاعل ركن في الجملة لا بدّ منه سواء أ كان اسما صريحا أم كان ضميرا راجعا إلى المذكور ،وقد يكون ضميرا لما تدل عليه قرينة حالية مثل :{حتى توارت بالحجاب}ص٣٢ ؛ أي توارت الشمس".(١) فقد دل السياق على الفاعل المضمر.

وقد اتفق العكبري مع هذا إذ قال: "لا يجوزُ حذفُ المرفوع؛ لأنَّه فاعلٌ والفاعلُ لا يُحذف"(٢) فالمرفوعات عمدة في الكلام لا يجوز حذفها ،وورد عند ابن هشام قوله: "ألا يكون ما يحذف كالجزء فلا يحذف الفاعل ولا نائبه ولا مشبهه... وقال الكسائي، وهشام، و السهيلي في نحو: ضربني وضربت زيدا :إنّ الفاعل محذوف لا مضمر ".(٣)

وبعض الآراء قالت بجواز حذف الفاعل " وعن الكسائي إجازة حذفِ الفاعل وتابعه على ذلك السُّهَيْلي وابن مَضَاء ".(٤)

و أجاز الكسائي حذف الفاعل إذا كان ثمة دليل، وقاس ذلك على حذف المبتدأ والخبر في حال وجود ما يدل على المحذوف .

ويجدر بنا التفريق بين الحذف والاستتار، فالحذف من صفات الاسم الظاهر وحذفه يعنى عدم وجوده ،أما الاستتار فيكون للضمير، وهو بمثابة المذكور ،والأصل أن لكل فعل فاعلا،لذا لا يجوز أنْ نقول:إنَّه محذوف؛ لأنّ الفعل لا يمكن أن يأتي بلا فاعل باستثناء الأفعال التي لا تأخذ فاعلا،يقول عباس حسن: " منها كان الزائدة مثل : المال كان عماد للمشروعات العمرانية، و منها الفعل التالي لفعل آخر ليؤكده توكيدا لفظيا مثل:اقترب اقترب القطار فتهيأ تهيأ له؛ فالفعل الثاني منها مؤكد للأول توكيدا لفظيا فلا يحتاج لفاعل ،ومنها أفعال اتصلت بآخرها ما الكافة

---

(١).الأفغاني ، سعيد ، الموجز في قواعد اللغة ،ص٢١٩-٢٢٠.

(٢).العكبري ، أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج٢،ص١٢٦.

(٣).ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ص٧٩٢.

(٤).ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،ص٢١٦.

...مثل طالما،كثر ما،قلما ... ويعرب كل واحد فعلا ماضيا مكفوفا عن العمل ".(١)وقد ذهب الجرجاني إلى أن الفاعل مضمر لا محذوف بقوله: "وأما من قال :إنّ الفاعل هنا محذوف ،فقد ترك الظاهر لأجل أن الفعل لابدّ له من فاعل؛ فأن يقال :إنّه مضمر على شريطة التفسير أولى من أن يقال :إنّه محذوف،إذ المضمر بمنزلة المُظهر وجارٍ مجراه في الحكم والمحذوف ليس كذلك ".(٢)

وعلل بعض النحاة حذف الفاعل بأنّ دلالته تغني عن ذكره، يقول ابن جني :" المحذوف إذا دلّت الدلالة عليه كان في حكم الملفوظِ بهِ، إلا أن يعترض هناك من صِناعة اللفظ ما يمنع منه ".(٣) وذهب إلى ذلك أيضا الزمخشري بقوله: " ومضمره في الإسناد إليه كمظهره تقول: ضربت وضربنا، وضربوا، وضربن، وتقول: زيد ضرب فتنوي في ضرب فاعلا وهو ضمير يرجع إلى زيد شبيه بالتاء الراجعة إلى أنا وأنت في أنا ضربت وأنت ضربت "(٤)

وقد عرف الجرجاني الحذف بقوله:" هو بابٌ دقيقُ المسلك لطيفُ المأخذ عجيبُ الأمر شبيه بالسِّحر فإنَّك ترى به ترك الذِكْر أفصحَ من الذكر والصمت عن الإفادة أزيدَ للإفادة وتجدك أنطقَ ما تكونُ إذا لم تنطِقْ وأتمَّ ما تكون بياناً إذا لم تُبن ".(٥)

يحذف الفاعل ويقام المفعول به مقامه فيأخذ ما كان للفاعل من لزوم الرفع ووجوب التأخر عن رافعه وعدم جواز حذفه . ويجب أن يقام اسم آخر مقامه؛ لأنّ الفعل لا بدّ له من فاعل لئلا يبقى الفعل حديثا عن غير محدث.

يقول القزويني في أحوال المسند إليه: " أما حذفه فإما لمجرد الاختصار والاحتراز عن العبث بناء على الظاهر، وإما لذلك مع ضيق المقام، وإما التخييل أن في تركه تعويلا على شهادة العقل وأن في ذكره تعويلا على شهادة اللفظ من حيث الظاهر و كم بين الشهادتين، وإمّا لاختبار تنبه السامع له عند القرينة أو مقدار تنبهه، وإمّا الإيهام أنّ في تركه تطهيرا له عن لسانك أو تطهيرا للسانك عنه،وإمّا ليكون لك سبيل إلى الإنكار إنْ مَسّت إليه حاجة،وإمّا لأنّ الخبر لا يصلح إلا له

---

(١).حسن،عباس ،النحو الوافي ،ج٢،ص٧٢.

(٢).الجرجاني ،عبد القاهر ،المقتصد في شرح الإيضاح ،ج١،ص٣٣٧.

(٣).ابن جني، الخصائص ، ج١ ،ص٢٨٤.

(٤).الزمخشري،المفصل في صنعة الإعراب، ص٣٨ .

(٥).الجرجاني،عبد القاهر ، دلائل الإعجاز ،ص١٢١.

حقيقة أو ادعـــاء، وإما لاعتـــبار آخر مناسب لا يهـــدي إلى مثـــله إلا العقـــل السلـــيم والطبع المستقيم".(١)

وقد يحذف الفاعل وجوبا أو جوازا لداع يقتضي ذلك؛ فيحذف وجوبا إذا بني الفعل للمجهـــول ويحل محله نائب الفاعل ،ويحذف الفاعل وجوبا إذا كان الفاعل واو الجماعة أو ياء المخاطبـــة وفعله مؤكد بنون التوكيد الثقيلة نحو ترفعُنَّ؛ فالأصل بها ترفعونَنَّ فحذفت النون لتوالي الأمثال ثم حذفت وجوبا واو الجماعة لالتقاء الساكنين ،ومثلها ياء المخاطبـــة فـــي لتـــسمَعِنَّ وأصـــلها تسمعينَنَّ. ويحذف الفاعل وجوبا،يقول محمد عيد: " بعد أداتي الشرط إنْ وإذا ، إذا وجد بعدهما اسم مرفوع وقد تأخر عنه مفسر للمحذوف ،تقول: إنْ سفيهٌ أهانك فلا تجبه ، وإذا كريمٌ غضب منك فصالحه "(٢)

وقد يحذف الفاعل جوازا مع عامله لداع بلاغي، يقول العكبري: " إنّما حذف الفاعل لخمـــسة أوجه، أحدها: ألاَ يكون للمتكلمِّ في ذكره غرض، والثاني: أنْ يُترك ذكره تعظيماً له واحتقـــاراً والثالث: أن يكون المخاطب قد عرفه، والرابع: أن يخاف عليه من ذكره ،والخامس: ألاَ يكـــون المتكلّم يعرفه.(٣)

ويحذف الفاعل للجهل به نحو: سُرق المتاع ، أو لإصلاح السجع نحو:من طابـــت ســـريرته حُمدت سيرته فلو قال: حمد الناس سيرته لاختلّ السجع، ويحذف للعلم به فلا حاجة لذكره؛ لأنّه معروف نحو :{حتى توارت بالحجاب} ص٣٢؛أي توارت الشمس،وللخوف عليه نحو :ضُرب فلان أو للخوف منه نحو:سُرق البيت ،أو لإقامة وزن الشعر ،كقول عنترة:

وإذا شربت فإنني مستهلك مالي وعرضي وافر لم يُكلم

ويحذف الفاعل بقصد الإيجاز نحو قوله تعالى: { ومن عاقب بمثل ما عُوقب بـــه ثـــم بُغِـــي عليه}الحج٦٠ أو للتحقير نحو: أذي محمد . إذا عظّم أو حقّر من آذاه ،أو لغرض معنوي نحو قوله تعالى : { إذا قيل لكم تفسحوا في المجالس }١١ المجادلة .

وقد يحذف عامل الفاعل جوازا لوروده في السؤال،فتعرب خالدا لمن سألك من قام ؟ فاعلا لفعل محذوف جوازا، ويحذف العامل أيضا بعد أدوات الشرط فيكون الفاعـــل لفعـــل يفـــسره الفعـــل الموجود نحو :إذا خالد درس نجح؛ فخالد فاعل لفعل محذوف يفسره الفعل الموجود ،وقد يحذف

---

(١).القزويني ، جلال الدين أبو عبد الله ، الإيضاح في علوم البلاغة ،ص٣٧ .

(٢).عيد ، محمد ، النحو المصفى ، ص٣٩٨ .

(٣).العكبري ، أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب ج١،ص١٥٧.

الفعل ،يقول ابن هشام: " يصـــح حذفُ فعْله إن أجيب به نفيٌ كقولك: بلى زيدٌ لمن قال : مـــا قام أحدٌ؛ أي: بَلَى قام زيدٌ ،ومنه قوله :

تجلّدتُ حتى قيل : لم يعرُ قلبَهُ من الوجدِ شيٌء قلتُ : بَل أعظمُ الوجدِ " (١)

وقد يحذف الفعل والفاعل أيضا مع القسم ،يقول ابن عقيل: "و أمّا الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء، ولا يجوز ذكر فعل القسم معهما فلا تقول أقسم والله ولا أقسم تالله ".(٢)

ويحذف الفعل و الفاعل مع القسم وجوبا وجوازا،يقول رضا علي:"يحذف فعل القسم وفاعلـــه وجوبا إذا كان القسم بالواو أو التاء ، مثل :والله لأناضلنَّ ، تالله لأنصرنَّ المظلوم ،ويحذف فعل القسم وفاعله جوازا إذا كان القسم بالباء ،مثل :بالله لأعينَنَّ البـــائس ،أو أقـــسم بـــالله لأعيـــنَنَّ البائس " .(٣)

وآخر القول يجمله أمين علي،بقوله: " الفاعل عمدة فلا يحذف ولكنه قد يكون ضميرا مـــستترا كقولك: محمد قام؛ ففي قام ضمير مستتر فاعل يعود على محمد ".(٤)

---

(١).ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ج٢ ،ص٩٢.

(٢).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج٣ ، ص ١٢ .

(٣).رضا،علي ، المختار في القواعد والإعراب ، مكتبة دار الشروق ، بيروت ، ص ٨٦ .

(٤).علي،أمين، في علم النحو،دار المعارف ، القاهرة ،ط١، ج١، ١٩٧٢م ،ص٣٤٨ .

النيابة عن الفاعل

والقصد بذلك ما ناب عن الفاعل بعد حذفه، يقول صاحب الآجرومية "وهو الاسم المرفوع الذي لم يذكر معه فاعله ، فإن كان الفعل ماضيا ضم أوله وكسر ما قبل آخره ،وإن كان مضارعا ضم أوله وفتح ما قبل آخره ".(١) والقصد أن الفعل يغير ليصبح وزنه فُعِل أو يُفْعَل؛ فضم الأول مطلقا وكسر ما قبل الآخر في الماضي وفتح في المضارع .يقول ابن مالك :"ولا بدَّ من كون المسند فعلا موافقا لـفُعِل أو يُفْعَل في الاقتضاء والصوغ ".(٢)

ونائب الفاعل مرفوع كالفاعل يأخذ حكمه ،وإن ذكر معه فاعله صار مفعولا به منصوب والأحق بالقيام مقام الفاعل المفعول به؛ فلا يجوز إقامة غيره مع وجوده يقول ابن هشام: "لا يجوز إقامة غير المفعول به مع وجود المفعول به وهو مذهب البصريين إلا الأَخْفَشَ ".(٣)

ويجوز أن يناب عن الفاعل خمسة أشياء ، يقول اليمني :" وهي: المفعول به ،والمصدر إذا عُدّ مؤنثا أو خصص بتعريف أو وصف ،وظرف زمان إذا كان معدودا أو معرفا ، وظرف المكان إذا كان محددا أو معرفا أيضا ،والمفعول الذي معه حرف للجر، ولا يقام شيء من الأربعة الأخيرة إلا بعد عدم المفعول به ".(٤) وذلك تباعا نحو: ضُرب عمرُ ، والمصدر نحو قوله تعالى: { فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ } الحاقة ١٣. فنفخة مصدر موصوف، وهو نائب فاعل وسير به السَّيرُ، و صِيمَ رَمَضانُ ، وجُلِسَ أمامكَ ،وسِيرَ بزيد ومثلها نظر في الأمر .

ما يصح أن يكون فاعلا يصح أن يكون نائب فاعل؛ فنائب الفاعل يأتي اسما صريحا نحو:بيع المتاع ،ويأتي مصدرا مؤولا نحو:عُلِمَ أن الوقت انتهى ،وضميرا مستترا نحو :أُعْلِمَ أن الوقت انتهى ،وظاهرا نحو: أعْلِمت أن الوقت انتهى .

وقد قدم النحاة المفعول في النيابة عن غيره وجوبا ،وعلة ذلك عند ابن هشام " أنه قد يكون فاعلاً في المعنى كقولك أعطيْتُ زيداً ديناراً، ألا ترى أنه آخذ ".(٥)

---

(١).الصنهاجي ،أبو عبدالله بن داود ، شرح الآجرومية ،ص١٤٣.

(٢).ابن مالك ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ص٨٨.

(٣).ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،ص٢١١.

(٤).اليمني ،علي بن سليمان ،كشف المشكل ،تحقيق هادي الهلالي ،دار عمَّار،عمّان ،ط١، ٢٠٠٢م،ص٢١٠.

(٥).ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،ص٢١١.

ومعنى ذلك أنّ زيدا، مع أنّه في الإعراب مفعول به منصوب، إلا أنّه يحمل معنى الفاعل الـذي قام بأخذ المال .

يعطى نائب الفاعل ما يعطى الفاعل،يقول ابن هشام: "فتصيره مرفوعا بعد أن كـان منـصوبا وعمدة بعد أن كان فضلة وواجب التأخير عن الفعل بعد أن كان جائز التقديم عليـه ويؤنث لـه الفعل إنْ كان مؤنثا ".(١)

يعمل عمل الفعل المبني للمجهول اسم المفعول وهو ما اشتق من الفعل ودل على من وقع عليه الفعل ،ويصاغ اسم المفعول من الثلاثي على وزن مفعول نحو :ضرب مضروب ،ومـن غيـر الثلاثي بإبدال حرف المضارعة ميما مضمومة وفتح ما قبل الآخر نحو استغفر مُستغفَر.

يعمل اسم المفعول بشروط عمل اسم الفاعل التي سيرد ذكرها عند الحديث عن فاعـل اسـم الفاعل، ويحمل على اسم المفعول الاسم المنسوب؛ لأنّه في تأويل اسم المفعول ،و ذلـك نحـو: عمر محمودٌ خلقُه ، فخلقه نائب فاعل والتقدير حُمِد خلقه، والأصل حَمِد الرجلُ خُلـقَ محمـد والاسم المنسوب نحو: هذا رجل قرشيٌّ نسبُه ؛ أي منسوبٌ نسبُه إلى قريش.

إن فكرة النيابة عن الفاعل لا تعنى أن نائب الفاعل دل على من قام بالفعل؛ فالحق أن نائـب الفاعل في المعنى بعيد عن الفاعل وإنما أطلق عليه ذلك؛ لأنّه أقيم مقامه في إسناد الفعـل إليـه فأخذ حركة الرفع التي يختص بها المسند إليه دون أن يأخذ معنى الفاعل على وجه الحقيقة؛ لأنّ نائب الفاعل، كما عرضنا، يكون مفعولا أو مصدرا أو ظرفا.

مصطلح النيابة عن الفاعل ليس دقيقا؛لأن من ينوب عن شيء يجب عليه أن يتصف بصفاته، وأن يقوم بإعماله، ولا أرى نائب الفاعل يدل على ما يدل عليه الفاعل الحقيقي الـذي يطـابق الواقع مع أنه يأخذ أحكامه الإعرابية .

---

(١).ابن هشام ، قطر الندى وبل الصدى ،ص٢٠٦.

ما يصح أن يكون فاعلا

الأصل في الفاعل أن يكون اسما ظاهرا معربا ،ولكن قد يحل محل الاسم الظاهر ما يصح أن يعرب فاعلا .

يتكون المصدر المؤول من حروف السبك_الحروف المصدرية_ وهي خمسة حروف :أنْ الناصبة للفعل المضارع ،ما ،لو ،كي ،أن المشددة والمخففة ومن الفعل المضارع أو الماضي؛ وأمّا الحروف التي تصلح للسبك في باب الفاعل فهي :أنْ ،أنَّ ،ما المصدرية الزمانية، وغير الزمانية فإن جاء المصدر المؤول بعد ذكر الفعل ولم يأت اسما ظاهرا يعرب المصدر المؤول في محل رفع فاعل نحو: يفرحك أن تذكر الله؛ فالمصدر المؤول أن تذكر في محل فاعل على تقدير يفرحك ذكرُ الله ،وكذلك قولنا: يرفعك ما عملت ،فالمصدر ما عملت في محل رفع فاعل على تقدير يرفعك عملك .

كما أن ضمائر الرفع الظاهرة بنوعيها، المنفصل: وهو ما جرى مجرى المظهر في استبداده نحو: أنت تأكل، والمتصل: وهو ما لا ينفك عن اتصاله بكلمة ،وهي إما مستترة أو بارزة والبارز ما لفظ به نحو الواو في شربوا يصح أن تعرب فاعلا .

الضمائر المتصلة تسعة: منها الألف نحو :كتبا ، والتاء نحو:أكلتُ ،والواو نحو: كتبوا ،والنون نحو: كتبنَ ،ضمائر رفع لا تعرب إلا فاعلا .

ومنها نا، والياء فتكون للرفع ،أو للنصب ،أو للجر أما الرفع فنحو : لعبنا وتكتبين فتعرب (نا) والياء في محل رفع فاعل .

الضمائر المنفصلة وهي أربعة وعشرون، اثنا عشر منها للرفع وهي :أنا ونحن وأنتَ وأنتِ وأنتما وأنتم وأنتنَّ وهو وهي وهما وهم وهُنَّ .وتكون هذه الضمائر مع الأفعال في محل رفع فاعل . وكذلك إن كانت هذه الضمائر مستترة فيكون الفاعل آنذاك ضميرا مستترا .

الاستتار بضمير الرفع قد يكون واجبا في فعل الأمر المسند إلى الواحد نحو: أكتب ،والفعل المضارع المبدوء بتاء الخطاب أو الهمزة أو النون نحو: تكتب، أكتب، نكتب، وإلى مستتر جوازا،يقول ابن هشام: " هو المرفوع بفعل الغائب ،أو الغائبة ،أو الصفات المَحْضَة ،أو اسم الفعل الماضي نحو: زيد قام ،وهند قامت، زيد قائم ،أو مضروب أو حَسَنُ وهيهات ".(١)

وبعض أسماء الإشارة يصح أن تعرب فاعلا نحو: جاء أولاء الرجال ،وتكلم هذا ، وضعف

---

(١)ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ١، ص٨٨.

أولى القوى . يقول ابن هشام :" المُشَار إليه إمّا واحد، أو اثنان، أو جماعة، وكلٌّ واحد منها: إمّا مذكر وإما مؤنث؛ فللمفرد المذكر ذا وللمفرد المؤنث عشرة وهي : ذِى وتى وذِهِ وتِهِ وذِهْ وتِهْ وذات وتا و ذَانِ وتَانِ رفعا وذَيْنِ وتَيْنِ جراً ونصباً ونحو: { إنَّ هذَانِ لَسَاحِرَانِ }طـه٦٣ مؤول و لجمعهما (أولاء) ممدوداً عند الحجازيين ومقصورا عند تميم ".(١) أولى بالقصر .

ويصح أن يأتي الاسم الموصول فاعلا مثل: اللذان ،واللتان، والذي ، نحو: جاء اللذان سافرا واللتان سافرتا ، وشفي الذي مرض ،ونجح من قرأ ،جاء الأولي وعدوا ،وما، كما في قوله تعالى:{يسبح لله ما في السموات وما في الأرض }.الجمعة ١ ،وأيٌّ نحو: ينجح أيٌّ مجتهد وكذلك ذو الطائية التي وردت بلغة طيئ نحو: جاء ذُو اجتهدَ.

كما يمكن أن يكون الفاعل اسم الكناية كذا الذي يكنى به عن عدد مبهم نحو :جاء كذا من الرجال فتعرب كذا فاعلا على تقدير جاء الكثيرُ من الرجال .

---

(١).ابن هشام ،أوضح المسالك ، ج ١ ، ص١٣٤.

تأنيث الفعل مع الفاعل

الأصل في الفعل أن يؤنث ويذكر وفقا لحال الفاعل من التذكير والتأنيث "الأصل أن يؤنث الفعل مع الفاعل المؤنث ،ويذكّر مع المذكر ".(١)

فيجب أن يطابق الفاعلُ الفعلَ من حيث التأنيث والتذكير نحو : نجحَ التلميذُ ، ونجحتِ التلميذةُ ويكون تأنيث الفعل الماضي بإلحاق تاء التأنيث الساكنة نحو: أورقت؛ أمّا في الفعل المضارع فيكون التأنيث بحرف المضارعة التاء في بداية الفعل نحو :تورق؛ أما تأنيث شبه الفعل كاسم الفاعل واسم المفعول فيكون التأنيث بإلحاق التاء المتحركة في آخره نحو لاعب، لاعبة، مقتول مقتولة .

الفعل إمّا أن يكون واجب التذكير ،أو واجب التأنيث ،أو جائزا فيه التذكير والتأنيث؛ أمّا وجوب تذكير الفعل مع الفاعل فيكون في أمرين : أن يفصل بين الفعل والفاعل المؤنث إلا في حالة الاستثناء المفرغ، نحو: ما جاء إلا امرأة؛ فتقدير المستثنى منه أحد ،والفاعل امرأة، وقد ذكر الفعل مع أن الفاعل الظاهر مؤنث؛ لأنّ المستثنى منه محذوف وهو فاعل مذكر .

ويذكر الفعل مع الفاعل إذا كان الفاعل مذكرا سواء أكان مفردا أم مثنى أم جمعا وسواء كان تذكيره لفظيا أم معنويا ،دون اللفظ نحو: جاء الرجل ،ومعنويا نحو :جاء طلحة.

ويجب تأنيث الفعل مع الفاعل في ثلاثة مواضع: أولها إذا كان الفاعل مؤنثا حقيقيا ظاهرا غير مفصول عن الفعل بكلمة أخرى نحو : نامت الطفلة .

ويجب تأنيث الفعل مع الفاعل إذا كان الفاعل ضميراً مستتراً عائداً إلى مؤنث حقيقي أو مجازي نحو:أمي طرزت ثوبا ،والشمس تطلع.

والموضع الثالث: أن يكون الفاعل ضميراً عائدا إلى جمع تكسير لمذكر أو مؤنث ،أو جمع مؤنث سالم ،ويتم التأنيث في هذا الموضع بالتاء والنون نحو: الفتيات جاءت أو جئنَ والأحصنة تسير أو يسرنَ .

ويجوز في الفعل التذكير أو التأنيث في أحوال عدة ،منها إذا كان الفاعل حقيقي التأنيث فصل بينه وبين فعله فاصل،وهذا ما ذهب إليه محمد عيد بقوله:"أن يكون الفاعل مؤنثا حقيقي التأنيث ولم يتصل بالعامل ،بل فُصل بينهما".(٢) يستثنى في ذلك الفصل بألا فيحقّ لنا التذكير أو التأنيث نحو:أكلت الطعام فتاة أو أكل الطعام فتاة، ولنا الوجهان أيضا إذا كان الفاعل مؤنثا مجازيا

---

(١).الأفغاني ، سعيد ، الموجز في قواعد اللغة العربية،ص٢١٥.

(٢).عيد، محمد ، النحو المصفى ،ص٤٠٤ .

ظـــاهرا نحو: أقلعت الطائرة من المِهبط أو أقلع الطائرة من المِهبط .ويجـــوز كـــذلك إن كـــان الفاعل جمع تكسير، نحو: جاء الرجال أو جاءت الرجال، والتزام التذكير أفضل مـــع المـــذكر، ويشترك مع جمع التكسير اسم الجمع الذي لا مفرد له نحو:قوم ، رهط ، شعب، فنقـــول: جـــاء القوم وجاءت القوم، واسم الجنس الجمعي الذي يفرق بينه وبين مفرده بالتاء نحو :برتقال برتقالة وبياء النسبة نحو: عرب عربيّ؛ فنقول: جاء العرب، وجاءت العرب .

ويجوز تذكير الفعل وتثنيته إذا كان الفاعل ملحقا بجمع المذكر السالم أو المؤنث السالم نحـــو: جاء البنون وجاءت البنون .

ويجوز التأنيث والتذكير إذا كان الفاعل مؤنثا ظاهرا والفعل نعم وبئس وساء نحـــو: نعمـــت المرأة ونعم المرأة،يقول على أمين: " ويستحسن ترك التأنيث في نعم وبئس إذا كان فاعل كـــل منهما مؤنثا محلى بأل؛ لأنّ قصد الجنس واضح فيه نحو : نعم المرأة ســـعاد ،وبـــئس الـــسيدة هند ".(١)

ويجوز الوجهان إذا كان الفاعل مجموعا بالألف والتاء نحو: جاء الحمزات، وجاءت الحمزات وكذلك إن كان الفاعل ضميرا عائدا على جمع تكسير لمذكر عاقل نحو: الرجال قاموا والرجال قامت .

---

(١).علي ،أمين ، في علم النحو ،ج١،ص ٣٥٥ .

الفصل الثاني

فـــــاعل شـــبه الفعل

فاعل اسم الفاعل

الفاعل هو المسند إليه بعد فعل تام معلوم أو شبهه،وشبه الفعل يعمل عمل الفعل المبني للمعلوم فيأخذ فاعلا ومفعولا للفعل المتعدي، ويأخذ نائب فاعل للفعل المبني للمجهول ،ونقصد بشبه الفعل المشتقات التي أخذت من الفعل فعملت عمله نحو: اسم الفاعل ، والمصدر، ومبالغة اسم الفاعل، والصفة المشبهة،واسم التفضيل ،وهي ترفع الفاعل كما يرفعه الفعل المعلوم، فكما أنَّ الفاعل محمول على الفعل في العمل فإن اسم الفاعل فرع على الفعل في العمل.

وقد بين ابن عقيل المراد بشبه الفعل الذي يعمل عمل الفعل،بقوله:" والمراد بشبه الفعل المذكور اسم الفاعل نحو: أقائم الزيدان ،والصفة المشبهة نحو:زيد حسن وجهه،والمصدر نحو : عجبت من ضرب زيد عمرا،واسم الفعل نحو هيهات العقيق، والظرف، والجار والمجرور نحو: زيد عندك أبوه ،أو في الدار غلاماه ،وأفعل التفضيل نحو: مررت بالأفضل أبوه؛ فأبوه مرفوع بالأفضل ".(١)

واسم الفاعل،كما عرفه ابن هشام: "هو ما دلَّ على الْحَدَث والْحُدُوث وفَاعِلِه".(٢) ويشتق اسم الفاعل من الفعل ويكون صفة لمن قام بالفعل واسم الفاعل يعمل عمل فعله تعديا ولزوما ،ويقول الأنباري في سبب ذلك: " إن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه؛ ألا ترى أنّ يضرب على وزن ضارب في حركاته وسكونه ولهذا عمل اسم الفاعل عمل الفعل ".(٣) لم يُعْمِل النحاة اسم الفاعل للماضي، يقول ابن السراج: " فأما اسم الفاعل الذي يكون لِما مضى فلا يعمل "(٤).

ويصاغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي على وزن فاعل نحو : قتل قاتل ،وتقلب الألف في الفعل الثلاثي الأجوف إذا كانت عَيْنُه إلى همزة نحو: باع(بيع) بائع ،وأما إذا كان الفعل الثلاثي أجوف فيعامل معاملة الاسم المنقوص فإذا كان نكرة تحذف ألفه في حالتي الرفع والجر وتبقى في حالة النصب نحو :قاض داع .أما من غير الثلاثي فنأتي بالفعل المضارع ونبدل ميما مضمومة حرف المضارعة ونكسر ما قبل الآخر: نحو استخرج مُستخرج.

---

(١).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج٢،ص٧٦.

(٢).ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج ٣ ، ص٢١٦.

(٣).الأنباري،أبو البركات ، أسرار العربية، ص٤٧.

(٤).ابن السراج ، أبو بكر محمد ،الأصول في النحو ،ج١،ص١٢٥-١٢٦.

يعمل اسم الفاعل عمل فعله فإذا كان اسم الفاعل مشتقا من فعل لازم اكتفى برفع الفاعل ،وأما إذا كان مشتقا من فعل متعدٍ فيرفع فاعلا وينصب مفعولا ،ولا بدَّ لاسم الفاعل حتى يعمل عمل فعله من شروط ويجملها العكبري بقوله :" وإنَّما يعمل اسم الفاعل وما حمل عليه عمل الفعل إذا اعتمد على شيء قبله مثل أن يكون خبراً، أو حالاً، أو صفة، أو صلة ،أو كان معه حرف النفي أو الاستفهام؛ لأنَّه ضعيف في العمل لكونه فرعاً فقوي بالاعتماد، وقال الأخفش وطائفة معه: يعمل وإن لم يعتمد لقوّة شبهه بالفعل".(١) ولقد استدل الأخفش على ذلك "بقوله : خبير بنو لهب فلاتك ملغيا مقالة لهبيٍّ إذا الطير مرت

وذلك لأنَّ بنو لهب فاعل بخبير، مع أن خبيرا لم يعتمد وأجيب بأنَّا نَحْمِلُه على التقدير والتأخير فبنو لهب مبتدأ ،وخبير خبره ،وردَّ بأنه لا يخبر بالمفرد عن الجمع ،وأجيب بأن فَعِيلا قد يستعمل للجماعة كقوله تعالى {والملائكة بعد ذلك ظَهير} ". ٤التحريم . (٢)

ومع أن اسم الفاعل يشبه الفعل في عمله إلا أنه لا يكون مع الضمير جملة كما يكون الفعل ويذكر اسم الفاعل ويؤنث وتدخل عليه الألف واللام،ويثنى ،ويجمع بالواو والنون كالفعل،و يجوز في اسم الفاعل أن يتقدم عليه منصوبه نحو: زيد عمرا ضارب.

لا يعمل اسم الفاعل إذا صغر، أو وصف ،يقول ابن هشام: " الثاني اسم الفاعل: وهو ما اشتُقَّ منْ فعل لِمن قام بهِ على معنى الحدوث كضاربٍ ومُكرم، فإنْ صُغِّرَ أو وصف لم يعمل، و إلاّ فإنّ كان صلة لألْ عمل مطلقاً، و إلاّ عمل إن كان حالاً أو استقبالاً واعتمد _ولو تقديراً_ على نفي أو استفهام أو مخبر عنه أو موصوف ".(٣)

وينطبق على فاعل اسم الفاعل ما ينطبق على فاعل الفعل من الرفع، والتقديم والتأخير وعدم جواز الحذف، والاستتار والإضمار وعدم جواز التعدد وغيره مما ورد ذكره .

إذن اسم الفاعل إذا عرف بأل التعريف يعمل بلا شروط ،ويقال لفاعله: فاعل لاسم الفاعل الذي يعمل عمل الفعل نحو : الباذلون أموالهم في عمل الخير أفضل الخلق؛ فالباذلون مبتدأ مرفوع وفاعل اسم الفاعل ضمير مستتر تقديره هم ،وأموالهم مفعول به لاسم الفاعل.

أما إذا لم يعرف فيعمل إذا نون وهو شرط أساسي لعمله مع الاعتماد،كأن يكون دالا على حال

---

(١).العكبري ، أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب ج١،ص٤٤٠.

(٢).ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص٢٩٧-٢٩٨ .

(٣).ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،ص٤٩٦.

أو استقبال نحو: زيدٌ كاتب الدرس الآن ،وعلي كاتبٌ الدرس غداً ،ويعمل اسم الفاعل، إذا خلا من أل التعريف، إذا كان منونا معتمدا على نفي نحو: ما ناصرٌ المظلوم إلا عادل ، أو استفهام نحو :أ غافرٌ لمن أخطأ؟ ،أو نداء نحو:يا رافعاً راية الإسلام ، أو خبر لمبتدأ نحو: القول الحرام مفسدٌ الأيمان ، أو حال نحو: جاء زيدٌ حاملاً المعرفة ، أو صفة نحو: رأيت رجلا بارعاً في عمله .

واسم الفاعل الذي يخلو من أل التعريف إذا لم ينون يفقد عمله فيصبح مضافا وما بعده مضافا إليه نحو : أ قاتلُ الأسدِ شجاعٌ ؟ ،فقاتل مبتدأ مرفوع وهو مضاف والأسد مضاف إليه مجرور.

ويعمل اسم الفاعل إذا ثني أو جمع ،يقول الزمخشري : "ما ثني من ذلك وجمع مصححا أو مكسرا يعمل عمل المفرد كقولك: هما ضاربان زيدا وهم ضاربون عمرا ".(١)

إذا تعدى اسم الفاعل إلى أكثر من مفعول فحكمه إن يضاف إلى المفعول به الأول وينصب الثاني نحو : أنت معلمُ الطلابِ الدرسَ .

---

(١).الزمخشري، المفصل في صنعة الإعراب ،ص٢٨٧.

فاعل المصدر

عرف العكبري المصدر بقوله : " المصدر مشتقٌّ مِنْ صَدَرت الإبل عن الماء إذا انصرفت ووَلّته صدروها وسمِّي بذلك؛ لأنَّ الفعل صدر عنه هذا مذهب البصريين ".(١)

والمصدر هو ما دل على الحدث ولم يدل على الزمن ،وهو يشبه الفعل في الدلالة على الحدث ويفترق عنه في عدم الدلالة على الزمن،ويعمل المصدر دون اعتماد على نفي أو استفهام وغيره كما في اسم الفاعل،يقول العكبري: " ويعمل المصدر وإنّ لم يعتمد بخلاف اسم الفاعل؛ لأنّه قوي بكونهِ أصلاً للفعل وأنَّه موصوف لا وصف".(٢) اختلف النحاة أيهما أصل المصدر أم الفعل فذهب أهل البصرة إلى أنّ المصدر أصل الفعل فقالوا: "الدليل على أن المصدر أصل للفعل أن المصدر يدل على زمان مطلق والفعل يدل على زمان معين؛ فكما أن المطلق أصل للمقيد فكذلك المصدر أصل للفعل ".(٣)وذهب الكوفيون إلى أن المصدر مشتق من الفعل فالفعل عندهم أصل للمصدر، وللمصدر أوزان كثيرة نجدها في كتب الصرف .

يعمل المصدر عمل فعله فيأخذ فاعلا ومفعولا إذا كان من الفعل المتعدي، وفاعلا إذا كان من الفعل اللازم ،ويعمل المصدر إذا كان معرفا بأل التعريف ،أو مضافا ،أو منونا .وإذا أضيف المصدر إلى فاعله أو مفعوله يعرب كل منهما مضافا في الإعراب فاعلا في المعنى.يقول الزمخشري:" ويعمل المصدر إعمال الفعل مفردا كقولك: عجبت من ضرب زيد عمرا ومن ضرب عمرا زيد، ومضافا إلى الفاعل أو إلى المفعول كقولك: أعجبني ضرب الأمير اللص، دق القصار الثوب وضرب اللص الأمير، ودق الثوب القصار، ويجوز ترك ذكر الفاعل والمفعول في الإفراد نحو: عجبت من ضربٍ زيداً، ونحو قوله تعالى:{ أو إطعامٌ في يوم ذي مسغبة يتيما}".البلد ١٤(٤)

وإعمال المضاف للفاعل أكثر منه للمفعول ويعلل ذلك ابن هشام بقوله : " وإنما كان إعمال المضاف للفاعل أكْثَرَ؛لأنَّ نسبة الحدث لمن أوجده أظْهَرُ من نسبته لمن أوقِع عليه؛ولأنّ الذي

---

(١).العكبري ، أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١،ص٢٦٠.

(٢).المصدر نفسه ،ج١ ،ص٤٤٨.

(٣).الأنباري ،أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،ج١ ،ص٢٣٧ .

(٤).الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب، ص٢٨١.

يظهر حينئذٍ إنما هو عملُهُ في الفَضْلَة ".(١)ويعمل المصدر إذا جاز أن نحل محلــه المــصدر المؤول من أنْ أوْ مَا، وقد يعمل إذا لم يجز ذلك نحو :احترام الرجل والديه على تقدير أنْ يحترم الرجل والديه، ولقد أضيف المصدر إلى فاعله، ودليل ذلك عند إحلال المصدر المــؤول كــان إعراب الرجل فاعلا للفعل ،وشرط أيضا لعمله أن يكون نائبا عن فعله ومنه كذلك " شــرطه أنْ لا يصغر و لا يحد بالتَّاء نحو ضَرَيْبَتَيْنَ أوْ ضَرَيْبَاتٍ ولا يُتبع قبل العمل ".(٢)

ولا يجوز تقدم معمول المصدر عليه ولا يفصل بينه وبين معموله بصفة أو بخبر،ولا يعمــل المصدر المؤكد نحو أطعمت إطعاما الخبزَ؛ فالخبز منصوبة بأطعمت، ولا المبين للنوع قــرأت مرة ومرتين الدرسَ؛ فالدرس منصوب بقرأت.

ويشترط لإعماله أن لا ينعت إلا بــعد أن يتم عمله، فلا يجــوز أعجبني إكرامــك الجزيــلُ زيداً،يقول ابن جني: " واعلم أن المصدر إذا كان في معنى أن والفعل ولم يكن مضافا عمل عمل الفعل في رفعه ونصبه،إلا أنه لا يتقدم عليه شيء مما بعده ولا يفصل بالأجنبي بينــه وبينــه تقول:عجبت من ضربٍ زيد عمرا، ومن ركوبٍ أخــوك الفرس".(٣)

وأعلم أن الفاعل مع المصدر لا يقدر بضمير " والمصدر لا يتحمل الضمير؛ لأنّه اسم جامــد فهو كزيد والغلام وإنَّما يحذف الفاعل معه حذفا كقوله تعالى: { أو إطعامُ في يــوم ذي مــسَغْبَة يتيماً } فإطعام خبر مبتدأ محذوف ،والفاعل محذوف أي إطعام هو".(٤)

ومثال المصدر العامل إذا كان مضافا قولنا: قول الرجلِ الصدقَ ، فلقد أضيف إلــى الفاعــل ونصب الصدق على أنه مفعول به ، أما المصدر إذا كان منونا فنحو :نقلٌ العلم من السطور إلى الصدور خير ،أما المصدر المعرف فنحو : ضعيف النكايةِ أعدَاءَهُ والمصدر بأل ضعيف قليل.

أما اسم المصدر وهو" ما ساوى المصدر في الدلالة على معناه وخالفه بخلوه _لفظا وتقديرا_ من بعض ما في فعله دون تعويض: كعطاء؛ فإنّه مساوٍ لإعطاء معنىً ومخالفٌ له بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله، وهو خال منها لفظا وتقديرا، ولم يعوّض عنها شيء ".(٥)

---

(١).ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب،ص٤٩٣.

(٢).المصدر نفسه ،ص٤٩١.

(٣).ابن جني ، كتاب اللمع في العربية ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية ،الكويت ، ١٩٧٢م ،ص١٩٥.

(٤).العكبري ، أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١،ص٤٥١.

(٥).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج٣،ص٩٨.

وقد فرق بهاء الدين النحاس بين المصدر واسم المصدر بقوله:" الفرق بينهما أن المصدر في الحقيقة هو الفعل الصادر عن الإنسان وغيره كقولنا :إن ضربا مصدر ... واسم المصدر اسم للمعنى الصادر عن الإنسان وغيره كسبحان المسمَّى به التسبيح الذي هو صادر عن المسبّح ".(١)

وقد اختلف النحاة في إعمال اسم المصدر،ويرى ابن عقيل أنّ " إعمال اسم المصدر قليل ومن ادعى الإجماع على جواز إعماله فقد وهم؛ فإنَّ الخلاف في ذلك مشهور".(٢)

ولقد اختلف النحاة في إعمال اسم المصدر؛ لأنَّه لا يجاري الفعل بحروفه،يقول ابن هشام: "فإنه وإن كان اسماً دالاً على الحدثِ لكنه لا يجرى على الفعل وذلك نحو قولك أعْطَيْتُ عَطَاءَ فإنّ الذي يجري على أعطيت إنما هو إعطاء ".(٣) فالمصدر يجب أن يتضمن حروف فعله .

ذهب بعض النحاة إلى أن اسم المصدر قد يعمل عمل الفعل ،يقول ابن هشام " واسم المصدر إن كان علَماً لم يعمل اتفاقاً، وإن كان ميمِيًّا فكالمصدر اتفاقاً كقوله: أظلُومُ إنَّ مُصَابكُمْ رَجُلاً ".(٤)

والمصدر الميمي قياسي ويبدأ بميم زائدة ويدل على ما يدل عليه المصدر،يقول ابن الحاجب: " ويجيء المصدر من الثلاثي المجرد أيضا على مَفْعَل قياسا مطردا كمقتل و مضرب، و أما مكرم و معون ولا غيرهما فنادران حتى جعلهما الفراء جمعا لمكرمة و معونة و من غيره جاء على زنة المفعول كمخرج ومستخرج " .(٥) فالمصدر الميمي من الفعل الثلاثي على وزن مَفْعَل ،ومن غير الفعل الثلاثي فيصاغ على وزن اسم المفعول .

وعمل اسم المصدر على ثلاثة أقوال فإن كان المصدر ميميا يعمل بالإجماع ،وإذا كان المصدر من أسماء الأحداث نحو سبحان من التسبيح ،وحماد من المحمدة لا يعمل بالإجماع ،أما إذا كان اسم المصدر لغير الحدث فمنهم من أجاز إعماله ومنهم من منع ذلك.

---

(١).السيوطي ،جلال الدين ،الأشباه والنظائر في النحو ،ج٣ ، ص٤٥ .

(٢).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج٣، ص١٠١.

(٣).ابن هشام ، شرح شذور الذهب،ص٤٩٢.

(٤).ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج ٣، ص٢١٠.

(٥).ابن الحاجب ، الشافية في علم التصريف، تحقيق حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية، مكة المكرمة ،ط١ ١٩٩٥م ، ص٢٨-٢٩.

يقول ابن هشام :" ما اختلف في إعماله، وهو ما كان اسماً لغير الحدث، فاستعمل لـــه كـــالكَلام ؛فإنّه في الأصل اسم للملفوظ به من الكلمات، ثم نقل إلى معنى التكليم، والثَّوَاب؛ فإنّه في الأصل اسمٌ لما يُثَابُ به العُمَّال، ثم نقل إلى معنى الإثابة، وهذا النوع ذهب الكوفـــيون والبغداديون إلى جواز إعماله تمسكاً بما ورد من نحو قوله :

أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ المَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِائَةَ الرِّتَاعَا

وقوله:لأنّ ثواب الله كل موحد جنان من الفردوس فيها يخلـــد... ومنـــع ذلـــك البـــصريون؛ فأضمروا لهذه المنصوبات أفعالا تعمل فيها ".(١)

---

(١).ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،ص٥٢٨.

فاعل صيغة المبالغة

صيغ المبالغة "هي أسماء تشتق من الأفعال للدلالة على معنى اسم الفاعل مع تأكيد المعنى وتقويته والمبالغة فيه ".(١)

فصيغ المبالغة مشقة للدلالة على المبالغة في اسم الفاعل ؛وذلك لبيان القيام بالفعل على وجه التكثير، وأوزان مبالغة اسم الفاعل كلها سماعية لا يقاس عليها وأشهرها خمسة أوزان محولة عن صيغة فاعل لإفادة المبالغة والتكثير،وذكرها ابن هشام بقوله: " ما حوِّل للمبالغة من فَاعِلٍ إلى فَعَّالٍ أو مِفْعَالٍ أو فَعُول بكثرة، أو فَعِيل أو فَعِلٍ بقلةٍ ".(٢)

وتؤخذ من الفعل الثلاثي، وقد ترد من الأفعال غير الثلاثية على غير القاعدة نحو :درّاك وهي بمعنى أدرك ،وزهوق بمعنى أزهق ،ومعوان بمعنى أعان .

وتعمل صيغ المبالغة عمل الفعل فتأخذ فاعلا إذا كان الفعل لازما ،وفاعلا ومفعولا إذا كان الاشتقاق من فعل متعدٍ ،وتعمل صيغ المبالغة بنفس الشروط التي يعمل بها اسم الفاعل فإما أن تكون صيغة المبالغة معرفة بأل التعريف وفي هذه الحالة تعمل بلا شروط ،أو أن تكون مجردة من أل التعريف، فتعمل إذا كانت منونة بشرطين: أولهما أن تكون دالة على الحال أو الاستقبال وثانيهما: أن تعتمد على نفي، أو استفهام ،أو نداء، أو تكون خبرا لمبتدأ ،أو حالا ،أو صفة .

وتتنوع صيغ المبالغة في مستويات عملها؛ فصيغ فعَّال ومِفْعَال و فَعُول تعمل بكثرة،يقول ابن هشام: " وإعمال هذه الثلاثة كثيرٌ؛ فلهذا اتفق عليه جميعُ البصريين ".(٣) وأمثلتها نحو : ما غفارٌ الذنوبَ إلا الله ؛ صيغة المبالغة منونة واعتمدت على نفي فنصبت مفعولا به وهو الذنوب ورفعت فاعلا وهو لفظ الجلالة الله .

ومِفْعَال نحو: المبذر متلافٌ ماله ؛ جاءت صيغة المبالغة منونة وخبرا للمبتدأ؛ فعملت عمل الفعل، ورفعت فاعلا مستترا ونصبت مفعولا .

وفَعُول نحو: يا صدوقاً قولُه ؛ الصيغة منونة اعتمدت على نداء واشتقت فعلا لازما فرفعت فاعلا، فتقدير الكلام صدق قوله .

وعلى ذلك فَعِيل نحو :عليم ،وفَعِل نحو حَذِر، إلا أن إعمالها قليل ،لذا خالف سيبويه فيهما قومٌ

---

(١).الراجحي ،عبده ، التطبيق الصرفي ، دار النهضة العربية ،بيروت ،ص٧٧.

(٢).ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،ص٥٠٣.

(٣).المصدر نفسه ،ص٥٠٦ .

من البصريين ووافقه بعضهم ،ورفضها الكوفيون،يقول ابن هشام: " وأما الكوفيُّون فلا يجيزون إعمال شيء من الخمسة، ومتى وجدوا شيئاً منها قد وقع بعده منصوب أضمروا له فعلاً، وهو تعسف ".(١)

وجاء في قطر الندى أن الكوفيين منعوا عمل هذه الصيغ،يقول ابن هشام: " لمخالفتها لأوزان المضارع ولمعناه، وحملوا نصب الاسم الذي بعدها على تقدير فِعْل، ومنعوا تقديمه عليها ".(٢)

وهناك أوزان سماعية أقل شيوعا مما ذكر منها فعِّيل نحو: صِدِّيق ،وفيعول نحو: قيّوم ومِفعيل نحو: مِعطير وغيرها .

---

(١).ابن هشام ، شرح شذور الذهب،ص٥٠٨.

(٢).ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص٣٠١ .

فاعل الصفة المشبّهة

وعرفها ابن السراج بقوله :"هي أسماء ينعت بها كما ينعت بأسماء الفاعلين ،وتذكر وتؤنث ويدخلها الألف واللام ،وتجمع بالواو والنون ،كاسم الفاعل ،وأفعل التفضيل."(١)

فالصفة المشبهة تشبه اسم الفاعل،يقول العكبري: "في أنَّها تثنى وتجمع وتؤنث وهي مشتقّة كما أنَّه مشتقٌّ ... وينقص عن اسم الفاعل أنَّه على غير زنة الفعل فلهذا نقص عن عمله فلا يتقدّم معموله عليه".(٢)

وقد سميت الصفة المشبهة بذلك أيضا؛ لأنّها تشبه الفاعل في دلالتها على معنى قائم بالموصوف غير أن الفرق بينها وبين اسم الفاعل أنه يدل على من قام به الفعل على وجه الحدوث والتغيير والتجدد ، وهي تدل على من قام بالفعل على وجه الثبوت في الحال أو الدوام؛ فهي صفة دائمة ثابتة الصفة،وتأخذ الصفة المشبهة باسم الفاعل من الفعل اللازم ؛ أي تكتفي برفع الفاعل فحسب؛ لأنّها تعمل عمل اسم الفاعل من الفعل اللازم وبالشروط نفسها التي يعمل بها اسم الفاعل والتي سبق ذكرها .

ويمتنع عند الجمهور الفصل بين الصفة المشبهة ومرفوعها نحو:زيد حسنٌ في الحق قوله ،ولقد أجاز البعض أن تنصب ما بعدها على التشبيه بالمفعول، وذهب ابن هشام في الفرق بين اسم الفاعل والصفة المشبهة إلى : " أنه لا يخالف فعله في العمل، وهي تخالفه؛ فإنَّها تنصب مع قصور؛ فعلها تقول: زيد حَسَنٌ وَجْهَه ويمتنع زيد حَسُنَ وَجْهَه بالنصب خلافا لبعضهم ".(٣)

لا يتقدم معمول الصفة المشبهة عليها،يقول ابن هشام: "إن معمولها لا يتقدم عليها؛ لا تقول زيدٌ وَجْهَهُ حَسَنٌ بنصب الوجه ".(٤)

تدل الصفة المشبهة على الحال الدائم فحسب ،بخلاف اسم الفاعل الذي يدل على الماضي والمضارع الحالي والمستمر.

وللصفة المشبهة عدة أوزان ،فإذا كان الفعل على وزن فَعِل اللازم كانت الصفة منه على وزن فَعِلة نحو: ضَجِرٌ وضَجِرةٌ ،وأفعل الذي مؤنثه فعلاء نحو: أحمر حمراء ،وفعلان الذي مؤنثه

---

(١).ابن السراج ،الأصول في النحو،ج١، ص١٣٠.

(٢).العكبري ، أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب، ج١،ص٤٤٣.

(٣).ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ،ص٥٩٩.

(٤).ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص٣٠٤ .

فَعْلى نحو:عطشان عطشى ،وفُعْل منه الصفة على وزن فَعَل نحو:حَسُنَ منها حَسَن ،وفُعُل نحو: جُنُب وفَعَال نحو:جبان وغير ذلك من الأوزان المذكورة في كتب الصرف.

ومعمول الصفة المشبهة على عدة حالات: فإمّا الرفع على الفاعلية أو البدلية من الضمير،وإمّا النصب على التمييز، أو المفعول ،أو الجرُّ على الإضافة .

وعرفها ابن هشام بقوله: " الصفة المشبَّهة وهي كل صفة صح تَحويل إسنادها إلى ضمير موصوفها وتختص بالحال وبالمعمول السَّببي المؤخّر وترفعه فاعلا أو بدلا أو تنصبه مشبها أو تمييزا أو تجره بالإضافة إلاَّ إنْ كانت بأل وهو عار منها ".(١)

فعندما أقول: رأيت رجلا حسناً وجهُهُ فإن الصفة المشبهة جاءت نعتا منونا فرفعت فاعلا هو وجهُه أما البدلية فكما جاء عند ابن هشام " وخرج عليه قوله تعالى:{ جَنَّاتِ عَدْنٍ مفتَّحةٌ لهمُ الأبوابُ }ص٥٠فقدر في مفتحة ضميرا مرفوعا على النيابة عن الفاعل وقدر الأبواب مبدلة من ذلك الضمير بدل بعض من الكل ".(٢)

وقد يكون النصب على التشبيه باسم الفاعل الذي يأخذ فاعلا من اللازم وفاعلا ومفعولا من المتعدي: فإذا قلنا: رأيت رجلا حسناً وجهاً وكانت كلمة وجهه منصوبة ونكرة جاز النصب على التمييز أو النصب على التشبيه بالمفعول به ،أما إذا كانت منصوبة ومعرفة بأل التعريف كان النصب على التشبيه بالمفعول به لا على التمييز لأن التمييز لا يكون إلا نكرة .

وأمّا الجر فيكون بالإضافة، وفي حالة النصب والجر يكون في الصفة المشبهة ضميرٌ يعرب فاعلا مستترا، نحو: رأيت رجلا حسناً وجهاً فالتقدير حسناً هو.

---

(١).ابن هشام ، شرح شذور الذهب،ص٥٠٩.

(٢).ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص٣٠٥.

فاعل اسم الفعل

و" اسم الفعل نحو بَلْهُ زيداً بمعنى دعهُ، وَعَلَيْكَهُ وَبِهِ بمعنى الزمهُ ،والصَق وَدُونَكَهُ بمعنى خذهُ ورويدهُ وَتَيْدهُ بمعنى أمهلهُ ،وَهَيْهَاتَ وَشَتَّانَ بمعنى بَعُـد وافتَـرقَ، وَأوْهِ وَأفٍّ بمعنـى أتوجّـع وأتضجر، ولا يضاف ولا يتأخر عن معموله ،ولا ينصب في جوابه وما نوِّن منه فنكرة ."(١)

فإذا قلنا وَاهاً و ويَهاً بالتنوين فهما نكرة وإذا قلنا نَزَالِ و تَرَاكِ بلا تنوين فهما معرفة وبعض أسماء الأفعال لا تستعمل إلا معرفة " وهذه الأسماء على ثلاثة أضرب ما يستعمل معرفة ونكرة وعلامة التنكير لحاق التنوين كقولك: إيـهِ وإيـهٍ، وصـه ومـه، وغـاق وغـاق وأفّ وأفٍّ ومـا لا يستعمل إلا معرفة نحو بله وآمين، وما التزم فيه التنكير كإيهـا فـي الكـف،و ويهـا في الإغراء، وواها في التعجب ".(٢) والتنوين هو سبب تسميتها بأسماء الأفعـال،يقول ابـن عقيل: "الدليل على أن ما سمي بأسماء الأفعال أسماء لحاق التنوين لها ".(٣) والدليل أيضا على أنها أسماء أنها تدل على معنى في ذاتها ولا تدل على زمن .

ويحل اسم الفعل محل الفعل فهو " لفظ ينوب مناب الفعل ولكنه لا يقبـل علاماتـه ولا يقـدم المفعول به عليه ".(٤)

وأسماء الأفعال كلّها سماعية إلا صيغة واحدة على وزن فَعَالِ ومعناها الأمر وهـي قياسـية؛ فنَزَلَ وترَك وحذِر يصاغ منها اسم الفعل على النحو التالي : نَزَالِ وتَراكِ وحَذارِ.

وأسماء الأفعال تلزم صيغة واحدة لا تتغير مع المفرد والجمع وفي التذكير والتأنيث نحو: صه يا رجل، ويا امرأة، ويا رجلان، ويا امرأتان، ويا رجال، ويا نساء،إلا مع الأسماء المنقولة التي تلحقها كاف المخاطبة فيراعى آنذاك المخاطب . والمعلوم أن كاف المخاطبة تلحق اسم الفعل وجوباً، إذا كان منقولا عن ظرف أو جار ومجرور.

ولا يتـأثر اسم الفعل بالعوامـل لأن "أسماء الأفعـال مبنية لا محل لهـا من الإعراب ".(٥)

---

(١).ابن هشام، شرح شذور الذهب،ص٥١٢.

(٢).الزمخشري ، المفصل في صنعة الإعراب،ص٢٠٥.

(٣).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج٣، ص٣٠٥.

(٤).رضا،علي ، المختار في القواعد والإعراب،ص٢٩٧.

(٥).الراجحي ،عبده ، التطبيق النحوي، ص٥٦ .

ويعلل ابن هشام بناء أسماء الأفعال بقوله :"إنّ أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة ".(١)

وتنقسم أسماء الأفعال من حيث وضعها إلى أسماء أفعال مرتجلة؛ أي سماعية " وهي ما وضعت من أول أمرها أسماء أفعال ،وذلك مثل : هيهات وأفٍّ وآمين ".(٢)

وأسماء أفعال منقولة وتنقل إما من الجار والمجرور نحو: إليك عني بمعنى تنحَّ ، وتنقل عن ظرف نحو دونك الطعام بمعنى خذه ،ومكانك بمعنى اثبت ،وتنقل عن المصدر نحو: بله الكذب أي دعه وقد تنقل عن حرف التنبيه الهاء فتكون بمعنى خذه نحو هالمال .

وأسماء أفعال قياسية على وزن فَعَالِ كما سبق ذكره وتأخذ من الفعل الثلاثي المجرد التام المتصرف .

تقسم أسماء الأفعال من حيث الدلالة على الزمان إلى اسم فعل مضارع وهو أقلها نحو: أوَّهْ وآهِ بمعنى أتوَجَّعُ ،و أفٍّ أي أتضجّرُ ،و بَخٍ بمعنى أستحسنُ ،و(وا) ،و(وَاها)،و(وَىْ) بمعنى أتعجبُ و بَجَلْ بمعنى يكفي.

واسم فعل ماض وهو أكثر مما سمي به المضارع نحو: هيهات أي بَعُدَ وشتان بمعنى افترق و وشْكانَ وسُرعان بمعنى أسرعَ ،وبُطْآن ويجوز فيها بِطْآن أي بطؤَ.

واسم فعل الأمر، وهو الأكثر،يقول الزمخشري: " هي على ضربين ضرب لتسمية الأوامر وضرب لتسمية الأخبار والغلبة للأول وهو ينقسم إلى متعد للمأمور وغير متعد لهن فالمتعدي نحو: قولك رويدا زيدا؛ أي أروده وأمهله ويقال: تيد زيدا بمعنى رويد،وهلم زيدا ؛أي قربه وأحضره، وهات الشيء؛ أي أعطنيه قال تعالى: { قل هاتوا برهانكم إن كنتم صادقين}البقرة١١١ وها زيدا ؛أي خذه وحيهل الثريد؛ أي إئته وبله زيدا ؛أي دعه وتراكها ومناعها؛ أي اتركها وامنعها وعليك زيدا؛ أي الزمه وعلي زيدا ؛أي أولنيه، وغير المتعدي، نحو: قولك صه أي اسكت، ومه أي اكفف ،وإيه أي حدث ،وهيت وهل أي أسرع ،وهيك وهيك وهيا؛ أي أسرع فيما أنت فيه".(٣)ومنها أيضا حيَّ بمعنى هلمَّ إلى ذلك ،وعليك عني بمعنى تنح ،وأمامك ؛أي تقدم ووراءك بمعنى تأخر ،ومكانك بمعنى اثبت ،وآمين أي استجب وتقال للدعاء .

وهلمّ على أمرين،وهذا ما ذهب إليه ابن جني بقوله: " فأهل الحجاز يُجْرونها مجرى صَهْ ومَهْ

---

(١).ابن هشام ، أوضح المسالك ، دار الجيل، بيروت ،ط٥ ، ج ٤ ، ١٩٧٩م ، ص٩٤.

(٢).الغلاييني ،مصطفى ، جامع الدروس العربية ، دار الحديث ، القاهرة ، ٢٠٠٥م، ص١٢٤.

(٣).الزمخشري، المفصل ، تحقيق علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط١٩٩٣،١م، ص١٩٢.

ورُوَيدَ، ونحو ذلك مما سمي بهِ الفعل وألزم طريقا واحدا، وبنو تميم يُلحقونها علَم التثنية والتأنيث والجمع ويراعون أصل ما كانت عليه لُمَّ ".(١) فعدوها اسم فعل لا يظهر فيه التثنية والتأنيث والجمع ،ومنهم من عدّها فعلا تظهر عليه علامة التثنيةِ والتأنيث والجمع نحو: هلمَّا وهلُموا وهلمي هَلْمُمْنَ،يقول العكبري: " فإذا جُعلت اسماً للفعل فمعناها احضُروا أو أقبلوا وهي مركَّبة إذا كانت فعلاً من ها ولمّ ".(٢) والمعروف أن أسماء الأفعال لا تقبل الضمائر، ولا الجزم؛ لأنّها لا تأخذ علامات الأفعال .

أسماء الأفعال تقوم مقام الفعل بالدلالة على المعنى ،كما أنها تعمل عمل الفعل الذي تؤدي معناه فإن كانت تنوب عن فعل لازم اكتفت بالفعل، وإن كانت تنوب عن الفعل المتعدي فترفع وتنصب نحو: صه بمعنى اسكت ،ومه بمعنى اكفف،وهيهات زيد بمعنى بعد؛ ففي صه ومه ضميران محلهما الرفع ،وهيهات زيد يرتفع زيد لأنه فاعل لاسم الفعل .

أما إذا قلنا ضراب عمرا؛ أي اضربه ،فعمرو منصوبة؛ لأنّها مفعول به وفاعل اسم الفعل ضمير مستتر تقديره هو،يقول ابن هشام:" ولبعض أسماء الأفعال، نحو: حيهلك ورويدك والنجاءك ولأرأيت بمعنى أخبرني نحو أرأيتك هذا الذي كرمت علي؛ فالتاء فاعل والكاف حرف خطاب هذا هو الصحيح وهو قول سيبويه؛ وعكس ذلك الفراء فقال التاء حرف خطاب والكاف فاعل لكونها المطابقة للمسند إليه ويرده صحة الاستغناء عن الكاف وأنها لا تقع قط مرفوعة ".(٣) لا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه، يقول ابن عقيل:"إنّ معمول اسم الفعل يجب تأخيره عنه؛ فتقول: دَرَاكِ زيدا ولا يجوز تقديمه عليه؛ فلا تقول : زيدا دَرَاكِ وهذا بخلاف الفعل؛ إذ يجوز زيدا أدْرِك ".(٤)

لأنّ أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها فلا يصح أن نقول زيد هيهات، ولكن يجوز ذلك عند الكسائي فقد " جَوّز تقديمَ معمول اسم الفعل وهو الكسائي ".(٥) وقد احتجوا بقوله تعالى : {كِتابَ اللهِ عَلَيْكُمْ }.النساء : ٢٤

---

(١).ابن جني، الخصائص ،ج١ ، ص١٦٨.

(٢).العكبري ، أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب،ج٢،ص٩٠.

(٣).ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب،ص٢٤٠.

(٤).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج٣،ص٣٠٥.

(٥).ابن هشام ، أوضح المسالك ، ج ٢ ، ص١٧٢.

فاعل اسم التفضيل

وهو " صفة تؤخذ من الفعل لتدل على أن شيئين اشتراكا في صفة ، وزاد أحدهما على الآخر فيها ".(١) فإذا قال أحدهم: زيد أكرم من خالد ،فالقصد أنهما يتصفان بالكرم، إلا أنّ زيدا فاق خالدا في الكرم .وإذا قلت: الصيف أحر من الشتاء كان المقصود أن الصيف شديد الحرارة، كما أن الشتاء شديد البرودة. ويعرفها الحملاوي، بقوله:" يراد به أن شيئا زاد في صفة نفسه على شيء آخر في صفته فلا يكون بينهما وصف مشترك ؛مثل قولهم :العسل أحلى من الخل ".(٢)

أمّا وزن اسم التفضيل فواحد،يقول الغلاييني: " لاسم التفضل وزن واحد ،وهو أفعل ومؤنثه فُعلى كأفضل وفضلى ،وأكبر وكبرى . وقد حذفت همزة أفعل في ثلاث كلمات : وهي خير وشر وحبّ ، نحو خير الناس من ينفع الناس ،وكقولك :شرّ الناس المفسد ،وقول الشاعر :

منعت شيئا فأكثرت الولوع به وحبّ شيء إلى الإنسان ما منعا

والثلاثة أسماء تفضيل ،وأصلها : أخير وأشر وأحبّ ، حذفوا همزتها لكثرة الاستعمال ودورانها على الألسنة ،ويجوز إثباتها على الأصل، وذلك قليل في خير وشرّ ،وكثير في حبّ ".(٣)

ولا يصاغ اسم التفضيل من كل فعل بل يصاغ " من كل فعل ثلاثي ، متصرف ، تام ، قابل للتفاوت ، مثبت ، مبني للمعلوم ، ليس الوصف منه على وزن أفعل فعلاء ،ولا يدل على لون أو عيب ،أو حِلية ، وإذا فقد أحد هذه الشروط فنأتي بما أشدّ ،ما أكثر ونحوهما ،وبعده المصدر منصوب على التمييز".(٤)

وبناء على ما سبق لا يصاغ اسم التفضيل من أكرم؛ لأنّه غير ثلاثي ، ولا من ما قرأ؛ لأنّه منفي ولا من بئس ونعم؛ لأنّهما فعلان جامدان ،ولا من ذهب؛ لأنّه فعل لازم ، ولا من كان؛ لأنّه فعل ناقص،ولا من مات؛ لأنّه غير قابل للتفاوت لأن الموت واحد والاختلاف في الأسباب .

---

(١).الغلاييني ،مصطفي ، جامع الدروس العربية ،،ص١٥٣.

(٢).الحملاوي ، أحمد ، شذا العرف في فن الصرف ، تحقيق محمد أبو حمدة ،دار عمار للنشر ،عَمان ،ط١ ٢٠٠٠م ،ص٩٣ .

(٣).الغلاييني ،مصطفي ، المصدر السابق ، ص١٥٣.

(٤).عدس ، محمد عبد الرحيم ، الواضح في قواعد النحو والصرف ، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ،عَمان،ط١ ١٩٩١م ، ص٣٣١ .

ولا يصاغ أيضا من سَوِد؛ لأنّه يدل على لون ، ولا من عَمِي؛ لأنّه عيب ،ولا من كحل؛ لدلالته على حلية، وما خالف فهو من باب الشواذ والخروج على القاعدة .

وقد يصح أن نقول أحمر وأسود وذلك على وزن صيغة اسم التفضيل إذا كانت الدلالة منفصلة عن قصد اللون، وذهب إلى ذلك الأنباري، بقوله " إن كان المراد بقوله ما أحمره من صفة البلادة لا من الحمرة و ما أسوده من السودد لا من السواد كان جائزا، وإنّما جاز في هذه الأشياء؛ لأنّها ليست بألوان و لا خلق".(١)

وأجاز الكوفيون التعجب من البياض والسواد،يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز أن يستعمل ما أفعله في التعجب من البياض والسواد خاصة من بين سائر الألوان نحو أن تقول: هذا الثوب ما أبيضه ،وهذا الشعر ما أسوده، وذهب البصريون إلى أن ذلك لا يجوز فيهما كغيرهما من سائر الألوان ".(٢)

وأجاز الكوفيون ذلك؛ لأنّ الأبيض والأسود أصل الألوان ومنها يتركب سائرها ،ولورود هذه الصيغ عند العرب ومن ذلك قول المتنبي _وهو كوفي _ يخاطب الشيب :

إبْعَدْ بَعِدْتَ بياضا لا بياض له لأنتَ أسودُ في عيني من الظلم

يأتي اسم التفضيل على ثلاث حالات من حيث التنكير، والتعريف بأل التعريف ،والتعريف بالإضافة إلى النكرة أو المعرفة .فإن كان نكرة مجردا من أل التعريف والإضافة يلتزم صيغة التذكير والإفراد نحو: علي أفضل من أخيه وليلى أجمل من فاطمة ، العاملان أفضل من القاعدين ، والعاملون أفضل من القاعدين.

وقد تثبت(من)وقد تحذف،يقول ابن هشام:"وقد جاء الإثبات والحذف في قوله تعالى:{ أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً}الكهف٣٤ ؛أي منك ،وأكثر ما تحذف مِن إذا كان أفْعَلُ خبرا ويقل إذا كان حالا كقوله: دَنَوْتِ وَقَدْ خِلْنَاكِ كَالبَدْرِ أجْمَلاً فظل فؤادي في هواكِ مضلّلا

وبجبُ تقديم مِنْ مجرورها عليه إن كان المجرور استفهاماً نحو: أنت ممَّنْ أفضلُ ،أو مضافا إلى الاستفهام: أنْتَ مِنْ غُلاَمِ مَنْ أفْضَل، وقد تتقدم في غير الاستفهام، كقوله: فَأَسْمَاءُ مِنْ تِلْكَ الظَّعِينَةِ أَمْلَحُ ".(٣)

أمّا إذا كان اسم التفضيل معرفا بأل التعريف فلا يجوز اقترانه بمن ، ويطابق الموصوف في

---

(١).الأنباري ،أبو البركات ، كتاب أسرار العربية ،ص ١٢١-١٢٢.

(٢).الأنباري ،أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ،ج١ ،ص ١٤٨.

(٣).ابن هشام ، أوضح المسالك ،ج٣ ، ص٢٩٠_٢٩٣ .

الإفراد والتثنية والجمع وفي التذكير والتأنيث ،نحو:علي الأفضل ،وليلى الفضلى ،وهما الأفضلان والفاطمتان هما الفضليان ،وهم الأفضلون، وهنّ الفضليات .

أمّا إذا كان مضافا إلى نكرة فيعامل كمن تجرد من أل التعريف والإضافة فيلتزم صيغة الإفراد والتذكير ولا يسبق بمن نحو: عمر أفضل عادل ، العمران أفضل رجلين ،والزيدون أفضل رجال وليلى أفضل امرأة ، والمؤمنات أفضل نساء .

وإذا أضيف إلى معرفة يجوز فيه الإفراد والتذكير ويجوز فيه كذلك المطابقة وتقدر من فيمتنع أن تأتي مع اسم التفضيل،يقول ابن هشام: " والثالث ما يجوز فيه الوجهان وهو المضاف لمعرفة تقول زَيْدٌ أفْضَلُ القَوْمِ، والزيدان أفْضَلُ القومِ، والزيدون أفضل القوم وهند أفضل النساء والهندان أفضل النساء، والهندات أفضل النساء؛ وإنْ شئت قلت: الزيدان أفضلا القوم، والزيدون أفضلو القوم، وهند فُضْلَى النساء، والهندان فُضْلَيَا النساء، والهندات فُضْلَيَات النساء، وترك المطابقة أوْلَى ،قال الله تعالى:{وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ النَّاسِ عَلَى حَيَاةٍ }البقرة ٩٦ ولم يقل أحْرَصِي الناسِ ".(١)

اسم التفضيل يشتق من الفعل الثلاثي المبني للمعلوم ، ويعمل عمل الفعل ، ويرفع اسم التفضيل فاعلا مضمرا؛ لأنّ اسم التفضيل كما يقول ابن هشام: "لا يرفع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحد "(٢)

وقد أجمع النحاة على أن اسم التفضيل لا ينصب مفعولا به ،ويعمل اسم التفضيل فينصب تمييزا وحالا وظرفا ،ويرفع فاعلا مستترا،يقول ابن هشام: " اسم التَّفضيل كأفضل وأعلم ويعمل في تَمييزٍ وظرف وحال وفاعل مستتر مطلقا ولا يعمل في مصدرٍ ومفعول بهِ أو لهُ أو معهُ ولا في مرفوع ملفوظ به في الأصحِّ إلا في مسألة الكُحْل ".(٣)

أما التمييز فنحو: قوله تعالى: { أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالاً وَأَعَزُّ نَفَراً}الكهف٣٤ ،فمالا ونفرا تمييز منصوب والحال نحو: زيدٌ أحسنُ الناسِ متبسماً ،والظرف نحو : فإنَّا وجدنَا العِرضَ أحْوجَ ساعةً، والفاعل ضمير مستتر في الأمثلة السابقة .

أما الفاعل في مسألة الكُحْل فظاهر، وقد أجاز العرب ذلك،يقول ابن هشام : " واتفقت العربُ

---

(١).ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ،ص ٥٣٥ .

(٢).ابن هشام ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر بيروت ،ط٦ ، ١٩٨٥ م ،ص ٥٨٠ .

(٣).ابن هشام ، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ص ٥٣٠.

على جواز ذلك في مسألة الكحل ،وضابطهُا أن يكون أفعلُ صفة لاسم جـــنسٍ مـــسبوق بنفـــي والفاعل مُفَضّلا على نفســـه باعتبارين، وذلك كقول النبي:" ما من أيام أحبَّ إلى اللهِ فيها الصَّومُ منهُ في عَشْرِ ذي الحِجَّةِ"، وقول العرب: مـــا رأيت رجلا أحسن في عينـــه الكحلُ منه في عين زيـــــدٍ، وبهذا المثال لقبت المسألة بمسألة الكحل،وقوله: ما رأيت امرأ أحب إليه البذل منه إليك يا ابن سنان ولم يقع هذا التركيب في التنزيل واعلم أن مرفوع أحب في الحديث والبيت نائـــب الفاعل لأنه مبني من فعل المفعول لا من فعل الفاعل ومرفوع أحسن في المثـــال بـــالعكس لأن بناءه على العكس ".(١)

---

(١).ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،ص ٥٣٢_٥٣٣ .

الفصل الثالث

فاعل ما حمل على الفعل

الرفع بالظرف والجار والمجرور

أجرى بعض النحاة الظرف والجار والمجرور مجرى الفعل في رفع الفاعل على تقدير وجود فعل محذوف تقديره حلّ، وهذا مذهب أهل الكوفة،يذكر العكبري: " وللأخفش في عمل الظـــرف قولٌ يتفرَّد به وذلك نحو قولك: في الدار زيدٌ؛ فزيدٌ يرتفعُ عنده بالظرف كما يرتفع بالفعل وإن لم يعتمد على ما قبله ".(١)

وعلى ذلك فخيل في قولنا: مررت برجل عنده خيلٌ فاعل لفعل محذوف تقديره حلّ عنده خيل وكذلك في الجر، نحو قولنا: رأيت رجلا فيه خير ؛أي رأيت رجلا حلّ عنده خيرٌ؛ فخير عندهم فاعل لفعل محذوف،يقول ابن مالك: " فالفاعل يرتفع بهذه ،وإن لم تكن أفعالا ؛ لأن في كلّ واحد منها معنى الفعل الذي يقتضي الفاعلية ".(٢)

اختلف البصريون و الكوفيون في رفع الاسم على الفاعلية بعد الظرف والاســـم المجـــرور؛ فالكوفيون يعملون الظرف والجار والمجرور دون اعتماد، أمّا البصريون فيشترطون الاعتمـــاد "وهو محل اتفاق سيبويه والأخفش؛ لأنّ سيبويه يعمل الظرف إذا كان معتمدا ".(٣)

والاعتماد يكون بالنفي، أو الاستفهام، أو جريان الحال مجرى الصفة ،أوأن يقع خبرا لمبتدأ أو صفة لموصوف،يقول الأنباري: "ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاســـم إذا تقـــدم عليـــه ويسمون الظرف المحل، ومنهم من يسميه الصفة، وذلك نحو قولك: أمامك زيد، وفـــي الـــدار عمرو وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه، وأبو العباس محمد بن يزيد المبـــرد مـــن البصريين وذهب البصريون إلى أن الظرف لا يرفـــع الاســـم إذا تقـــدم عليـــه وإنمـــا يرتفـــع بالابتداء ".(٤)

وحجة الكوفيين أن الأصل في قولنا :أمامك زيد،وفي الدار عمرو ، حلّ أمامك زيد، وحل في الدار عمرو ؛ولأنّ الفعل حذف فعِمل الظرف عمله رفع الاسم على الفاعلية .

---

(١).العكبري ، أبو البقاء ، إعراب لامية الشنفرى ، تحقيق محمد أديب جمران ، المكتب الإسلامي ،بيروت ط١ ١٩٨٤م ،ص ١٣٢ .

(٢).ابن مالك ،جمال الدين أبو عبد الله ، شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، ص٨٧ .

(٣).العلائي ، صلاح الدين كيلكلدي ، الفصول المفيدة في الواو المزيدة ، تحقيق حسن موســـى الـــشاعر ، دار البشير ، عمان ، ط١ ، ١٩٩٠م ، ص١٦٧ .

(٤).الأنباري ،أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف،ج١ ،ص ٥١ .

وقد احتجوا لـذلك أيـضا بإجـازة سـيبويه لعمـل الظـرف أو الجـار والمجرور،يقـول الأنباري: " والذي يدل على صحة ما ذهبنا إليه أن سيبويه يساعدنا على أن الظرف يرفـع إذا وقع خبرا لمبتدأ، أوصفة لموصوف، أو حالا لذي حال أو صلة لموصول، أو معتمدا على همزة الاستفهام أو حرف النفي أو كان الواقع بعده أنْ التي في تقدير المصدر". (١)

فالخبر كقوله تعالى : { فأولئك لهم جزاء الضعف بما عملوا} سبأ ٣٧ فجـزاء فاعـل مرفـوع بالظرف، والصفة نحو قولك: مررت برجل صالح في الدار أبوه ، فأبوه فاعل مرفوع بالظرف والحال نحو: مررت بسعيد في الدار أبوه ،والصلة نحو قوله تعالى: { ومن عنده علم الكتـاب } الرعد٤٣، والمعتمد على همزة نحو : { قالت رسلهم أفي الله شك} إبـراهيم ١٠، والنفي نحو : ما فـي الدار أحد .

ومنع البصريون إعمال الظرف لأمرين،يذكرهما الأنباري بقوله: " لا يصلح هاهنا أن يكـون عاملا لوجهين، أحدهما: أن الأصل في الظرف أن لا يعمل، وإنما يعمل لقيامه مقام الفعل، ولـو كان ها هنا عاملا لقيامه مقام الفعل لما جاز أن تدخل عليه العوامل فتقـول: إنّ أمامـك زيـدا وظننت خلفك عمرا... والثاني: أنّه لو كان عاملا لوجب أن يرفع به الاسم في قولك: بك زيـد مأخوذ وبالإجماع أنه لا يجوز ".(٢)

وقد ذهب ابن عصفور الإشبيلي إلى أن الرفع بعد الظرف والجـار والمجـرور بالابتـداء لا بالفاعلية،يقول: " ولا يجوز عندنا أن يكون فاعلا ، وإنما هو مرفوع بالابتداء خاصـة ،بـدليل تأثير إنَّ وأخواتها فيه مثل :إنَّ في الدار زيدا ، وإنَّ عندك عمرا ،لأنها لا تعمل إلا في المبتـدأ خاصة ".(٣)

وجاء عن السهيلي: " أنه لا يصح ارتفاع الاسم بعد الظرف والمجرور على الفاعلية ،بل على الابتداء وإن كان في موضع خبر ونعت ، وتوهم قوم أن مذهب سيبويه أنه يجـوز أن يرتفـع بالظرف على الفاعلية ".(٤)

---

(١).الأنباري ،أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج١ ،ص ٥٢ .

(٢).المصدر نفسه، ج١ ،ص ٥٢_٥٣ .

(٣).ابن عصفور ، شرح جمل الزجاجي ،تحقيق فواز الشعار ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ج١ ،ص٩٥ .

(٤).الأندلسي ،أبو حيان ،ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ،تحقيق مصطفى أحمد النحاس ،مطبعـة المـدني القاهرة ط١ ، ج٢، ١٩٨٧م ، ص٥٥ .

الفاعل بعد مُذْ ، ومنْذُ

وهما حرفان في موضع واسمان في موضع، يقول العكبري:" فإذا كان معناهما في فهما حرفان، وإذا كان معناهما تقدير المدَّة وابتداؤها فهما اسمان إلاَّ أن الأكثر في مذْ أن تستعمل اسما، والأكثر في منذُ أن تستعمل حرفاً، وعلّة ذلك أنَّ أصل مذْ مِنْذُ فحذفت نونها والحذف تصرّف وذلك بعيد في الحروف".(١)

واختلف النحاة في أصلها فقد " ذهب الكوفيون إلى أنّها مركبة ، قال الفرَّاء أصلها مِنْ ذو ومن الجارة وذو بمعنى الذي في لغة طيئ ، وقال غيره منذ أصلها مِنْ ذا ".(٢)

مُذْ ، ومنْذُ يختصان بابتداء الغاية في الزمان " وما يختصُّ بالزمان وهو مُذْ ومُنْذُ ".(٣) وتستعمل مُذْ ومُنْذُ اسمين إذا كان ما بعدهما اسما مرفوعا أو فعلا ،وحرفين إذا وقع ما بعدهما مجرورا،وهما عند ابن عقيل: " اسمين إذا وقع بعدهما الاسم مرفوعا أو وقع بعدهما فعل؛ فمثال الأول: ما رأيته مذ يومُ الجمعة أو مذ شهرُنا، فمذ اسم مبتدأ خبره ما بعده وكذلك منذ ، وجوز بعضهم أن يكونا خبرين لما بعدهما، ومثال الثاني جئت مذ دعا؛ فمذ اسم منصوب المحل على الظرفية والعامل فيه جئت ، وإن وقع ما بعدهما مجرورا فهما حرفا جر بمعنى من إن كان المجرور ماضيا نحو :ما رأيته مذ يومِ الجمعة؛ أي من يوم الجمعة، وبمعنى في إن كان حاضرا نحو : ما رأيته مذ يومِنا أي في يومنا ".(٤)

ومجروهما اسم دالٌّ على الزمان،ويذكر ذلك ابن جني بقوله: " ومنذُ مبنية على الضم، ومذْ مبنية على الوقف فإنْ لقيها ساكن بعدها ضمت الذال لالتقاء الساكنين، تقول: مذُ اليوم ومذُ الليلةِ ".(٥)

وقد اختلف النحاة في إعراب مذْ مِنْذُ، والاسم بعدهما؛فقد " ذهب الكوفيون إلى أن مذ و منذ إذا ارتفع الاسم بعدهما ارتفع بتقدير فعل محذوف،وذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء إلى أنه يرتفع بتقدير مبتدأ محذوف،وذهب البصريون إلى أنهما يكونان اسمين مبتدأين ويرتفع ما بعدهما

---

(١).العكبري ،أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب ،ج١،ص٣٦٩ .

(٢).الأندلسي ،أبو حيان ،ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ،ج٢، ص٢٤١.

(٣).ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ج٣،ص١٩ .

(٤).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج٣ ، ص٣١ .

(٥).ابن جني ، كتاب اللمع في العربية ، ص٧٦ .

؛لأنّه خبر عنهما، ويكونان حرفين جارين فيكون ما بعدهما مجرورا بهما ".(١)وبناء على ذلك فقد أعرب الكوفيون الاسم الواقع بعد مذ ومنذ فاعلا على تقدير فعل محذوف نحو : ما رأيته مذ يومان ، فيومان فاعل لفعل محذوف تقديره مضى ،والذي دعا الكوفيين إلى تقدير هذا الفعل المحذوف أن أصل مذ ومنذ عندهم من وإذ فحذفت الهمزة فاتصلت من بالذال فقدروا الفعل؛ لأنّه يحسن بعد إذ .

يذكر الأندلسي أنّ رفع الفاعل كما سبق: "مذهب الكوفيين ،واختاره ابن مضاء ،والسهيلي وابن مالك وهو أن يكون فاعلا بفعل محذوف تقديره مذ مضى يومان أو كان يومان ".(٢)

وأعرب الفراء الاسم بعد مذ ومنذ خبرا لمبتدأ محذوف وذلك أن أصلهما عنده من وذو التي بمعنى الذي وعلى ذلك فقولنا : ما رأيته مذ يومان تقدير الكلام فيه ما رأيته من الذي هو يومان فحذف المبتدأ هو وبقي الخبر يومان .

أمَّا البصريون فرفعوا مذ ومنذ على الابتداء، ورفعوا ما بعدهما على الخبرية، وذلك كما يقول الأنباري: " لأن مذ ومنذ معناهما الأمد، ألا ترى أن التقدير في قولك :ما رأيته مذ يومان ومنذ ليلتان هو أمد انقطاع الرؤية يومان ،وأمد انقطاع الرؤية ليلتان والأمد في موضع رفع بالابتداء فكذلك ما قام مقامه، وإذا ثبت أنهما مرفوعان بالابتداء وجب أن يكون ما بعدهما خبرا عنهما ".(٣)وقد ذهب المبرّد إلى ذلك بقوله : " فإذا رفعت فهي اسم مبتدأ وما بعده خبره ".(٤)

وللبصريين مذهب آخر في ذلك وهو " أنَّ مذ خبر مقدَّم والتقدير بيني وبين انقطاع الرؤية يومان، وهو قول أبي القاسم الزجَّاجي وهو بعيد؛ لأنَّ أنَّ تقع بعد مذ كقولك ما رأيته مذ أنَّ الله خلقني و أنَّ لا تكون مبتدأ ".(٥) أما مذ ومنذ من حيث التعريف والتنكير، فإذا " كانت للابتداء كان معرفة كقولك ما رأيته مذ يوم الجمعة؛ لأنَّه جواب متى، وإذا كانت لتقدير المدَّة كان ما بعدها عددا نكرة كقولك: ما رأيته منذ يومان، فإنْ قيل فما الفرقُ بينهما في المعنى قيل له التي للابتداء لا يمتنع معها أن تقع الرؤية في بعض اليوم المذكور؛لأنَّ اللزوم أنْ تكون

---

(١).الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ، ج١ ،ص ٣٨٢ .

(٢).الأندلسي ،أبو حيان ،ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ،ج٢، ص٢٤٣.

(٣).الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج١ ،ص٣٩١ .

(٤).المبرّد ،أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب،ج٣، ص٣٠ .

(٥).العكبري ،أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب ،ج١،ص٣٧٢ .

الرؤية قد انقطعت فيه، واستمرَّ الانقطاع إلى حين الإخبار به والتي تقدَّر بعدها المدَّة لا يجوز أن تكون الرؤية وجدت في بعضها ".(١)

وإذا دخلت مذ ومنذ على الجملة الفعلية أو الجملة الاسمية فهما: ظرفان مبنيان في محل نصب ،و إلى ذلك ذهب ابن هشام،بقوله : " أن يَدْخُلاَ على الجملة فعليةً كانت وهو الغالب كقوله : ما زال مُذْ عقدتْ يداهُ إزارهُ أو اسمية كقوله : ومَا زلتُ أبغى المال مُذْ أنَا يافعٌ، وهما حِينئذٍ ظرفان باتفاق ".(٢)

---

(١). العكبري ،أبو البقاء ، اللباب في علل البناء والإعراب ، ج١ ،ص٣٧١ .

(٢).ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ج ٣ ،ص ٦١ .

الفاعل بعد إذا و إنْ و لولا

إذا اسم شرط غير جازم يدل على ما يستقبل من الزمان يقول الأندلسي: " يدل على اسميته دلالته على الزمان دون تعرض للحدث ".(١)

وإنْ حرف شرط جازم ،إذا جاء بعدهما اسم يقدر فعل محذوف ،ويكون الاسم فاعلا للفعل المحذوف الذي يفسره الفعل الموجود والداعي لتقدير الفعل أن إذا وإنْ،كما يذكر الأنباري: " فيهما معنى الشرط والشرط يقتضي الفعل فلا يجوز أن يحمل على غيره ".(٢)

ويحذف الفعل بعد إنْ ،وإذا،ولولا وجوبا، والمرفوع بعدهما فاعل لفعل محذوف،يقول ابن عقيل : "وقد يحذف الفعل وجوبا كقوله تعالى:{ وإن أحد من المشركين استجارك }التوبة٦ فأحد فاعل بفعل محذوف وجوبا والتقدير: وإن استجارك أحد استجارك وكذلك كل اسم مرفوع وقع بعد إنْ أو إذا فإنه مرفوع بفعل محذوف وجوبا، ومثال ذلك في إذا قوله تعالى :{ إذا السماء انشقت }الانشقاق١، فالسماء فاعل بفعل محذوف والتقدير إذا انشقت السماء انشقت وهذا مذهب جمهور النحويين".(٣)

وذهب سيبويه إلى أن كل ما ينتصب بعد إنْ ويرفع فهو على تقدير فعل محذوف يقول: " واعلم أنه لا ينتصب شيء بعد إنْ ولا يرتفع إلا بفعل ؛ لأن إنْ من الحروف التي يبنى عليها الفعل وهي إن المجازاة ،وليست من الحروف التي يبتدأ بعدها الأسماء ليبنى عليها الأسماء ".(٤) إن الحديث عن الفعل المحذوف بعد إنْ وإذا يدخل في باب الاشتغال الذي هو " أن يتقدم اسمٌ ويتأخر عنه فعل أو وصف صالح للعمل فيما قبله، مشتغِل عن العمل فيه بالعمل في ضميره أو ملابسه ".(٥)

ومعنى ذلك أنّنا في قولنا: زيداً ضربتهُ قدمنا زيدا على الفعل الذي عمل في الضمير الهاء والتقدير: ضربت زيدا ضربته ؛وعلى ذلك فقد نصب زيد على تقدير فعل محذوف،يقول ابن عقيل:" فذهب الجمهور إلى أن ناصبه فعل مضمر وجوبا؛ لأنّه لا يجمع بين المفسر و المفسر

---

(١).الأندلسي ،أبو حيان ،ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ،ج٢، ص٢٣٧.

(٢).الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج٢ ،ص٦٢٠ .

(٣).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج٢ ، ص ٨٦ .

(٤).سيبويه ، الكتاب ، ج١ ، ص٢٦٣ .

(٥).ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٢٧٩ .

ويكـــون الفـــعل المضمر موافقا في المعنى لذلك المظهر".(١) فيجب أن يكون الفعل المحذوف موافقا للمذكور باللفظ والمعنى .

وقد أوجب الغلاييني حذف الفعل بعد إن وإذا وفي ذلك يقول "ومما جاء فيه حذف الفعل ،مـــع بقاء فاعله ،كل اسم مرفوع بعد أداة خاصة بالفعل والحذف في ذلك واجب ".(٢) وعلى ذلك فقد أعرب الاسم المرفوع بعدهما فاعلا لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور. وقد يعرب ما بعـــد إذا توكيدا للفاعل كما في قول الشاعر :

إذا أنت فضلت امرأ ذا براعة على ناقص كان المديح من النقص

فالأصل في الضمير أنت أن يستتر مع الفعل الظاهر " وقد برز هذا الـــضمير بعـــد اســـتتاره الواجب بسبب حذف فعله وحده ؛إذ لا يبقى الفاعل مستترا بعد حذف عامله . فإذا رجع العامـــل وظهر عاد الضمير الفاعل إلى الاستتار كما كان، فإن ظهر مع ظهور عامله لم يعرب في الرأي الشائع فاعلا ؛ وإنَّما يعرب توكيدا لفظيا للضمير المستتر المماثل له ".(٣)

وقد اختلف النحاة حول إن كان المرفوع بعد إذا وإن فاعلا أم مبتدأ، فمنهم من أعرابه فـــاعلا مقدما للفعل المذكور بعده،يقول العكبري "{ وإنْ أحدٌ مِنَ المشركينَ استجارَكَ } التوبة٦ فأحدٌ فاعل ؛أي إن استجارَ أحدٌ وقال الكوفيون: يرتفع بالعائد، وقال بعضهم: هو مبتدأ ".(٤)

وأورد ابن عقيل ما جاء عن السيرافي في بيان ما اتفق فيه سيبويه و الأخفش قال: " وزعـــم السيرافي أنه لا خلاف بين سيبويه والأخفش في جواز وقوع المبتدأ بعد إذا وإنما الخلاف بينهما في خبره؛ فسيبويه يوجب أن يكون فعلا، والأخفش يجوز أن يكون اسما، فيجوز في أجيئـــك إذا زيد قام، جعل(زيد)مبتدأ عند سيبويه والأخفش،ويجوز أجيئك إذا زيد قائم عند الأخفش فقط ".(٥)

---

(١).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ج٢ ، ص ١٣٠ .

(٢).الغلاييني ،مصطفى ، جامع الدروس العربية ،ص ٣٥٧ .

(٣).حسن ،عباس ، النحو الوافي ، ج٢ ، ص١٤٢ .

(٤).العكبري،أبو البقاء ، اللباب ، ج٢ ، ص٥٧ .

(٥).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج٣ ، ص ٦١ .

وجاء عن ابن جني أنه جوز الرفع على الابتداء قال: " فلا يخلو رفعه من أن يكون بالابتداء كما قلنا أو بفعل مضمر فيفسد أن يكون مرفوعاً بفعل مضمر؛ لأنّ ذلك المضمر لا دليل عليه ولا تفسير له ".(١)

وقد عدّ ابن هشام اعتبار ما بعد إذا وإن مبتدأ وهما من باب الخطأ " ومن الوهم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين في نحو: { وإن امرأة خافت}النساء١٢٨ { وإن أحد من المشركين استجارك } التوبة٦ ،و { إذا السماء انشقت } الانشقاق١ إن المرفوع مبتدأ، وذلك خطأ ؛لأنّه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنّما قاله سهوا؛ وأمّا إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي فلا يعد ذلك الإعراب خطأ؛ لأنّ هذا مذهب ذهبوا إليه ولم يقولوه سهوا عن قاعدة ".(٢)

أمّا لولا فقد اختلف في المرفوع بعدها ،فالكوفيون يعدونه فاعلا والبصريون يعدونه مبتدأ، يقول الأنباري:"ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها نحو :لولا زيد لأكرمتك ،وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء؛ أمّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنّما قلنا إنها ترفع الاسم بعدها؛ لأنّها نائبة عن الفعل الذي لو ظهر لرفع الاسم؛ لأنّ التقدير في قولك: لولا زيد لأكرمتك لو لم يمنعني زيد من إكرامك لأكرمتك، إلا أنّهم حذفوا الفعل تخفيفا وزادوا لا على لو فصار بمنزلة حرف واحد".(٣)

ويذهب ابن هشام مذهب البصريين في ذلك،بقوله:"وليس المرفوع بعد لولا فاعلا بفعل محذوف ولا بلولا لنيابتها عنه ،ولا بها أصالة خلافا لزاعمي ذلك، بل رفعه بالابتداء".(٤)

---

(١).ابن جني ، الخصائص ، ج١ ، ص١٠٤ .

(٢).ابن هشام ،المغني اللبيب ،ص ٧٥٧ .

(٣).الأنباري،أبو البركات،الإنصاف في مسائل الخلاف،ج١،ص٧٠-٧١ .

(٤).ابن هشام،المغني اللبيب،ص٣٥٩.

فاعل كان وما حمل عليها

كان وأخواتها أفعال ناقصة؛ لأنّها لا تكتفي بالمرفوع و تدل على الزمان دون الحدث فهي على ما ذكر العكبري: " أفعال خلعت دلالتها على الحدث وبقيت دلالتها على الزمان ".(١) لذا تدخل كان على الجملة الاسمية التي تخلو من الزمان .وكان وأخواتها أمسى وأصبح وأضحى وظل وبات وصار وليس وما زال وما فتئ وما انفك وما برح وما دام نواسخ ؛ أي أنَّها تنسخ حكم ما بعدها فترفع الأول ويسمى اسمها وتنصب الثاني ويسمى خبرها، وهي بذلك تحدث تغيرا على الجملة الاسمية وورد عند ابن هشام ذلك في قوله:" النواسخ جمع ناسخ وهو في اللغة من النسخ بمعنى الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظلَّ إذا أزالته، وفي الاصطلاح : ما يرفع حكم المبتدأ والخبر".(٢) واختلف في كان وأخواتها من حيث كونها أفعالا أم حروفا، يقول الأنباري : " إن قال قائل أي شيء كان وأخواتها من الكلم قيل أفعال، وذهب بعض النحويين إلى أنّها حروف وليست أفعالا؛ لأنَّها لا تدل على المصدر ".(٣) فعندهم لو دلت على المصدر لكانت أفعالا،يقول الأندلسي: " فذهب ابن السراج وابن شقير والفارسي في أحد قوليه ،وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف ".(٤)والصحيح أن لها مصدرا، وهذا ما أكده ابن عقيل بقوله :" واختلف الناس في كان الناقصة هل لها مصدر أم لا والصحيح أن لها مصدرا ومنه قوله:

ببذل وحلم ساد في قومه الفتى وكونك إياه عليك يسير ".(٥)

وعلى ذلك فالحق أنّها أفعال،ودليل ذلك اتصال الضمائر بها نحو:كانوا،كانا ، وتاء التأنيث الساكنة وتصرفها فنقول:كان ويكون،أضحى يضحي،باستثناء ليس ومادام فهما غير متصرفتين،وذلك أنّ ليس ،مثلا،غير متصرفة: "لأنّها أشبهت ما لأنها تنفي الحال، كما أن ما تنفي الحال ولهذا تجري ما مجرى ليس في لغة أهل الحجاز فلما أشبهت ما وهي حرف لا يتصرف وجب ألا تتصرف ".(٦)

---

(١).العكبري ، أبو البقاء ، اللباب ،ج١، ص١٠٧

(٢).ابن هشام، شرح قطر الندى ،ص١٣٩ .

(٣).الأنباري ،أبو البركات،أسرار العربية، ص١٣٠.

(٤).الأندلسي،أبو حيان ،ارتشاف الضَّرب ،ج٢،ص٧٢.

(٥).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، تحقيق ،ج١ ، ص٢٧٠ .

(٦).الأنباري ،أبو البركات ، أسرار العربية ،ص ١٣١ .

ومنها ما يتصرف تصرفا ناقصا ؛أي يأتي منها الماضي والمضارع ، ولا يأتي منها الأمر يقول الغلاييني: " ما يتصرف تصرفا ناقصا ،بمعنى أنه يأتي منه الماضي والمضارع لا غير،وهو : ما زال وما انفك وما فتئ وما برح ".(١)

والذي يؤكد فعلية ليس دخول الضمائر عليها،يقول ابن السراج: " فأما ليس فالدليل على أنها فعل وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك : لست كما تقول : ضربت ولستما كضربتما ولسنا كضربنا ولسن كضربن ، ولستن كضربتن ، وليسوا كضربوا ".(٢)

تدخل كان وأخواتها على الجملة الاسمية فترفع الأول وتنصب الثاني، وذلك لأنهنَّ " يرفَعْنَ المبتدأ ويسمى اسمهنّ حقيقة وفاعلهنّ مجازاً وينصبنَ الخبر ويسمى خبرهنّ حقيقة ومفعولهنّ مجازا ".(٣)

وكان على ثلاثة أقسام :كان الناقصة ،والتامة ،والزائدة ،أمّا الناقصة فقد سمي ما ينصب الخبر ناقصا،يقول ابن هشام:٠ " لكونه لم يكتف بالمرفوع، وعلى قول الأكثرين؛ لأنّه سلب الدلالة على الحدث وتجرد للدلالة على الزمان والصحيح الأول ".(٤)

أمَّا كان التامة فهي التي تكون بمعنى حدث نحو قول الربيع الفزاري : إذا كان الشتاء فأدفئوني وهي بمعنى حدث ووقع ، وذلك ما ذهب إليه ابن جني بقوله : "وتكون كان دالة على الحدث فتستغني عن الخبر المنصوب تقول: قد كان زيد أي قد حدث وخلق ".(٥) فكان هنا فعل تام يرفع فاعلا إذا حل محل الفعل حدث أو نائب فاعل إذا حل محله خُلِق .وإلى ذلك أشار سيبويه بقوله: " وقد يكون لكان موضع آخر يقتصر على الفاعل فيه تقول : قد كان عبد الله أي قد خلق عبد الله .وقد كان الأمر ؛أي قد وقع الأمر.وقد دام فلان ؛ أي قد ثبت ".(٦)

---

(١).الغلاييني ،مصطفى ، جامع الدروس العربية،ص ٣٨٥.

(٢).ابن السراج ، الأصول في النحو ،ج١ ، ص ٨٢-٨٣ .

(٣).ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٢٣٩ .

(٤).ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ،ص١٥٠ .

(٥).ابن جني ، اللمع في العربية ، ص ٣٧ .

(٦).سيبويه ، الكتاب ، ج١ ،ص٤٦ .

وأورد السيوطي الفرق بين كان التامة والناقصة، يقول : " الفرق بين كان التَّامة والناقصة أنّ التَّامة بمعنى حدث ووجد الشيء ، والنَّاقصة بمعنى وجد موصوفيّة الشيء بالشيء في الزمن الماضي ".(١)

أمَّا كان الزائدة فهي التي تأتي لتأكيد الكلام ،والزائدة لا تعمل؛أي لا ترفع اسما ولا تنصب خبرا، وقد أورد ابن جني ذلك بقوله : "وقد تزاد كان مؤكدة للكلام فلا تحتاج إلى خبر منصوب تقول مررت برجل كان قائم أي مررت برجل قائم وكان زائدة لا اسم لها ولا خبر وتقول زيد كان قائم قال الشاعر:

سراة بني أبي بكر تسامى على كان المسومة العراب " (٢)

وقد ألغى كان؛ لأنّ حروف الجر تدخل على الأسماء لا على الأفعال ،وعلى ذلك فهي زائدة للتوكيد ،وتدخل كان الزائدة في باب التعجب نحو: ما كان أجمل ريحه .

تدخل كان على المعرفة؛ لأنّ الفائدة لا تكتمل بالإخبار عن النكرة؛ فالإخبار يكون عمن يعرف بما لا يعرف ، يقول سيبويه : " واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تَشْغَلُ به كان المعرفة ،لأنَّه حدّ الكلام ،لأنهما شيء واحد ".(٣) فالمعرفة بعد كان الاسم والنكرة الخبر.

اختلف البصريون والكوفيون حول كان الناقصة ،فعند البصريين تدخل كان على الجملة الاسمية فترفع المبتدأ ويسمى اسمها ،وتنصب الخبر ويسمى خبرها،ذكر الأنباري: "وأما كان فليس فعلا حقيقة بل يدل على الزمان المجرد عن الحدث، ولهذا يسمى فعل العبارة :فالمرفوع به مشبه بالفاعل والمنصوب به مشبه بالمفعول فلهذا سمي المرفوع اسما والمنصوب خبرا ".(٤) ويذكر ابن جني أنّ اسم كان شبيه بالفاعل،يقول: " وذلك أنّ اسم كان أشبه بالفاعل من خبر إنّ ألا ترى أنّه يباشر كان مباشرة الفاعل لفعله ويضمر في الفعل كإضمار الفاعل وذلك نحو: كنت أخاك كقولهم ضربت أخاك ".(٥)

وقد رفض الكوفيون أن يكون خبر كان منصوبا تشبيها له بالمفعول ،وذلك؛لأنّ كان عندهم

---

(١).السيوطي ،جلال الدين ، الأشباه والنظائر في النحو ،ج٣ ،ص ٣٣ .

(٢).ابن جني ، اللمع في العربية، ص ٣٨.

(٣).سيبويه ، الكتاب ،ج١ ،ص٤٧ .

(٤).الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج٢ ، ص ٨٢٦ .

(٥).ابن جني ، سر صناعة الإعراب ،ج١،ص٢٨٩.

فعل لازم لا ينصب مفعولا ،لذا فإن خبر كان عندهم منصوب على الحال يقول الأنباري " أمَّا الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أن خبر كان نصب على الحال أن كان فعل غير واقع أي غير متعد ".(١)

وعلى ذلك فإن اسم كان عند الكوفيين فاعل مرفوع ،وخبرها حال لهذا الفاعل، بخلاف البصريين الذين اعتبروا الأول اسما مرفوعا ،والثاني خبرا منصوبا .وكل ما تقدم من أحكام الفاعل يعطى لاسم كان وأخواتها .

وقد وافق شوقي ضيف المدرسة الكوفية بذلك؛ إذ يرى أن رأي الكوفيين هو الصحيح مستشهدا على ذلك بأن كان وأخواتها تأتي لازمة نحو:أمسى زيد ،ويرد على البصريين الذين عدوا ما بعد كان اسما لها؛ لأنها داخلة على الجملة الاسمية بقوله:"فإن ذلك يصدق على كل فعل لازم وفاعله حين يليهما حال مثل بقي محمد جالسا".(٢)

و يرى أن الاسم المرفوع والخبر المنصوب بعد كان ضرب من التحكم الذي لا مبرر له لذا يجب الأخذ بالرأي الكوفي؛ لأنه " يسدّ ثُلمَا ثلاثا :ثُلمة الفعل وأنّ منه تاما ،وناقصا وهو كان وأخواتها ،وثلمة المرفوع بعد الفعل وأنّه ليس فاعلا ،وثلمة الخبر وأنّه قد يكون منصوبا بعد كان وأخواتها ".(٣)

وقد رد شوقي ضيف على من قال إنّ الحال غير ثابتة نحو:جاء محمد ضاحكا ،وأن الأصل فيها أن تكون نكرة ،وأن الأصل في الحال أن تكون مشتقة، بأنّها قد تأتي ثابتة نحو:هذا ثوبك صوفا، وقد تأتي معرفة نحو: أرسل عمرو الإبل العِراك؛أي معتركة ،وجاءت الحال جامدة،نحو: جاء زيد بغتة أما أفعال المقاربة وتسمى كاد وأخواتها من باب تسمية الكل باسم الجزء ، أفعال ترفع المبتدأ ويسمى اسمها وتنصب الخبر ويسمى خبرها .

تقسم أفعال المقاربة ثلاثة أقسام باعتبار معانيها،وإلى ذلك ذهب ابن هشام بقوله: " وضع للدلالة على قُرْبِ الخبر وهو ثلاثة : كَادَ وأَوْشَكَ وكَرَبَ وما وضع للدلالة عَلى رَجَائِه وهو ثلاثة : عَسَى واخلولق وحَرَى، وما وضع للدلالة على الشروع فيه وهو كثير ومنه : أَنْشَأَ وطَفِقَ وجَعَلَ وعَلِقَ وأَخَذَ ".(٤)

---

(١).الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج٢ ، ص ٨٢١ .

(٢).ضيف ، شوقي ،تجديد النحو ، دار المعارف ، القاهرة ،١٩٨٦م،ص١٢.

(٣).المصدر نفسه ،ص١٣.

(٤).ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ج ١،ص ٣٠١ .

وينطبق على اسم كاد وأخواتها ما ينطبق على اسم كان ، أما الخبر في كاد وأخواتها فلا يكون إلا جملة فعلية فعلها مضارع وَشَذّ مجيئه مفرداً، يقول خالد الأزهري: " جملة خبر كان تكون جملة اسمية أو فعلية وجملة خبر كاد لا تكون إلا فعلية فعلها مضارع ".(١)

وقد شَذ مجيئه مفرداً، يقول ابن هشام: " خَبَرُهُنَّ يجب كونُه جملةً وَشَذّ مجيئه مفرداً بعد كاد وعسى ، كقوله : فَأُبْتُ إلى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آئِبَا ،وقولهم :عَسَى الْغُوَيْرُ أَبْؤُسَا ".(٢)

وعلى ذلك فخبر كاد وأخواتها فعل مضارع مسند إلى ضمير يعود إلى اسمها ،ويقترن بخبرها أنْ، فالفعل أوشك وعسى يغلب اقتران خبرهما بها نحو : أوشك زيد أن يذهب ،وقوله تعالى:{عسى ربكم أن يرحمكم}. الإسراء ٨

ويغلب على كاد وكرب عدم اقتران خبرهما بأن ، وتقترن أن وجوبا بخبر حرى واخلولق ،أمَّا أفعال الشروع فيمتنع فيها اقتران الخبر بأن .

حكم الخبر المقترن بأن نحو: أوشكت السماء أن تمطر، ليس الفعل المضارع بل المصدر المؤول ،يقول الغلاييني " فليس المضارع نفسه هو الخبر،وإنما الخبر مصدره المؤول بأن ويكون التقدير: أوشكت السماءُ ذا مطرٍ... وإن كان غير مقترن بها نحو: أوشكت السماء تمطر فيكون الخبر نفسَ الجملة ،وتكون منصوبة محلا على أنها خبر ".(٣)

أي أوشكت السماء تمطر هي ،فالجملة الفعلية المكونة من الفعل تمطر والفاعل المستتر هي في محل نصب خبر لأوشك. أما هذه الأفعال من حيث التصرف فهي تلزم صيغة الماضي إلا أربعة منها ، يقول ابن هشام: " وهذه الأفعال ملازمةٌ لصيغة الماضي إلا أربعة اسْتُعمل لها مضارع، وهي: كاد نحو:{ يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ}النور٣٥ ، و أوشك كقوله: يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِه، وهو أكثرُ استعمالا من ماضيها ،و طَفِقَ، حكى الأخفش: طَفَقَ يَطْفِقُ كضرب يضرب، وطَفِقَ يَطْفَقُ كعلم يعلم، وجعل، حكى الكسائي: إنَّ الْبَعِير لَيَهْرِمُ حتى يجَعلُ إذَا شَرِبَ المَاء مَجَّه ".(٤)

اختصت عسى ويحمل عليها اخلولق وأوشك باستعمالها ناقصة وتامة وذلك إذا كان ما بعدها مصدرا مؤولا، فيكون ذلك المصدر في محل رفع فاعل لها نحو : عسى أن يزور ، واخلولق أن يعود ، وأوشك أن يعمل ،وذهب إلى ذلك ابن عقيل بقوله : " فأن والفعل في موضع رفع فاعل

---

(١).الأزهري ،خالد بن عبد الله ، موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب ،ص٣٨.

(٢).ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،ج١ ،ص ٣٠٢.

(٣).الغلاييني ،مصطفى ، جامع الدروس العربية ،ص ٣٩٥.

(٤).ابن هشام ، المصدر السابق ،ج ١،ص ٣١٨ .

عسى واخلولق وأوشك واستغنت به عن المنصوب الذي هو خبرها ،وهذا إذا لم يل الفعل الذي بعد أن اسم ظاهر يصح رفعه به؛ فإنْ وليه نحو: عسى أن يقوم زيد، فذهب الأستاذ أبو علي الشلوبين إلى أنه يجب أن يكون الظاهر مرفوعا بالفعل الذي بعد أن ،فأن وما بعده فاعل لعسى وهي تامة ولا خبر لها، وذهب المبرد و السيرافي والفارسي إلى تجويز ما ذكره الشلوبين ".(١)

وذهب بعض النحاة إلى أن ما بعد عسى فاعل لها سواء جاء بعدها اسم أو مصدر، وقد أشار إلى ذلك المبرد،بقوله: " اعلم أنَّه لا بدّ لها من فاعل ؛ لأنه لا يكون فعل إلا وله فاعل... وذلك قولك عسى زيد أن ينطلق ،وعسَيْت أن أقوم ".(٢) فعسى عنده فعل اسمها فاعلها وخبرها مفعولها .

وقد خالف المبرد سيبويه الذي أجاز وقوع عسى بمنزلة لعلَّ عند اتصالها بضمير النصب قال: " فأما قول سيبويه :إنَّها تقع في بعض المواضع بمنزلة لعلَّ مع المضمر فتقول :عساك وعساني فهو غلط منه؛ لأنّ الأفعال لا تعمل في المضمر إلا كما تعمل في المظهر ".(٣) فالمفعول الضمير مقدم ، والفاعل مضمر.

وذهب إلى ذلك الأنباري بقوله: " فما موضع أن مع صلتها في نحو: عسى أن يخرج زيد قيل موضعها مع صلتها الرفع بأنه فاعل كما كان زيد مرفوعا بأنه فاعل في نحو: عسى زيد أن يخرج، فإنْ قيل :فهل يجوز أن تحذف أن إذا كانت مع صلتها في موضع رفع قيل لا يجوز ذلك ".(٤) وقد منعوا حذف أن لأننا في قولنا : عسى يخرج زيد نجعل الفعل مكان الفاعل والفعل لا يكون فاعلا .

أمَّا الفعل الذي دلت عليه عسى بعد الاسم نحو: عسى زيدٌ أن يقوم يقتضى أن يكون مفعولا لأن زيدا فاعل أما الكوفيون فعدوه بدلا مرفوعا ممَّا قبله ،يقول العكبري: " إذا وقع الفعل الذي دلَّت عليه عسى بعد الاسم كان موضعه نصباً، كقولك: عسى زيدٌ أن يقوم، وقال الكوفُيون: موضعه رفع على أنَّه بدلٌ ممَّا قبله".(٥) ومذهب الكوفيين بعيد؛ لأنّ الفعل هنا في معنى المفعول

---

(١).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج١،ص٣٤١.

(٢).المبرد ،أبو العباس محمد بن يزيد ، المقتضب ،ج٣،ص٦٨.

(٣).المصدر نفسه ،ج٣ ،ص٧١.

(٤).الأنباري ،أبو البركات ، أسرار العربية، ص ١٢٨.

(٥).العكبري ، أبو البقاء ، ج١،ص١٩٢.

كما أن إبدال الفعل من الاسم لا يجوز .والجدير بالذكر أن عسى عند الكوفيين حرف بمنزلة لعل أمَّا إذا قدم الاسم على عسى نحو : زيد عسى أن يقوم صح أن نقول إن المصدر المؤول فاعل لعسى ، أو أن نجعله فعلا ناقصا واسمه ضمير ،وعرض ذلك ابن جني بقوله: "وتقول عسى زيد أن يقوم فـ "أن" وما بعدها في موضع رفع بـ "عسى" و زيد رفع بـ "يقوم" وكفت صلة أن من خبر عسى ،وتقول: زيد عسى أن يقوم، واسم عسى مضمر فيها، فإنْ ثنيت على هذا أو جمعت أو أنثت قلت: الزيدان عسيا أن يقوما، والزيدون عَسَوا أنْ يقوموا، وهند عَسَتْ أن تقوم ... فإن لم تجعل في عسى ضميرا كانت بلفظ واحد تقول زيد عسى أن يقوم والزيدان عسى أن يقوما فـ (إنّ) الآن وما بعدها في موضع رفع بعسى واستغني بما ضمنه اسمها من الحدث عن ذكر الحدث في خبرها ".(١)

---

(١).ابن جني ، اللمع في العربية ،ص١٤٥.

فاعل الوصف الذي يسد مسد الخبر

فاعل الوصف على نحو أقائم الزيدان ،وما قائم الزيدان ،وقد جـاء في شرح ابن عقـيل "(١)

وأول مبتدأ و الـــــثاني فاعل أغنـــى في أسار ذان

وقس وكاستفهام النفي وقد يجوز نحو فائز أولوا الرشد

ومعنى فاعل أغنى ؛ أي أغنى عن الخبر ،ومعنى القول في أسار ذان ؛ أي في قولـك أسـار ذان فالهمزة في أسار للاستفهام وسار مبتدأ ،و ذان فاعل نقول: فاعل سار مبني على الألف في محل رفع ،لأنه اسم إشارة مثنى ،والفاعل سدَّ مسد الخبر ؛ أي أغني عن ذكر الخبر.

وجاء عند أبي حيان معنى الوصف المغني بقوله : "والوصف المغني هو اسم الفاعـل واسـم المفعول ونحوهما من الأسماء المشتقة التي لها عمل ،وما جرى مجراها باطّراد ".(٢)

ويوضح ابن هشام علة جواز فاعل الوصف بقوله : " يكونا مبتدأ وفاعلا سد مسد الخبر نحـو أقائم الزيدان، وإنما جاز ذلك؛ لأنّه في قوة قولك: أيقوم الزيدان، وذلك كلام تام لا حاجة له إلى شيء ".(٣)

ويقاس على ذلك كل وصف اعتمد على استفهام أو نفي ، فمثال فاعل الوصف الـذي اعتمـد على استفهام قولنا :أقائم الرجلان؛ فالهمزة في أقائم للاستفهام، وقائم اسم فاعل ويعـرب مبتـدأ والرجلان فاعل سد مسد الخبر ، أما إذا كان المبتدأ اسم مفعول فيسد مسد الخبر نائب فاعل على نحو :أمضروب الرجلان؛ فالهمزة للاستفهام ومضروب مبتدأ والرجلان نائب فاعل أغنى عـن الخبر .

لكل مبتدأ خبر فإن كان المبتدأ وصفا يستغنى بمرفوعه عن الخبر، وقد اشترط بعضهم لفاعل الوصف الاعتماد على النفي والاستفهام ،وبعضهم أجاز ذلك دون اعتماد،وأورد ذلك ابن عقيـل بقوله: "ومذهب البصريين إلا الأخفش أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك فأجازوا قائم الزيـدان؛ فقـائم مبتـدأ والزيدان فاعل سد مسد الخبر".(٤)

---

(١).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج١، ص١٨٨.

(٢).الأندلسي ،أبو حيان ،ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ،ج٢، ص٢٥.

(٣).ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ،ص٥٠ .

(٤).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج١، ص١٩٢.

أما الاستغناء بالفاعل عن الخبر إذا اعتمد الوصف على نفي فيكون بأن يسبق بحرف نفي فجملة أسار ذان لو جعلنا فيها بدل الهمزة ما لقلنا ما النافية وسار مبتدأ و ذان فاعل سدّ مسد الخبر .

أما الاستغناء بالفاعل عن الخبر من غير اعتماد الوصف على نفي أو استفهام ،فجائز على نحو قولنا :فائز أولو الرشد ، أي قد يجوز استعمال هذا الوصف من غير أن يسبقه النفي أو الاستفهام،يقول ابن عقيل:"وزعم المصنف أن سيبويه يجيز ذلك على ضعف ومما ورد منه قوله:

فخيرٌ نحن عند الناس منكم إذا الداعي المثوِّب قال يالا

فخير مبتدأ ونحن فاعل سد مسد الخبر، ولم يسبق خير نفي ولا استفهام ".(١) ولا يغني الوصف عن الخبر إذا تأخر،يذكر الأندلسي ذلك،بقوله: " وشرط هذا الوصف أن يتقدم فلو تأخر نحو:أخواك خارج أبوهما لم يكن من الوصف الذي يغني مرفوعه عن خبر المبتدأ، والمرفوع بهذا الوصف مغن عن الخبر واحترز من نحو :أقائم أبواه زيد؛ فالفاعل فيه غير مغن عن الخبر فزيد مبتدأ،وقائم خبر مقدم وأبوه مرفوع به ". (٢)

---

(١). ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج١، ص١٩٤.

(٢).الأندلسي ،أبو حيان ،ارتشاف الضَّرب من لسان العرب،ج٢،ص٢٥.

حكم تطابق الوصف مع فاعله المغني عن الخبر

والثاني مبتدأ وذا الوصف خبر إن في سوى الإفراد طبقا استقر (١)

فالوصف إما أن يكون مفردا وما بعده مفردا أو مثنى وما بعده مثنى أو جمعا وما بعده جمعا،ويذكر ذلك ابن عقيل بقوله: " وهو قسمان: ممنوع، وجائز؛ فإن تطابقا إفرادا نحو: أقائم زيد جاز فيه وجهان: أحدهما أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعل سد مسد الخبر، والثاني أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرا ويكون الوصف خبرا مقدما، ومنه قوله تعالى : { أراغب أنت عن آلهتي يا إبراهيم }مريم٤٦، فيجوز أن يكون أراغب مبتدأ وأنت فاعل سد مسد الخبر، ويحتمل أن يكون أنت مبتدأ مؤخرا و أراغب خبرا مقدما ".(٢)

وإن حصل التطابق تثنية وجمعا نحو: أقائمان الزيدان ،و أقائمون الزيدون نعرب ما بعد الوصف مبتدأ ،والوصف خبر مقدم .

أما في حالة عدم التطابق فهناك وجهان: أحدهما يصح والآخر لا يصح ،فأما ما لا يصح فيكون على نحو: أقائمان زيد ،و أقائمون زيد .وأما ما يصح فعلى نحو قولنا: أقائم الزيدان و أقائم الزيدون ، وفي هذه الحالة يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا سد مسد الخبر يقول ابن هشام : " وإذا لِمُ يطابق الوصف ما بعده تَعَيَّنَتِ ابتدائيتُهُ نحو: أ قائمٌ أخوكَ ،وإن طابقهُ في غير الإفراد تعينت خبريته نحو : أقائمانِ أخوَاك و أقائمون إخوتكَ ".(٣)

وكذلك إذا كان الوصف مفردا وما بعده جمعا، فإنّه يتعين أن يكون الوصف مبتدأ ، وما بعده فاعلا أغنى عن الخبر، ومثال ذلك أن نقول: أقائم الرجال ،فقائم مبتدأ والرجال فاعل سدّ مسد الخبر ،ولا يصح أن نقول :قائم خبر والرجال مبتدأ مؤخر؛ لأنّك لو قلت ذلك لأخبرت بالمفرد عن الجمع .

وإذا كان الوصف مما يستوي فيه المفرد والجمع جاز الوجهان على نحو:أجُنب الرجلان فيجوز لنا أن نجعل جنب خبرا مقدما والرجلان مبتدأ مؤخرا ،أو أن نقول جنب مبتدأ والرجلان فاعل أغنى عن الخبر .

---

(١).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج١، ص١٩٦.

(٢).المصدر نفسه ،ج١ ،ص١٩٨ .

(٣).ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ،ج١ ، ص١٩٣ .

وكذلك قولنا أجنب الرجال ، يجوز فيها الوجهان ،فنقول: جنب خبر مقدم والرجال مبتدأ مؤخر ويجوز أن نقول: جنب مبتدأ والرجال فاعل سد ّمسد الخبر. قال تعالى:{ وإن كنتم جنبا فاطهروا}المائدة٦ فأخبر بجنب وهي مفردة عن الجماعة؛ لأنّ جُنُب مما يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع .

فاعل نِعْمَ وبِئْسَ وحبذا

نعم وبئس فعلان جامدان لا يتصرفان يجيئان للحمد والذم وهما كما يذكر ابن السراج: " فعلان ماضيان كان أصلهما نِعَمَ و بِئسَ فكسرت الفاءان منهما من أجل حرفي الحلق وهما العين في نِعَم والهمزة في بِئسَ فصار نِعمَ وبِئسَ كما تقول : شهد فتكسر الشين من أجل انكسار الهاء ثم أسكنوا لها العين من نِعْمَ والهمزة من بئس كما يسكنون الهاء من شهد فيقولون شهد ".(١)

اختلف النحاة فيهما ،فمنهم من قال: إنّهما اسمان ،ومنهم من قال: إنّهما فعلان،يقول الأنباري: " اختلف النحويون في ذلك فذهب البصريون إلى أنهما فعلان ماضيان لا يتصرفان واستدلوا على ذلك من ثلاثة أوجه الوجه الأول: أن الضمير يتصل بهما على حد اتصاله بالأفعال، فإنّهم قالوا نعما رجلين، ونعموا رجالا كما قالوا قاما و قاموا، والوجه الثاني: أن تاء التأنيث الساكنة التي لم يقلبها أحد من العرب هاء في الوقف تتصل بهما كما تتصل بالأفعال نحو: نعمت المرأة وبئست الجارية والوجه الثالث: أنهما مبنيان على الفتح كالأفعال الماضية ولو كانا اسمين لما بنيا على الفتح من غير علة ".(٢)أما الكوفيون فقد اعتبروا نعم وبئس اسمين مبتدأيْن ،يقول الأنباري: " ذهب الكوفيون إلى أن نعم وبئس اسمان مبتدآن... فاحتجوا بأن قالوا الدليل على أنهما اسمان دخول حرف الخفض عليهما؛ فإنّه قد جاء عن العرب أنها تقول ما زيد بنعم الرجل، قال حسان بن ثابت :

ألست بنعم الجار يؤلف بيته أخاقلة أو مُعْدِم المال مصرما

وحكى عن بعض فصحاء العرب أنه قال: نعم السير على بئس العير"(٣).وقالوا أيضا إنهما قد يسبقا بأداة نداء؛ والنداء للأسماء وأنهما لا يتصرفان والأصل بالفعل التصرف .

وذهب الخليل بن أحمد الفراهيدي إلى أنهما حرفان لنصب النكرة ورفع المعرفة يقول: " فهذه حروف تنصب النكرة ،وترفع المعرفة ،تقول :بئس رجلا زيد، ونعم رجلا محمد نصبت رجلا؛ لأنّه نكرة، ورفعت زيدا ومحمدا لأنهما معرفتان ".(٤)

---

(١).ابن السراج ، الأصول في النحو ، ،ج١ ، ص ١١١ .

(٢).الأنباري ،أبو البركات ، أسرار العربية، ص ١٠٢.

(٣).الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج١ ، ص ٩٧_٩٨ .

(٤).الفراهيدي ،الخليل بن أحمد ، الجمل في النحو، تحقيق فخر الدين قباوة ، ط٥، ١٩٩٥م،ص٩٧ .

والأولى أنهما فعلان على ما ذكر ابن الأنباري وقد علل الجر بقوله : " والصحيح ما ذهب إليه البصريون؛ وأمّا ما استدل به الكوفيون ففاسد؛ أما قولهم أنهما اسمان لدخول حرف الجر عليهما قلنا هذا فاسد؛ لأنّ حرف الجر إنما دخل عليهما على تقدير الحكاية، فلا يدل على أنهما اسمان؛ لأنّ حرف الجر قد دخل على تقدير الحكاية... والتقدير في قوله : ألست بنعم الجار يؤلف بيته ألست بجار مقول فيه نعم الجار ".(١)

وقد علل البصريون دخول أداة النداء بأنها داخلة على الاسم المحذوف للعلم به فقولنا: يا نعم الرحيم تقديره: يا الله نعم الرحيم .ومما يدلل على أنهما فعلان استتار الضمير الفاعل فيهما؛ فالضمير لا يستتر إلا في الأفعال .

ونعم وبئس فعلان غير متصرفين فلا يستعمل منهما غير الماضي ،وهذا لا يخرجهما من كونهما أفعالا؛ ذلك أن عدم التصرف كما علله الغلاييني يتمثل في: " لزومها أسلوبا واحدا في التعبير؛ لأنها لا تدل على الحدث المتطلب للزمان حتى تحتاج إلى التصرف بحسب الأزمنة؛ فمعنى المدح والذم لا يختلف باختلاف الزمان ".(٢)

وفاعل نعم وبئس يلزم الجنس، وذلك كما يقول الأنباري: " لوجهين أحدهما: أن نعم لما وضعت للمدح العام، وبئس للذم العام ،خص فاعلهما باللفظ العام، و الوجه الآخر إنما وجب أن يكون اسم جنس ليدل على أن الممدوح أو المذموم مستحق للمدح أو الذم في ذلك الجنس ".(٣)

ولفاعل نعم وبئس أحكام ،يقول ابن هشام: " أن يكون اسما معرفا بالألف واللام ،نحو:{ نِعْمَ العَبْدُ }ص٤٤ ،أو مضافا لما فيه أل ، كقوله تعالى :{ وَلَنِعْمَ دَارُ المتَّقينَ }النحل٣٠ { فلبئس مثوى المتكبِّرين }النحل٢٩، أو مضمراً مستتراً مُفسَّراً بنكرة بعده منصوبة على التمييز ، كقوله تعالى :{ بئس للظالمين بدلا }الكهف٥٠ أي بئس هو_ أي البدل_ بدلاً ".(٤)

وقد زعم بعض النحاة أن فاعل نعم وبئس لا يكون ضميرا وذلك على نحو ما أورده ابن عقيل

---

(١).الأنباري ،أبو البركات ، أسرار العربية، ص ١٠٤_١٠٥ .

(٢).الغلاييني ، مصطفى ، جامع الدروس العربية ،ص ٥٩.

(٣).الأنباري ،أبو البركات ، أسرار العربية، ص ١٠٨ .

(٤).ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص٢٠٤ .

قال: " نعم قوما معشره؛ ففي نعم ضمير مستتر يفسره قوما ومعشره مبتدأ ، وزعم بعضهم أن معشره مرفوع بنعم وهو الفاعل ولا ضمير فيها ،وقال بعض هؤلاء: إن قوما حال، وبعضهم إنه تمييز، ومثل نعم قوما معشره قوله تعالى { بئس للظالمين بدلا } الكهف٥٠ ".(١)

إلا أن أغلب النحاة قال بجواز كون فاعلهما ضميرا مفردا مستترا يفسره اسم نكرة ، ولا يجوز إبرازه في التثنية والجمع،يقول ابن هشام: " حكم ضمير نعم وبئس في وجوب كون مفسره تمييزا وكونه هو مفردا ".(٢) وعلى ذلك لا يجوز قومك نعموا رجالاً ولا قومك بئسوا أصحاباً .

بعد ذكر فاعل نعم وبئس يؤتى بالمخصوص بالمدح أو الذم الذي لا يأتي إلا معرفا وذلك لعدم جواز تقدم المخصوص على الفاعل، نحو: نعم زيد الرجل، أو على التمييز، وذكر ابن هشام ذلك بقوله : " ولا يجوز بالإجماع أن يتقدم المخصوص على الفاعل ؛ فلا يقال نعم زيدٌ الرَّجلُ ولا على التمييز، خلافا للكوفيين ؛ فلا يقال نعم زيدٌ رجلاً ، ويجوز بالإجماع أن يتقدم على الفعل والفاعل نحو : زيدُ نعم الرَّجلُ ، ويجوز أن تحذفه إذا دلَّ عليه دليل قال الله تعالى: { إنَّا وجدناه صابرا نعم العبد إنَّه أوَّاب}ص٤٤ أي ؛هو أي؛ أيوب ".(٣)

ويعرب المخصوص مبتدأ ، والجملة الفعلية قبله خبرا له فعند قولنا: نعم زيد الرجل ،فنعم فعل ماض جامد،و زيد فاعل مرفوع والرجل مبتدأ مؤخر مرفوع خبره قبله وهو الجملة الفعلية من الفعل نعم والفاعل زيد ، ومنهم من قال:إنّ المخصوص خبر لمبتدأ محذوف تقديره مع نعم الممدوح ومع بئس المذموم ،وعلى ذلك فالتقدير فيما سبق نعم زيد الممدوح الرجلُ ،وقد أشار إلى ذلك الزمخشري بقوله : " وفي ارتفاع المخصوص مذهبان أحدهما أن يكون مبتدأ خبره ما تقدمه من الجملة كأن الأصل زيد نعم الرجل، والثاني أن يكون خبرا لمبتدأ محذوف والتقدير نعم الرجل هو زيد ".(٤)

واختلف النحاة في إعراب ما ،وهذا الخلاف على اعتبار نوعها؛فإنّ كانت نكرة بمعنى شيء فهي تمييز ،وإن كانت معرفة لأنها اسم موصول بمعنى الذي فهي فاعل . يقول الراجحي: "إن كانت موصولا فهي فاعل والجملة بعده صلة له ،وإن كانت نكرة فهي تمييز والجملة بعده صفة له

---

(١).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ، ،ج ٣، ص ١٦٢.

(٢).ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٦٣٨ .

(٣).ابن هشام ، شرح قطر الندى وبل الصدى ، ص٢٠٤ .

(٤).الزمخشري ، المفصل ،ص٣٦٢_٣٦٣.

ويكون تقدير الكلام نعم شيئا تفعلُ الخيرُ ".(١) وهذا تقدير قولنا نعم ما تفعل الخير ،فنعم فعل ماض جامد وما تمييز مبني على السكون ،وتفعل فعل مضارع فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره أنت، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب نعت ، والخير مبتدأ مؤخر.يقول ابن عقيل :" واختلف في ما هذه فقال قوم هي نكرة منصوبة على التمييز وفاعل نعم ضمير مستتر، وقيل هي الفاعل وهي اسم معرفة وهذا مذهب ابن خروف ونسبه إلى سيبويه ".(٢)

أما القول في تأنيث نعم وبئس وتذكيرهما فجائز أن نقول: نعم المرأة ونعمت المرأة يقول الزمخشري: " يؤنث الفعل ويثنى الاسمان ويجمعان، نحو قولك: نعمت المرأة هند وإنْ شئت قلت نعم المرأة، وقالوا: هذه الدار نعمت البلد، لما كان البلد الدار، كقولهم: من كانت أمك، وقال ذو الرمة:

أو حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد

وتقول: نعم الرجلان أخواك، ونعم الرجال إخوتك، ونعمت المرأتان هند و دعد، ونعمت النساء بنات عمك".(٣)

يحمل على نعم حبذا للمدح، وعلى بئس لا حبذا للذم،يقول ابن هشام: " يُقَال في المدح حَبَّذَا وفي الذم لا حَبَّذَا قال:

أَلا حَبَّذَا عَاذِرِي فِي الْهَوَى وَلَا حَبَّذَا الْجَاهِلُ العَاذِلُ "(٤)

وحبذا مركبة من الفعل حبَّ والاسم ذا فهما بمثابة الشيء الواحد، وقد يقال: وحَبذا أو حُبذا وهذا ما ذكره الزمخشري بقوله : " ومعنى حب صار محبوبا جدا وفيه لغتان فتح الحاء وضمها ".(٥)

وتفترق حبَّذا عن نعم وبئس بأنها تدخل على النكرة والمعرفة، يقول الزجاجي: " حبذا مدح ولكنها تقع على كل اسم،ولا تقع نعم وبئس إلا على معرفة بالألف واللام أمّا ما أضيف إلى ما

---

(١).الراجحي،عبده ، التطبيق النحوي ،ص٣٢٢ .

(٢).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج ٣، ص ١٦٦.

(٣).الزمخشري ، المفصل ،ص٣٦٣.

(٤).ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ٣ ،ص ٢٨٣ .

(٥).الزمخشري ، المفصل ، ص٣٦٤.

فيه ألف ولام أو على المضمر منهما ".(١) وتستعمل حبذا على لفظ واحد في حالة التثنية والجمع والتأنيث نحو: حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند وذلك " أنها جرت في كلامهم مجرى المثل والأمثال لا تتغير بل تلزم سننا واحدا وطريقة واحدة ".(٢)

واختلف النحاة في حبذا، فمنهم من قال إنها اسم، وإلى هذا ذهب أكثر النحاة واحتجوا بأن قالوا: إن الاسم يغلب على الفعل لأنه الأقوى ،ومنهم من قال: إنها فعلية لأنها بدأت بالفعل والقوة للجزء الأول ،وذهب غيرهم إلى أنها مركبة من اسم وفعل ، فهي "مركبة من فعل ماض واسم هو فاعل فلا يغلب أحدهما على الآخر".(٣)

والأخير ما ذهب إليه سيبويه ،قال ابن هشام " ومذهبُ سيبويه أن حَبَّ فعلٌ و ذا فاعلٌ وأنهما باقيان على أصلهما ".(٤)

وبناء على ذلك اختلفوا في الإعراب فمنهم من قال: إن الفعل حبَّ والفاعل ذا ،ومنهم من قال في نحو قولنا: حبَّذا زيد ؛ حبَّذا مرفوع بالابتداء وزيد خبره مرفوع. وجاء عند ابن عقيل أن المبرد وابن السراج وابن هشام وابن عصفور ذهبوا إلى أن "حبذا اسم وهو مبتدأ والمخصوص خبره ، أو خبر مقدم والمخصوص مبتدأ مؤخر".(٥)

وإلى ذلك ذهب ابن جني،فعنده إذا دخلت على معرفة ترفعه على الخبرية ،وإذا دخلت على النكرة تنصبه على التمييز نحو: حبَّذا زيدٌ، فعنده زيد رفع على الخبرية ، والتمييز نحو: حبَّذا رجلاً زيد فنصب رجلا على التمييز،يقول : " وهي ترفع المعرفة وتنصب النكرة التي يحسن فيها (من) على التمييز. تقول: حبذا زيد، وحبذا أخوك، فحبذا في موضع اسم مرفوع بالابتداء وزيد في موضع خبره وحقيقة القول أنّ الأصل فيها حَبُبَ كـ"كَرُم" فأسكنت الباء وأدغمت في الثانية، و"ذا" مرفوع بفعله، وزيد يرتفع كما يرتفع بعد نعم وبئس ".(٦)

---

(١).الزجاجي ،أبو القاسم عبد الرحمن، حروف المعاني، تحقيق علي توفيق الحمد ، مؤ سسة الرسالة ، بيروت ط١، ١٩٨٤م ،ص١٦ .

(٢).الأنباري ،أبو البركات ، أسرار العربية،ص ١١٢ .

(٣).المصدر نفسه ،ص١١٣ .

(٤).ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ٣ ،ص ٢٨٤ .

(٥).ابن عقيل ، شرح ابن عقيل ،ج ٣، ص ١٧٠.

(٦).ابن جني ،اللمع في العربية ،ص١٤٢.

ومنهم من قال إن زيدا بدل من ذا في قولنا حبَّذا زيد ،أو أن تجعل زيدا خبرا لمبتدأ محـــذوف وإلى ذلك ذهب الأنباري بقوله: "أن تجعل ذا مرفوعا بأحب ارتفاع الفاعل بفعله وتجعـــل زيـــدا بدلا منه والوجه الثالث: أن تجعل زيدا خبر مبتدأ محذوف كأنه لما قيل حبذا قيل: من هـــو؟ قيل زيد ؛أي هو زيد ،والوجه الرابع: أن تجعل زيدا مبتدأ وحبذا خبره ،والوجه الخامس: أن تكـــون ذا زائدة ".(١) والقصد بالزائدة أن حبَّذا فعل وما بعدها فاعل في نحو حبّذا زيدٌ وهذا أضـــعف الآراء،يقول ابن هشام: "وإذا قيل حبذا اسم للمحبوب فهو مبتدأ وزيد خبر أو بالعكس عند مـــن يجيز في قولك زيد الفاضل وجهين، وإذا قيـــل بأن حبذا كله فعل فزيد فاعل وهذا أضعف مـــا قيل؛ لجواز حذف المخصوص كقوله:

ألا حبذا لولا الحياءُ وربما منحت الهوى ما ليس بالمتقارب

والفاعل لا يحذف ".(٢) ولا يجوز أن يتقدم المخصوص بالمدح على حبَّذا فلا نقول زيد حبَّـــذا رجلاً .

أمّا ساء فتستخدم استخدام بئس محكوماً له ولفاعله بما ذكرنا فساء كما يذكر ابن هشام: " فـــي الأصل سَوَأَ بالفتح فحول إلى فَعُلَ بالضم فصار قاصراً، ثم ضُمِّن معنى بئس فـــصار جامـــدا قاصرا محكوما له ولفاعله بما ذكرنا؛ تقول : سَاءَ الرَّجُلُ أَبُـــو جَهْـــل و سَـــاءَ حَطَـــبُ النَّـــارِ أَبُو لَهَبٍ ".(٣)

---

(١).الأنباري ،أبو البركات ، أسرار العربية، ص ١١٣ .

(٢).ابن هشام ، مغني اللبيب ، ص ٧٢٥ .

(٣).ابن هشام ، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ج ٣ ،ص ٢٨١ .

فاعل خَلاَ وعَدَا وحَاشَا

وتستخدم حروف جر فتجر ما بعدها ،وأفعالا ماضية فاعلها مستتر تنصب المفعول بعدها يقول الغلاييني: "والنصب بخلا وعدا كثير ، والجر بهما قليل.والجر بحاشا كثير والنصب بها قليل ".(١)

إلا أن سيبويه عدَّ حاشا في الاستثناء حرف وفي غيره فعل ،يقول أبو حيان: " وذهب بعض الكوفيين، والمبرد ،والفراء إلى أنّها فعل ناصب للاسم بعدها بمنزلة عدا زيدا وخلا زيدا ،وجوز المبرد في الاستثناء الوجهين. وذهب بعض الكوفيين إلى أنَّها فعل استعملت استعمال الحروف فحذف فاعلها ،والذي يظهر أن سيبويه لا ينكر أن ينطق بها فعلا في غير الاستثناء؛ ففي الاستثناء حرف وفي غيره فعل".(٢) عدَّ الفراء حاشا فعلا لا فاعل له والنصب بعده حملا على إلا، أمّا سيبويه فعدَّها حرفا؛ لأنّها لا تقبل ما يدخل على الأفعال، فلا يقال ما حاشا كما نقول ما خلا وما عدا، وذلك لأن زيادة ما قبل حاشا قليلة.وذهب المبرد إلى أنها فعل وقد تكون حرفا.

أمَّا خلا فتكون فعلا وحرفا، يقول الأنباري: " فإذا كانت فعلا كان ما بعدها منصوبا وتتضمن ضمير الفاعل وإذا كانت حرفا كان ما بعدها مجرورا؛ لأنَّها حرف جر، فإن دخل عليها ما كانت فعلا ولم يجز أن تكون حرفا ".(٣) وذلك نحو قولنا: جاء القوم خلا زيدا ، فخلا فعل ماض فاعله مستتر استتارا واجبا تقديره هو، وزيدا مفعول به منصوب ،وتقول: جاء القوم خلا زيد، فخلا حرف جر وزيد اسم مجرور ،وإذا ما اقترنت ما بخلا فهو فعل نحو: جاء القوم ما خلا زيدا فخلا فعل فاعله ضمير مستتر وجوبا تقديره هو، فالفاعل مضمر لا يثنى، ولا يجمع، وزيد مفعول به منصوب .

وهناك من أجاز الجر إذا ما سبقت عدا وخلا بما ،ويعلل ابن هشام ذلك بقوله: "أمَّا وجوبُ النصب فلأن ما الداخِلة عليهما مصدرية وما لا تدخل إلا على الجملة الفعلية وأما جواز الخفض فعلى تقدير ما زائدة لا مصدرية وفي ذلك شذوذ؛ فإنّ المعهود في زيادة ما مع حرف الجر أنْ لا تكون قبل الجار والمجرور بل بينهما، كما في قوله تعالى :{ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَادِمِين }المؤمنون٤٠ ".(٤)

---

(١).الغلاييني ، مصطفى ، جامع الدروس العربية ،ص ٥٣٥.

(٢).الأندلسي ،أبو حيان ،ارتشاف الضَّرب من لسان العرب ،ج٢، ص٣١٧.

(٣).الأنباري ،أبو البركات، أسرار العربية، ص ١٩٣

(٤).ابن هشام ، شرح شذور الذهب ، ص ٣٤٠.

وقد رفض عباس حسن تأويل ما بالزائدة مع هذه الأفعال؛ فهو يرى أن: " لا خير في هذا التأويل؛ لأنّ العربي الذي نطق بتلك الأمثلة لا يعرف ما المصدرية ، ولا الزائدة ، ولا شيئا من هذه المصطلحات النحوية التي ظهرت أيام تدوين العلوم ،وجمعها ،وتأليفها ولا شأن له بها ".(١)

أما عدا فإنّها إنْ قدرت على أنّها حرف جرت وهو قليل، وإن قدرتها فعلا تنصب بها على المفعولية وتقدر الفاعل مضمرا فيها وهو الأعم الأكثر ،إلا أن سيبويه يعدها فعلا دائما يقول ابن هشام: " لم يُجَوِّزْ سيبويه في المستثنى بِعَدَا غيرَ النصبِ لأنه يرَى أنها لا تكون إلا فعلا ".(٢)

واختلف النحاة في الاستثناء المفرغ الذي يتم بإلا وهو الاستثناء المنفي المحذوف منه المستثنى منه. وسمي مفرغا؛ لأنّ "ما قبل الحرف تفرغ للعمل فيما بعده ".(٣)

ومحور الخلاف أننا عند قولنا: ما حضر إلا زيد؛ نعرب زيدا فاعلا مع وجود فاعل محذوف تقديره أحد ،وعلى نحو ذلك قولنا : ما طعامك أكل إلا زيد؛ وقد رفضها الكوفيون وأجازها البصريون ، يقول الأنباري : " أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا: إنّما قلنا ذلك؛ لأنّ الأصل في زيد أن لا يكون هو الفاعل، وإنما الفاعل في الأصل محذوف قبل إلا؛ لأنّ التقدير فيه: ما أكل أحد طعامك إلا زيد ... وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا إنما جوزنا ذلك؛ لأنّ زيد مرفوع بالفعل والفعل متصرف فجاز تقديم معموله عليه كقولهم عمرا ضرب زيد ".(٤)

وعلى ذلك فزيد عند الكوفيين بدل من الفاعل المستتر أحد،وعند البصريين أحد مقدرة على المعنى لا على اللفظ، والفعل لا بدَّ له من فاعل؛ فالاسم بعد إلا قام مقام المستثنى منه المحذوف الذي هو في الحقيقة الفاعل ،وذهب الغلاييني إلى ذلك بقوله: " فلما حذف الفاعل تفرغ الفعل لما بعد إلاَّ فرفع ما بعدها على أنه فاعل في اللفظ لا في المعنى ".(٥)

---

(١).عباس حسن ، النحو الوافي ، ج٢،ص٣٥٧.

(٢).ابن هشام ، شرح شذور الذهب ،ص ٣٤٦.

(٣).الراجحي،عبده ، التطبيق النحوي ،ص٣٠٤ .

(٤).الأنباري ، أبو البركات ، الإنصاف في مسائل الخلاف ،ج١ ، ص ١٧٤ .

(٥).الغلاييني ، مصطفى ، جامع الدروس العربية،ص ٣٥٩.

النتائج والتوصيات

توصل الباحث إلى عدة نتائج منها:

_ أنّ أغلب آراء النحاة تتفق بأن الفاعل اسم صريح أو ما في تأويله مسند للفعل أو شبهه ،ومنهم من خص الفاعل بالقيام بالفعل،وأظن ذلك من باب التغليب ؛لأنّنا عندما نقول:تحركت الأشجار لا يمكن أن يكون الفاعل هنا من قام بالفعل وإنّما اعتبر فاعلا لأنّه مسند إلى الفعل .

_ أنّ الأصل في الفاعل أن يكون معرفة لأنّه المحكوم عليه ،والأصل في الإخبار عنه أن يكون معرفة ،ولكن جاز أن يكون نكرة ؛لأنّ النكرة هي الأصل ،والتعريف طارئ نحو:جاء رجل إلى البيت .

_ أنّ الأصل في الفاعل الرفع، وقد يجر الفاعل بحروف الجر الزائدة شرط أن تكون حروف الجر غير متعلقة ؛لأنّ التعلق هو من تمام المعنى ، والزائد لا معنى له ،وإنّما يأتي في الكلام للتقوية والتوكيد .

_ يرتبط الفعل بالفاعل بعلاقة الإسناد الفعلي،فهما بمنزلة الشيء الواحد ،فلا يغني واحد منهما عن الآخر لذا فالأصل في الفاعل أن يذكر بعد ذكر الفعل لما بينهما من رابطة قويّة؛ ذلك أنه لا يكون فاعلا إلا بعد صدور الفعل منه .

_ منع البصريون تقدم الفاعل على الفعل ،واعتبروه مبتدأ إذا تقدم ،لأنه يفقد وظيفة الفاعلية بينما أجاز الكوفيون ذلك،وقول الكوفيين جائز معنى حينما يكون الخبر جملة فعلية نحو :الطالب أنجز واجباته ، فيمكن أن نعد الطالب فاعلا من حيث المعنى لأنه هو الذي أنجز وتقديمه هو مجرد مسألة اهتمام به أو تركيز عليه هو أكثر من الفعل نفسه .ولكن كيف نقول في أمثال هو أحد ؟ هل يمكن أن نقول إن هو فاعل؟.

_ الفاعل لا يأتي إلا مفردا ،وقد يأتي جملة على سبيل الحكاية باعتبار الجملة كلها كتلة واحدة وحجتهم في ذلك قوله تعالى :{ ثم بدا لهم من بعد ما رأوا الآيات ليسجننه}يوسف٣٥.فجعلوا جملة يسجننه في محل رفع فاعل للفعل بدا.

_ لكل فعل فاعل واحد ،وإذا جاء في المعنى أكثر من فاعل كان الرابط بينها وبين الفاعل الذي يلي الفعل حرف العطف ،فنعرب الأول فاعلا أمّا البقية فيتبع بالحكم والمشاركة بحرف العطف ويعرب اسما معطوفا .

_ الأصل في الفاعل أن لا يحذف بل يستتر ؛لأنّ الحذف من صفات الاسم الظاهر،وحذفه يعني عدم وجوده؛أمّا الاستتار فيكون للضمير وهو بمثابة المذكور،والأصل أن لكل فعل فاعلا باستثناء بعض الأفعال التي لا تأخذ فاعلا نحو: كان الزائدة ،وقلما،وطالما،والفعل التالي لفعل آخر

لتوكيده توكيدا لفظيا نحو: اقترب اقترب القطار،ومن قال بحذف الفاعل انطلق من مبدأ أنّ الدلالة عنه تغني عن ذكره،فيتصيد من الكلام .

_ نائب الفاعل بعيد عن الفاعل في المعنى ،وإنّما أطلق عليه ذلك لأنّه أقيم مقام الفاعل في إسناد الفعل إليه فأخذ حركته دون أن يأخذ وظيفته على وجه الحقيقة ،لذا اعتقد أنّ مصطلح النيابة عن الفاعل ليس دقيقا لأن ما ينوب عن شيء يجب أن يقوم بوظيفته ويؤدي معناه.

_ مذهب أهل الكوفة إجراء الظرف والمجرور مجرى الفعل في رفع الفاعل على تقدير الحلول أو وجود فعل محذوف،والأولى أن تعرب "ضيف" في قولنا : في الدار ضيف مبتدأ مؤخرا لا فاعلا للجار والمجرور على تقدير حلّ في الدار ضيف أو على تقدير أن شبه الجملة حلّ محل الفعل فارتفع ما بعده به ،وكذلك بعد الظرف نحو: رأيته منذ يومان ، فالأولى أن نعرب "يومان" خبرا لا فاعلا على تقدير منذ مضى يومان ،وهذا يجنبنا القول بتقدير فعل محذوف أو القول بفكرة الحلول وهي فكرة فلسفية غامضة .

_ الاسم المرفوع بعد إذا ، وإنْ ،ولولا مبتدأ ،ولا داعي للجوء إلى التقدير وإعرابه فاعلا لفعل محذوف يفسره المذكور ،تجنبا للتقدير .

_ الأولى أن نعرب "زيد" في قولنا:أكرم بزيد مفعولا به لا فاعلا على تقدير أكرم زيدا، قياسا على : ما أكرم زيدا حيث نعرب زيدا وهو المتعجب منه مفعولا به فلم لا نفعل الشيء نفسه هنا ونجنب القول بأن الفعل الماضي جاء على صورة الأمر ؟ أ يعجز العربية أن تخرج الماضي ماضيا والأمر أمرا بلفظه؟.

_ في قولنا : ما جاء إلا زيد ،الأولى أن نعرب "زيد" فاعلا لا أن نعربه بدلا من فاعل محذوف.

_ في أمثال أكلوني البراغيث ،الأولى أن نعرب "البراغيث" فاعلا للفعل أكل ،واعتبار الواو في أكلوني علامة على الجمع فقط ،كما نعد التاء في :حضرت المرأة علامة على التأنيث ،والمرأة فاعلا. وبهذا نبتعد عن الأعاريب الأخرى كالقول بأن البراغيث مبتدأ مؤخر خبره مقدم عليه وهو الجملة الفعلية،أو أنه بدل من الضمير فالبدل مقصود بالحكم كما أن الفاعل مقصود بالحكم،فلم القول بالبدلية هنا؟.

_ اسم كان عند الكوفيين فاعل مرفوع ،وخبرها حال منصوب ،وذلك لأنّها عندهم فعل لازم لا ينصب مفعولا ،وأمّا البصريون فعندهم أن الأول اسم مرفوع لها ،والثاني خبر منصوب ؛لأن تضمين أفعال كان وأخواتها معاني الأفعال اللازمة لا يكفي لإتمام المعنى ولا يتم المعنى المقصود إلا بذكر المنصوب ،مما يدل على أنّ لكان وأخواتها وضعا خاصا ،والأولى إذا اتباع إعراب البصريين .

_ في الوصف المستند إلى نفي أو استفهام في نحو: أقائم الزيدون ،الأولى أن نعرب الوصف خبرا مقدما والمرفوع بعده مبتدأ مؤخرا ؛لأنّ المعنى يكون تاما بهذه الطريقة ،وعلينا أن نهمل عدم التطابق الشكلي في هذه الحالة .

_ الأولى تجريد خلا وعدا وحاشا من الفعلية ، والقول :إنها أدوات للاستثناء بمعنى إلا أو غير وما بعدها منصوب على الاستثناء كما ينصب ما بعد إلا ،وهذا يجنبنا التقديرات الكثيرة التي لا لزوم لها . والجر بعد هذه الأدوات على تضمينها معنى غير .

_ أسلوب المدح والذم نعم وبئس وما أشبههما يستحسن أن يؤخذ كما هو ويحاكى ولا يحلل إلى عناصره الإسنادية حتى لا يخرج من الإنشاء إلى الإخبار ،ولكن إذا كان لا بدّ من تحليل هذا الأسلوب إلى عناصره الإسنادية _دَأبَ النحاة_ فإننا نعد نعم وبئس فعلين حملا على ساء المقطوع بفعليتها على الرغم من أن القرائن لا تقطع بفعليتهما لسكون عينهما ودخول حرف الجر عليهما فنعرب ما بعدهما فاعلا والمخصوص بالمدح والذم بعدهما ينبغي أن يعرب بدلا أو عطف بيان منهما يوضحهما ،وهذا أفضل من القول بأن المبتدأ مؤخر والجملة الفعلية قبله خبر مقدم إلا إذا قدم هو نفسه على تلك الجملة فيعد مبتدأ وبعد جملة نعم وبئس خبرا له مقدما .

التوصيات:

تدريس مبحث الفاعل في مكان واحد ، يجمع كل المسائل التي سبقت ،وعدم توزيع الحديث على الأبواب المختلفة، فكل ما يتصل بالفاعل يجب أن يجمع من الأبواب النحوية كلها ،ويُدَرَّس وحدة واحدة في موضع واحد دون تشتت وتمزيق لوحدة الموضوع.

المصادر والمراجع

_ الأزهري ، خالد بن عبدالله ، **موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب**، مؤسسة الرسالة ، بيروت تحقيق عبد الكريم مجاهد، ط١، ١٩٩٦م .

_ الإشبيلي ، ابن عصفور ،**شرح جمل الزجاجي**، تحقيق فواز الشعار، دار الكتب العلمية بيروت ١٩٩٨م .

_ الأفغاني، سعيد ، **الموجز في قواعد اللغة العربية** ،دار الفكر ،بيروت،١٩٧٠م.

_ ـــــــ، سعيد, **في أصول النحو**،مطبعة جامعة دمشق، ط٣ ،١٩٦٤م.

_ الأنباري، أبو البركات ، **أسرار العربية**، تحقيق فخر قدارة ، دار الجيل ،بيروت ط١،١٩٩٥م.

_ ـــــــ ، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين** ، دار الفكر دمشق.

_ الأندلسي، أبو حيان ، **ارتشاف الضَّرب من لسان العرب** ،تحقيق مصطفى أحمد ،مطبعة المدني ، القاهرة ط١، ١٩٨٧م .

_ أنيس، إبراهيم ، **من أسرار العربية** ،مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٩٤م .

_ الجرجاني، عبد القاهر ،**المقتصد في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، وزارة الثقافة والإعلام،بغداد،١٩٨٢م.

_ ـــــــ، **دلائل الإعجاز** ، تحقيق محمد التنجي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ط١،١٩٩٥م.

_ ابن جني، **الخصائص** ، تحقيق محمد علي النجار، عالم الكتب ،بيروت .

_ ـــــــ، **اللمع في العربية** ، تحقيق فائز فارس ، دار الكتب الثقافية،الكويت ،١٩٧٢م .

_ ـــــــ، **سر صناعة الإعراب** ، تحقيق حسن هنداوي ، دار القلم، دمشق، ط١،١٩٨٥م.

_ ابن الحاجب، **الشافية في علم التصريف**، تحقيق حسن أحمد العثمان ، المكتبة المكية، مكة المكرمة ،ط١،١٩٩٥م .

_ الحريري، أبو محمد القاسم ، **شرح ملحة الإعراب** ،تحقيق أحمد محمد قاسم ،دار الكلم الطيب،دمشق،ط١ ،٢٠٠٥م.

_ حسن، عباس ، **النحو الوافي** ، دار المعارف ،القاهرة ،١٩٦١م.

_ الحملاوي، أحمد ، **شذا العرف في فن الصرف** ، تحقيق محمد أبو حمدة ،دار عمار للنشر عمّان، ط١، ٢٠٠٠م.

_ الراجحي، عبده ، **التطبيق الصرفي** ، دار النهضة العربية ،بيروت،١٩٨٤م.

_ ـــــــــ، **التطبيق النحوي** ، دار النهضة العربية،بيروت،١٩٨٥م.

_ رضا، علي ، **المختار في القواعد والإعراب** ، مكتبة دار الشروق ، بيروت،ـــ١٩٧م.

_ الرضي، الأستراباذي، نجم الدين محمد ، **شـــرح الكافيـــة** ،الـــشركة الـــصحافية العثمانيـــة اسطنبول، ١٨٩٢م.

_ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن، **حروف المعاني**، تحقيق علي توفيق الحمد ، مـــؤ ســـسة الرسالة،بيروت، ط١، ١٩٨٤م .

_ الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **المفصل في صنعة الإعراب** ، تحقيق علي بو ملحـــم دار ومكتبة الهلال ، بيروت ، ط١ ، ١٩٩٣م .

_ ابن السراج، أبو بكر محمد ،**الأصول في النحو**، تحقيق عبـــد الحـــسين الفتلـــي ، مؤســـسة الرسالة،بيروت ، ط ٣، ١٩٨٨م.

_ سيبوبه، أبو بشر عمرو بن عثمان، **الكتاب** ، تحقيق عبد السلام محمد هـــارون ، دار القلـــم القاهرة ١٩٦٦م.

_ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن ، **همع الهوامع في شرح جمع الجوامع** ، تحقيق أحمـــد شمس الدين دار الكتب العلمية ،بيروت ، ط١ ،١٩٩٨م .

_ ـــــــــ، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تحقيق فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلميـــة بيروت ، ط١ ، ١٩٩٨م .

_ ـــــــــ، **الأشباه والنظائر في النحو** ، تحقيق عبد العال سالم ،عالم الكتـــب القـــاهرة ،ط٣ ٢٠٠٣م .

_ ـــــــــ، **الاقتراح في علم أصـــــول النحـــو**، تحقيـــق أحمـــد الحمـــصي ومحمـــد أحمـــد ط١،١٩٩٨م.

_ الشافعي، أبو عبد الله جمال الدين محمد ، **شرح الكافية الشافية** ،تحقيق علي معوض وعادل أحمد دار الكتب العلمية ، بيروت، ٢٠٠٠م.

_ الصنهاجي، أبو عبد الله بن داود ، **شرح الآجرومية** ، تحقيق محمد عثيمين ،مكتبة الرحـــاب القاهرة ،ط١، ٢٠٠٧م.

_ عدس، محمد عبد الرحيم ، **الواضح في قواعد النحـــو والـــصرف** ، دار مجـــدلاوي للنـــشر والتوزيع عمّان،ط١، ١٩٩١م.

_ ابن عقيل، بهاء الدين عبدالله ،**شرح ابن عقيل** ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الفكر ، دمشق ، ط٢، ١٩٨٥م .

_ العكبري، أبو البقاء ، **إعراب لامية الشنفرى** ، تحقيق محمد أديب جمران ، المكتب الإسلامي بيروت،ط١، ١٩٨٤.

_ ــــــــ، **اللباب في علل البناء والإعراب** ، تحقيق غازي مختار طليمات ، دار الفكر دمشق ط١ ،١٩٩٥م.

_ العلائي، صلاح الدين كيلكلدي ، **الفصول المفيدة في الواو المزيدة** ، تحقيق حسن موسى الشاعر ، دار البشير ، عمّان ، ط١ ، ١٩٩٠م.

_ علي،أمين ، **في علم النحو** ، دار المعارف ، القاهرة ، ط١ ، ١٩٧٢م.

_ عمايرة، خليل، **في التحليل اللغوي** ، مكتبة المنارة ،الزرقاء ،الأردن ط١، ١٩٧٨م.

_ عيد، محمد ، **النحو المصفى** ، مكتبة الشباب ، القاهرة ، ١٩٩٢م.

_ الغلاييني، مصطفى ، **جامع الدروس العربية** ، دار الحديث ،القاهرة ،٢٠٠٥م .

_ الفراهيدي، الخليل بن أحمد ، **الجمل في النحو**، تحقيق فخر الدين قباوة ، ط٥، ١٩٩٥م.

_ القزويني، جلال الدين أبو عبدالله ، **الإيضاح في علوم البلاغة** ، دار إحياء العلوم، بيروت ط١ ، ١٩٩٨م .

_ ابن مالك، جمال الدين أبو عبد الله ، **شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ** ، تحقيق عبد المنعم أحمد هريري،مطبعة الأمانة ،القاهرة ،١٩٧٥م.

_ المبرّد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب** ،تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة ، لجنة أحياء التراث الإسلامي ، القاهرة ،ط٦، ١٩٦٥م.

_ المخزومي، مهدي ، **في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث**،تحقيق مصطفى البابي الحلبي ،ط٢ ،١٩٨٦م .

_ ابن هشام، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك** ، دار الجيل ، بيروت ، ط٥ ، ١٩٧٩م .

_ ــــــــ، **شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب** ، الشركة المتحدة للتوزيع ، دمشق تحقيق عبد الغني الدقر ، ط١ ، ١٩٨٤م .

_ ــــــــ، **شرح قطر الندى وبل الصدى** ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٤م .

_ ـــــــــ، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب** ، تحقيق مازن المبارك ومحمد علي حمد الله دار الفكر، بيروت ، ط٦ ، ١٩٨٥م.

_ الوراق، أبو الحسن محمد بن عبد الله ، **علل النحو** ،تحقيق محمود محمد نصار ،دار الكتـــب العلمية، بيروت،٢٠٠٢م .

_ الوعر، مازن ،**دراسات لسانية تطبيقية** ،دار طلاس ،ط١ ،١٩٨٩م.

_ اليمني،علي بن سليمان ،**كشف المشكل** ،تحقيق هادي الهلالي ،دار عمَّار،عمّان ،ط١ ٢٠٠٢م.

THE SUBJECT ISSUES IN THE ARABIC SYNTAX

By

Muhammad Shehadeh Yusuf Atwi

Supervisor

Dr. Ja'far Nayef Ababneh

Abstract

The purpose of this thesis is address the issue of the most important topics in the Arabic syntax and section of the Arabic sentence is an actor, and to display all the issues that related with it and to collect all the dispersed of sporadic information in the grammar books.

The researcher adopted in this study to approach with inductive analytical and display issues active in three chapters: chapter one have stood by the section of the actor when grammarians stated definition they have rules and conditions relating to its position in sentence, and phenomena that defects forward delay and disagreement between the Alkoviin and Albesriin, which discussed the actor in terms of lifting and deleting it and coming inter and related issues.

The second chapter which addressed the active derivatives that works the verb's work and makes it rise, and Chapter three introduced what it takes it's place and work like what it works.

The researcher tried to study the active by knowing all conditions, issues and confined in one section combines every thing scattered in many grammatical sections.

The researcher noted in this study that the perpetrator is distributed in sections of different grammar books such as: details related which not find in one section in this book, but we found it scattered in other many sections, and there is a need to collect it's issues in one Study of the sporadic and one containing everything related to Subject in the old linguistic heritage, so we read the knowledge and methodology of dealing with all its provisions, and rules.